

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية



معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

9

نص بشأن انشاء لجنة تحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية



اعتمدت الجمعية العامة، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (بموجب القرار ٥٠/٢٤٥)، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب توقيع كافة الدول الأعضاء عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وستدخل حيز التنفيذ بعد مضي ١٨٠ يوماً على تاريخ إيداع صكوك التصديق من لدن جميع الدول المذكورة في المرفق ٢ من المعاهدة. وإن أسماء البلدان هي تلك كانت مستعملة ابان اعتماد المعاهدة.

أما النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فقد اعتمد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (القرار CTBT/MSS/RES.1) في اجتماع للدول الموقعة دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقده بوصفه وديع المعاهدة.

المحتويات

الصفحة

ix	قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٤٥ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
١	الديباجة
٣	المادة الأولى - الالتزامات الأساسية
٣	المادة الثانية - المنظمة
٣	ألف - أحكام عامة
٥	باء - مؤتمر الدول الأطراف
٥	التكوين والإجراءات واتخاذ القرارات
٧	السلطات والوظائف
٩	جيم - المجلس التنفيذي
٩	التكوين والإجراءات واتخاذ القرارات
١٢	السلطات والوظائف
١٥	دال - الأمانة الفنية
١٨	هاء - الامتيازات والحصانات
١٩	المادة الثالثة - تدابير التنفيذ الوطنية
٢٠	المادة الرابعة - التحقق
٢٠	ألف - أحكام عامة
٢٣	مسؤوليات الأمانة الفنية في مجال التحقيق

٢٥ نظام الرصد الدولي	باء -
٢٦ تمويل نظام الرصد الدولي	
٢٨ التغييرات في نظام الرصد الدولي	
٢٩ الترتيبات المؤقتة	
٣٠ المرافق الوطنية المتعاونة	
٣١ التشاور والتوضيح	جيم -
٣٢ عمليات التفتيش الموقعي	دال -
٣٣ طلب التفتيش الموقعي	
٣٤ المتابعة بعد تقديم طلب إجراء تفتيش موقعي	
٣٥ قرارات المجلس التنفيذي	
 المتابعة بعد موافقة المجلس التنفيذي	
٣٧ على التفتيش الموقعي	
٣٨ اجراء التفتيش الموقعي	
٣٩ المراقب	
٤٠ تقارير التفتيش الموقعي	
٤٢ طلبات التفتيش الموقعي العابث أو التعسفي	
٤٣ تدابير بناء الثقة	هاء -
 التدابير الرامية إلى تصحيح وضع ما وضمن الامثال،	المادة الخامسة-
٤٣ بما في ذلك الجزاءات	

٤٤ تسوية المنازعات	المادة السادسة-
٤٥ التعديلات	المادة السابعة-
٤٨ استعراض المعاهدة	المادة الثامنة-
٤٩ مدة المعاهدة والانسحاب منها	المادة التاسعة-
٤٩ وضع البروتوكول والمرافقات	المادة العاشرة-
٤٩ التوقيع	المادة الحادية عشرة-
٥٠ التصديق	المادة الثانية عشرة-
٥٠ الانضمام	المادة الثالثة عشرة-
٥٠ بدء النفاذ	المادة الرابعة عشرة-
٥١ التحفظات	المادة الخامسة عشرة-
٥١ الوديع	المادة السادسة عشرة-
٥٢ النصوص ذات الحجية	المادة السابعة عشرة-

المرفقان بالمعاهدة

٥٢ قائمة بالدول وفقا للفقرة ٢٨ من المادة الثانية	١-
٥٤ قائمة بالدول وفقا للمادة الرابعة عشرة	٢-

بروتوكول ملحق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٥٥	نظام الرصد الدولي ووظائف مركز البيانات الدولي	الجزء الأول-
٥٥	ألف- أحكام عامة	
٥٦	باء- الرصد السيزمولوجي	
٥٧	جيم- رصد النويدات المشعة	
٥٨	دال- الرصد الصوتي المائي	
٥٩	هاء- الرصد دون الصوتي	
٥٩	واو- وظائف مركز البيانات الدولي	
٦٠	المنتجات النموذجية لمركز البيانات الدولي ... الخدمات التي يقدمها مركز البيانات الدولي	
٦١	إلى الدول الأطراف	
٦٢	فرز الظواهر على الصعيد الوطني	
٦٣	المساعدة التقنية	
٦٤	التفتيش الموقعي	الجزء الثاني-
٦٤	ألف- أحكام عامة	
٦٦	باء- الترتيبات الدائمة	
٦٦	تسمية المفتشين ومساعدي التفتيش	
٦٩	الامتيازات والحصانات	
٧٢	نقاط الدخول	
	الترتيبات المتعلقة باستخدام طائرة	
٧٣	غير محددة المواعيد	
٧٣	معدات التفتيش المعتمدة	

جيم-	طلب التفتيش الموقعي ، وولاية التفتيش ، والإخطار بالتفتيش	٧٥
	طلب التفتيش الموقعي	٧٥
	ولاية التفتيش	٧٦
	الإخطار بالتفتيش	٧٧
دال-	الأنشطة السابقة للتفتيش	٧٨
	الدخول في إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش ، والأنشطة عند نقطة الدخول والنقل إلى منطقة التفتيش	٧٨
هاء-	إجراء عمليات التفتيش	٨١
	قواعد عامة	٨١
	الاتصالات	٨٤
	المراقب	٨٤
	أنشطة التفتيش وتقنياته	٨٥
	التحليلات	٨٧
	الوصول المنظم	٩٠
	جمع العينات ومناولتها وتحليلها	٩٣
	إجراء عمليات التفتيش في مناطق لاتخضع لولاية أو سيطرة أي دولة	٩٦
	الاجراءات اللاحقة للتفتيش	٩٧
	المغادرة	٩٧
	تدابير بناء الثقة	٩٧
الجزء الثالث-		

المرفق ١ بالبروتوكول

الجدول ١ -	ألف - قائمة المحطات السيزمولوجية التي تتألف منها الشبكة الرئيسية	١٠٠
الجدول ١ -	باء - قائمة المحطات السيزمولوجية التي تتألف منها الشبكة المساعدة	١٠٨
الجدول ٢ -	ألف - قائمة محطات النويدات المشعة	١٢٥
الجدول ٢ -	باء - قائمة مختبرات النويدات المشعة	١٣٢
الجدول ٣ -	قائمة المحطات الصوتية المائبة	١٣٤
الجدول ٤ -	قائمة المحطات دون الصوتية	١٣٦

المرفق ٢ بالبروتوكول

قائمة بارامترات وصف خصائص عملية مركز البيانات الدولي الموحدة لفرز الظواهر	١٤١
--	-----

نص بشأن انشاء لجنة تحضيرية لمنظمة معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية

القرار المنشئ للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية	١٤٥
مرفق - نص بشأن انشاء لجنة تحضيرية لمنظمة معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية	١٤٦
تذييل - قائمة ارشادية بمهام اللجنة التحضيرية في مجال التحقق	١٥٥

٢٤٥/٥٠ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعلنت فيه الجمعية استعدادها لاستئناف النظر في البند المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب" بحسب الاقتضاء، قبل انعقاد دورتها الحادية والخمسين، بغية اقرار نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

١- تعتمد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/50/1027؛

٢- تطلب إلى الأمين العام، بصفته الوديع للمعاهدة، أن يفتح باب التوقيع عليها، في مقر الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن؛

٣- تطلب إلى جميع الدول أن توقع المعاهدة، وأن تصبح، بعد ذلك، أطرافاً فيها، وفقاً للعملية الدستورية في كل منها، في أقرب وقت ممكن؛

٤- تطلب أيضاً إلى الأمين العام، بصفته الوديع للمعاهدة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن حالة توقيع المعاهدة والتصديقات عليها.

الجلسة العامة ١٢٥

١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه المعاهدة (المشار إليها فيما يلي باسم "الدول الأطراف")،

إذ ترحب بالاتفاقات الدولية والتدابير الإيجابية الأخرى المتخذة في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي، بما في ذلك التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية، وكذلك في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه،

وإذ تبرز أهمية التنفيذ التام السريع لمثل هذه الاتفاقات والتدابير،

واقتراناً منها بأن الوضع الدولي الحالي يتيح فرصة لاتخاذ مزيد من التدابير الفعالة في سبيل نزع السلاح النووي وضد انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه، وإذ تعلن عزمها على اتخاذ مثل هذه التدابير،

وإذ تؤكد بالتالي ضرورة بذل جهود منهجية وتدرجية متواصلة لتقليل الأسلحة النووية في العالم بغية الوصول في النهاية إلى هدف إزالة هذه الأسلحة، ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة،

وإذ تدرك أن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية، بتقييد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي

وانتهاء استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، يشكل تديراً
فعالاً لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع وجوهه،

وإذ تدرك كذلك أن وضع حد لجميع هذه التفجيرات النووية سيشكل بالتالي
خطوة معقولة في سبيل القيام بعملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي،

واقتراناً منها بأن أكثر الطرق فعالية للتوصل إلى وضع حد للتجارب النووية
هي عن طريق إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها دولياً بفعالية لحظر التجارب
النووية حظراً شاملاً، وهو أمر يشكل منذ عهد بعيد هدفاً من أهداف المجتمع
الدولي المتسممة بأعلى أولوية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار،

وإذ تنوه بالتطلعات التي أعربت عنها الأطراف في معاهدة عام ١٩٦٣ لحظر
تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، سعياً
لتحقيق وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية إلى الأبد،

وإذ تنوه أيضاً بالآراء المعرب عنها بأن هذه المعاهدة يمكن أن تساهم في
حماية البيئة،

وإذ تؤكد الغرض المتمثل في اجتذاب انضمام كافة الدول إلى هذه المعاهدة
وهدفها في المساهمة بفعالية في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه وفي
عملية نزع السلاح النووي وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين،

قد اتفقت كالاتي :

المادة الأولى - الالتزامات الأساسية

- ١ - تتعهد كل دولة طرف بعدم إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، وبحظر ومنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها.
- ٢ - تتعهد كل دولة طرف، علاوة على ذلك، بالامتناع عن التسبب في إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر، أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة كانت.

المادة الثانية - المنظمة

ألف - أحكام عامة

- ١ - تقوم الدول الأطراف، بموجب هذا، بإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المشار إليها فيما يلي باسم "المنظمة") لتحقيق موضوع وغرض هذه المعاهدة، وضمان تنفيذ أحكامها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها، وتوفير محفل للتشاور والتعاون فيما بين الدول الأطراف.
- ٢ - تكون كل الدول الأطراف أعضاء في المنظمة. ولا يجوز حرمان أي دولة طرف من عضويتها في المنظمة.
- ٣ - يكون مقر المنظمة في فيينا، جمهورية النمسا.
- ٤ - ينشأ بموجب هذا كأجهزة تابعة للمنظمة: مؤتمر الدول الأطراف، والمجلس التنفيذي، والأمانة الفنية التي تتضمن مركز البيانات الدولي.

٥- تتعاون كل دولة طرف مع المنظمة في ممارستها ووظائفها وفقاً لهذه المعاهدة. وتشاور الدول الأطراف، مباشرة فيما بينها أو عن طريق المنظمة أو من خلال إجراءات دولية مناسبة أخرى، بما في ذلك الإجراءات المعمول بها في إطار الأمم المتحدة ووفقاً لميثاقها، بشأن أية مسألة يمكن أن تثار فيما يتعلق بموضوع وغرض هذه المعاهدة أو بتنفيذ أحكامها.

٦- تقوم المنظمة بأنشطتها الخاصة بالتحقق المنصوص عليها في هذه المعاهدة بأقل قدر ممكن من التقحم الذي يتفق مع بلوغ أهدافها بكفاءة وفي الوقت المناسب. ولا تطلب المنظمة سوى المعلومات والبيانات الضرورية للوفاء بمسؤولياتها بموجب هذه المعاهدة. وتتخذ جميع الاحتياطات لحماية سرية المعلومات المتعلقة بالأنشطة والمرافق المدنية والعسكرية التي تصل إلى علمها لدى تنفيذ هذه المعاهدة، وتلتزم بوجه خاص بالأحكام المتعلقة بالسرية والمنصوص عليها في هذه المعاهدة.

٧- تعتبر كل دولة طرف أن المعلومات والبيانات التي تأتمنها عليها المنظمة بصدد تنفيذ هذه المعاهدة معلومات سرية وتوليها معاملة خاصة. ولا تتصرف في هذه المعلومات والبيانات إلا في سياق حقوقها والتزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

٨- تسعى المنظمة، كهيئة مستقلة، إلى الإفادة من الخبرة الفنية والمرافق القائمة، حسب الاقتضاء، وإلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءات من حيث التكلفة، عن طريق ترتيبات تعاونية مع منظمات دولية أخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحدد هذه الترتيبات باستثناء الترتيبات ذات الطابع التجاري والتعاقدية البسيط والعادي، في اتفاقات تعرض على مؤتمر الدول الأطراف للموافقة عليها.

٩- تدفع الدول الأطراف سنوياً تكاليف أنشطة المنظمة وفقاً لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة مع تعديله لمراعاة الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمنظمة .

١٠- تخصص الاشتراكات المالية للدول الأطراف في اللجنة التحضيرية على نحو مناسب من مساهماتها في الميزانية العادية .

١١- أي عضو في المنظمة يتأخر عن تسديد اشتراكه المقرر للمنظمة لا يكون له حق التصويت في المنظمة إذا كان مقدار متأخراته يساوي أو يتجاوز مقدار الاشتراك المستحق عليه عن العامين الكاملين السابقين غير أنه يجوز لمؤتمر الدول الأطراف أن يسمح لهذا العضو بالتصويت إذا كان مقتنعاً بأن التخلف عن تسديد الاشتراك يرجع إلى ظروف لا قبَل له بها .

باء - مؤتمر الدول الأطراف

التكوين والإجراءات واتخاذ القرارات

١٢- يتألف مؤتمر الدول الأطراف (المشار إليه فيما يلي باسم "المؤتمر") من جميع الدول الأطراف . ويكون لكل دولة طرف ممثل واحد في المؤتمر يجوز أن يرافقه مناوون ومستشارون .

١٣- يدعو الوديع إلى عقد أول دورة للمؤتمر في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة .

١٤- يجتمع المؤتمر في دورات عادية تعقد سنوياً ما لم يقرر غير ذلك .

١٥- تعقد دورة استثنائية للمؤتمر :

(أ) عندما يقرر المؤتمر ذلك؛

(ب) أو عندما يطلب المجلس التنفيذي ذلك؛

(ج) أو عندما تطلب ذلك أي دولة طرف وتؤيدها أغلبية الدول الأطراف .

وتعقد الدورة الاستثنائية في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً بعد قرار المؤتمر، أو طلب المجلس التنفيذي، أو الحصول على التأييد اللازم، ما لم يحدد غير ذلك في القرار أو الطلب .

١٦- يجوز أيضاً عقد المؤتمر في شكل مؤتمر تعديل، وفقاً للمادة السابعة .

١٧- يجوز أيضاً عقد المؤتمر في شكل مؤتمر استعراضي، وفقاً للمادة الثامنة .

١٨- تنعقد الدورات في مقر المنظمة ما لم يقرر المؤتمر غير ذلك .

١٩- يعتمد المؤتمر نظامه الداخلي . وينتخب، في بداية كل دورة، رئيساً له ومن قد يلزم من أعضاء المكتب الآخرين . ويبقون في مناصبهم إلى أن ينتخب رئيس جديد وأعضاء مكتب آخرون في الدورة التالية .

٢٠- يتألف النصاب القانوني من أغلبية الدول الأطراف .

٢١- لكل دولة طرف صوت واحد .

٢٢- يتخذ المؤتمر قراراته بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين . أما القرارات بشأن المسائل الموضوعية فيتخذها بتوافق الآراء قدر الإمكان . وإذا لم يتم التوصل إلى توافق الآراء عندما يتعين اتخاذ قرار بشأن قضية ما، يرجئ رئيس المؤتمر التصويت لمدة ٢٤ ساعة ويبدل أثناء فترة الإرجاء هذه كل

جهد في سبيل تيسير التوصل إلى توافق الآراء، ويقدم تقريراً إلى المؤتمر قبل نهاية هذه الفترة. فإذا تعذر التوصل إلى توافق الآراء عند انتهاء فترة الـ ٢٤ ساعة، يتخذ المؤتمر قراراً بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين ما لم ينص بالتحديد في هذه المعاهدة على غير ذلك. وعندما ينشأ خلاف حول ما إذا كانت القضية موضوعية أو لا، تعالج هذه المسألة على أنها موضوعية ما لم تقرر غير ذلك الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية.

٢٣- يتخذ المؤتمر لدى ممارسته وظيفته بموجب الفقرة ٢٦(ك)، قراراً لإضافة أي دولة إلى قائمة الدول الواردة في المرفق ١ من هذه المعاهدة وفقاً للإجراءات المتعلقة بالقرارات بشأن المسائل الموضوعية والواردة في الفقرة ٢٢. وبالرغم من الفقرة ٢٢، يتخذ المؤتمر قرارات بشأن إجراء أي تغيير آخر في المرفق ١ من هذه المعاهدة بتوافق الآراء.

السلطات والوظائف

٢٤- المؤتمر هو الجهاز الرئيسي للمنظمة. وهو ينظر في أي مسائل أو أمور أو قضايا تدخل في نطاق هذه المعاهدة، بما في ذلك ما يتصل منها بسلطات ووظائف المجلس التنفيذي والأمانة الفنية، وفقاً لهذه المعاهدة. ويجوز له وضع توصيات واتخاذ قرارات بشأن أي مسائل أو أمور أو قضايا تدخل في نطاق هذه المعاهدة تثيرها دولة طرف يعرضها عليه المجلس التنفيذي.

٢٥- يشرف المؤتمر على تنفيذ هذه المعاهدة ويستعرض الامتثال لها، ويعمل على تعزيز موضوعها وغرضها، ويشرف أيضاً على أنشطة المجلس التنفيذي والأمانة الفنية ويجوز له أن يصدر لأي منهما مبادئ توجيهية لممارسة وظائفهما.

٢٦- يقوم المؤتمر بما يلي :

(أ) دراسة واعتماد تقرير المنظمة عن تنفيذ هذه المعاهدة ودراسة واعتماد برنامج المنظمة وميزانيتها السنويين المقدمين من المجلس التنفيذي، وكذلك النظر في التقارير الأخرى؛

(ب) البت في جدول الاشتراكات المالية التي يجب أن تدفعها الدول الأطراف وفقا للفقرة ٩؛

(ج) انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي؛

(د) تعيين المدير العام للأمانة الفنية (المشار إليه فيما يلي باسم "المدير العام")؛

(هـ) دراسة وإقرار النظام الداخلي للمجلس التنفيذي الذي يقدمه هذا الأخير؛

(و) دراسة واستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تؤثر في سير تنفيذ هذه المعاهدة. وفي هذا الصدد، يجوز للمؤتمر إصدار توجيهات إلى المدير العام لإنشاء مجلس استشاري علمي لتمكينه أو تمكينها، أثناء أداء وظائف أو وظائفها، من أن يقدم أو تقدم إلى المؤتمر، أو إلى المجلس التنفيذي، أو إلى الدول الأطراف، المشورة المتخصصة في مجالات العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بهذه المعاهدة. وفي تلك الحالة، يتألف المجلس الاستشاري العلمي من خبراء مستقلين يعملون بصفتهم الفردية ويعينون، وفقا لاختصاصات يعتمدها المؤتمر، على أساس معرفتهم وخبرتهم في الميادين العلمية الخاصة ذات الصلة بتنفيذ هذه المعاهدة؛

(ز) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال لهذه المعاهدة وتصحيح وعلاج أي حالة مخالفة لأحكام هذه المعاهدة وفقاً للمادة الخامسة؛

(ح) القيام في دورته الأولى بدراسة وإقرار أي مشاريع اتفاقات، وترتيبات، وأحكام، وإجراءات، وكتيبات تشغيل ومبادئ توجيهية وأي وثائق أخرى تضعها وتوصي بها اللجنة التحضيرية؛

(ط) دراسة وإقرار ما يعقده المجلس التنفيذي باسم المنظمة، وفقاً للفقرة ٣٨ (ح)، من اتفاقات أو ترتيبات تتفاوض بشأنها الأمانة الفنية مع الدول الأطراف، والدول الأخرى والمنظمات الدولية؛

(ي) إنشاء ما يراه ضرورياً من الأجهزة الفرعية لممارسة وظائفه وفقاً لهذه المعاهدة؛

(ك) استيفاء المرفق ١ من هذه المعاهدة، حسب الاقتضاء، وفقاً للفقرة ٢٣.

جيم - المجلس التنفيذي

التكوين والاجراءات واتخاذ القرارات

٢٧- يتألف المجلس التنفيذي من ٥١ عضواً. ويكون لكل دولة طرف الحق، وفقاً لأحكام هذه المادة، في العضوية في المجلس التنفيذي.

٢٨- مع مراعاة الحاجة إلى توزيع جغرافي عادل، يضم المجلس التنفيذي ما يلي:

(أ) عشر دول أطراف من أفريقيا؛

(ب) سبع دول أطراف من أوروبا الشرقية؛

(ج) تسع دول أطراف من أمريكا اللاتينية والكاريبية؛

(د) سبع دول أطراف من الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛

(هـ) عشر دول أطراف من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية؛

(و) ثماني دول أطراف من جنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى.

وجميع الدول في كل من المناطق الجغرافية الأربعة المذكور مدرجة في المرفق ١ من هذه المعاهدة، ويقوم المؤتمر باستيفاء المرفق ١ من هذه المعاهدة، حسب الاقتضاء وفقاً للفقرتين ٢٣ و٢٦ (ك). ولا يخضع المرفق ١ للتعديلات أو التغييرات بموجب الإجراءات الواردة في المادة السابعة.

٢٩- ينتخب المؤتمر أعضاء المجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد، تقوم كل منطقة جغرافية بتسمية دول أطراف من تلك المنطقة لانتخابها كأعضاء في المجلس التنفيذي كالتالي:

(أ) يقوم بشغل ما لا يقل عن ثلث المقاعد المخصصة لكل منطقة جغرافية، مع مراعاة المصالح السياسية والأمنية، دول أطراف من تلك المنطقة المسماة، بالاستناد إلى القدرات النووية ذات الصلة بالمعاهدة على النحو الذي تحدده البيانات الدولية فضلاً عن كافة أو أي من المعايير الإرشادية التالية بحسب ترتيب الأولويات الذي تقرره كل منطقة:

'١' عدد مرافق الرصد لنظام الرصد الدولي؛

'٢' المعرفة والخبرة في تكنولوجيا الرصد؛

'٣' المساهمة في الميزانية السنوية للمنظمة؛

(ب) تقوم بتشغيل أحد المقاعد المخصصة لكل منطقة جغرافية بالتناوب الدولة الطرف المدرجة في أول الترتيب الالفبائي الإنكليزي للدول الأطراف في تلك المنطقة التي لم تكن أعضاء في المجلس التنفيذي لأطول فترة من الزمن منذ أن أصبحت من الدول الأطراف أو منذ آخر فترة كانت فيها أعضاء، أيهما أقصر. ويجوز لأي دولة طرف مسماة على هذا الأساس أن تقرر التنازل عن مقعدها. وفي تلك الحالة، توجه هذه الدولة الطرف رسالة بالتخلي عن مقعدها إلى المدير العام، وتقوم بشغل المقعد الدولة الطرف التي تليها في الترتيب وفقا لهذه الفقرة الفرعية؛

(ج) يقوم بشغل المقاعد المتبقية المخصصة لكل منطقة جغرافية دول أطراف مسماة من بين جميع الدول الأطراف في تلك المنطقة بالتناوب أو بالانتخابات. ٣٠- يكون لكل عضو في المجلس التنفيذي ممثل واحد في المجلس التنفيذي، يجوز أن يرافقه مناووبون ومستشارون.

٣١- يقوم كل عضو في المجلس التنفيذي بشغل منصبه ابتداءً من نهاية دورة المؤتمر التي انتخب فيها ذلك العضو إلى نهاية دورة المؤتمر السنوية العادية الثانية بعد ذلك على أن يتم، بالنسبة للانتخاب الأول للمجلس التنفيذي، انتخاب ٢٦ عضواً ليتولوا مناصبهم إلى نهاية دورة المؤتمر السنوية العادية الثالثة، مع إبقاء الاعتبار الواجب للنسب العددية المقررة حسبما جاء في الفقرة ٢٨.

٣٢- يضع المجلس التنفيذي نظامه الداخلي ويقدمه إلى المؤتمر لاقراءه.

٣٣- ينتخب المجلس التنفيذي رئيساً له من بين أعضائه .

٣٤- يجتمع المجلس التنفيذي في دورات عادية ، ويجتمع فيما بين دوراته العادية بقدر ما تقتضيه الحاجة للاضطلاع بسلطاته ووظائفه .

٣٥- لكل عضو في المجلس التنفيذي صوت واحد .

٣٦- يتخذ المجلس التنفيذي قراراته بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية جميع أعضائه . ويتخذ المجلس التنفيذي قراراته بشأن المسائل الموضوعية بأغلبية ثلثي جميع أعضائه ما لم يذكر غير ذلك بالتحديد في هذه المعاهدة . وعندما تطرح قضية ما إذا كانت المسألة موضوعية أو لا ، تعتبر هذه المسألة مسألة موضوعية ، ما لم تقرر غير ذلك الأغلبية المطلوبة للقرارات بشأن المسائل الموضوعية .

السلطات والوظائف

٣٧- المجلس التنفيذي هو الجهاز التنفيذي للمنظمة . وهو مسؤول أمام المؤتمر . ويتولى السلطات والوظائف المسندة إليه وفقاً لهذه المعاهدة . وعليه في ذلك أن يعمل وفقاً لتوصيات المؤتمر وقراراته ومبادئه التوجيهية وأن يكفل تنفيذها على نحو مستمر وسليم .

٣٨- يقوم المجلس التنفيذي بما يلي :

(أ) تشجيع التنفيذ الفعال لهذه المعاهدة والامتنال لها؛

(ب) الإشراف على أنشطة الأمانة الفنية؛

(ج) تقديم التوصيات اللازمة إلى المؤتمر بشأن النظر في مقترحات أخرى

لتعزيز موضوع هذه المعاهدة وغرضها؛

(د) التعاون مع السلطة الوطنية لكل من الدول الأطراف؛

(هـ) النظر في مشروع برنامج وميزانية المنظمة السنويين، ومشروع تقرير المنظمة عن تنفيذ هذه المعاهدة، والتقرير الذي يصدر عن أداء أنشطته هو، وغير ذلك من التقارير التي يراها ضرورية أو التي يطلبها المؤتمر، وتقديمها إلى المؤتمر؛
(و) وضع الترتيبات لدورات المؤتمر، بما في ذلك إعداد مشروع جدول الأعمال؛

(ز) دراسة اقتراحات إدخال تغييرات، بشأن المسائل ذات الطابع الإداري أو التقني، على البروتوكول أو على المرفقات الملحقة به، عملاً بالمادة السابعة، وتقديم توصيات إلى الدول الأطراف فيما يتعلق باعتمادها؛

(ح) عقد اتفاقات أو ترتيبات مع الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية باسم المنظمة، رهناً بموافقة المؤتمر المسبقة، والإشراف على تنفيذها، باستثناء الاتفاقات أو الترتيبات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ط)؛

(ط) الموافقة والإشراف على سير العمل بالاتفاقات أو الترتيبات المتصلة بتنفيذ أنشطة التحقق مع الدول الأطراف والدول الأخرى؛

(ي) الموافقة على أي كتيبات تشغيل جديدة وأي تغييرات قد تقترح الأمانة الفنية إدخالها على كتيبات التشغيل الموجودة.

٣٩- يجوز للمجلس التنفيذي أن يطلب عقد دورة استثنائية للمؤتمر .

٤٠- يقوم المجلس التنفيذي بما يلي :

(أ) تيسير التعاون فيما بين الدول الأطراف، وبين الدول الأطراف والأمانة الفنية، فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعاهدة عن طريق تبادل المعلومات؛

(ب) تيسير التشاور والتوضيح فيما بين الدول الأطراف وفقاً للمادة الرابعة؛

(ج) تلقي طلبات إجراء عمليات تفتيش موقعي والنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها ووضع تقارير عنها وفقاً للمادة الرابعة.

٤١- يدرس المجلس التنفيذي أي قلق تثيره دولة طرف ما بشأن إمكان عدم الامتثال لهذه المعاهدة وإساءة استعمال الحقوق المقررة بهذه المعاهدة. وعلى المجلس التنفيذي، بقيامه بهذا، أن يتشاور مع الدول الأطراف المعنية وأن يطلب، حسب الاقتضاء، إلى دولة طرف ما أن تتخذ تدابير لتصحيح الوضع في غضون وقت محدد. وإذا رأى المجلس التنفيذي ضرورة لاتخاذ إجراءات أخرى، فله أن يتخذ، في جملة أمور، واحداً أو أكثر من التدابير التالية:

(أ) إخطار جميع الدول الأطراف بالقضية أو المسألة؛

(ب) عرض القضية أو المسألة على المؤتمر؛

(ج) تقديم توصيات إلى المؤتمر أو اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، بشأن التدابير اللازمة لتصحيح الوضع وضمان الامتثال وفقاً للمادة الخامسة.

دال - الأمانة الفنية

٤٢- تساعد الأمانة الفنية الدول الأطراف في تنفيذ هذه المعاهدة . وتساعد الأمانة الفنية المؤتمر والمجلس التنفيذي في أداء وظائفهما . وتقوم الأمانة الفنية بوظيفة التحقق وغيرها من الوظائف المسندة إليها في هذه المعاهدة ، فضلاً عن الوظائف التي يفوضها إليها المؤتمر أو المجلس التنفيذي وفقاً لهذه المعاهدة . وتتضمن الأمانة الفنية ، كجزء لا يتجزأ منها ، مركز البيانات الدولي .

٤٣- تشمل وظائف الأمانة الفنية فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال لهذه المعاهدة ، وفقاً للمادة الرابعة وللبروتوكول ، على أمور منها :

(أ) المسؤولية عن الإشراف على سير نظام الرصد الدولي وتنسيقه؛

(ب) تشغيل مركز البيانات الدولي؛

(ج) القيام روتينياً بتلقي البيانات من نظام الرصد الدولي وتجهيزها وتحليلها وإعداد تقارير عنها؛

(د) تقديم مساعدة تقنية ودعم في تركيب وتشغيل محطات الرصد؛

(هـ) مساعدة المجلس التنفيذي في تيسير التشاور والتوضيح فيما بين الدول الأطراف؛

(و) تلقي طلبات التفتيش الموقعي وتجهيزها ، وتيسير نظر المجلس التنفيذي في هذه الطلبات ، والقيام بالتحضيرات لإجراء التفتيش الموقعي وتوفير دعم تقني أثناءها ، وتقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي؛

(ز) التفاوض على اتفاقات أو ترتيبات مع الدول الأطراف، والدول الأخرى والمنظمات الدولية، وعقد أي اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل فيما يتعلق بأنشطة التحقق مع الدول الأطراف أو الدول الأخرى رهناً بالموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي؛

(ح) مساعدة الدول الأطراف من خلال سلطاتها الوطنية بشأن قضايا تحقق أخرى بموجب هذه المعاهدة.

٤٤- تقوم الأمانة الفنية، رهناً بموافقة المجلس التنفيذي، بوضع واستبقاء كتيبات تشغيل لتوجيه تشغيل مختلف عناصر نظام التحقق، وفقاً للمادة الرابعة ولالبروتوكول. ولا تشكل هذه الكتيبات جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة أو البروتوكول ويجوز للأمانة الفنية أن تغيرها رهناً بموافقة المجلس التنفيذي. وتبلغ الأمانة الفنية فوراً الدول الأطراف بأي تغييرات في كتيبات التشغيل.

٤٥- تتضمن وظائف الأمانة الفنية فيما يتعلق بالشؤون الإدارية ما يلي:

(أ) إعداد مشروع برنامج وميزانية المنظمة وتقديمه إلى المجلس التنفيذي؛

(ب) إعداد مشروع تقرير المنظمة عن تنفيذ هذه المعاهدة وما قد يطلبه المؤتمر أو المجلس التنفيذي من تقارير أخرى وتقديم هذا المشروع وهذه التقارير إلى المجلس التنفيذي؛

(ج) تقديم الدعم الإداري والتقني إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي والأجهزة الفرعية الأخرى؛

(د) توجيه الرسائل وتلقيها باسم المنظمة فيما يتصل بتنفيذ هذه المعاهدة؛

(هـ) النهوض بالمسؤوليات الإدارية المتصلة بأي اتفاق بين المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى .

٤٦- تحال جميع الطلبات والإخطارات الموجهة من الدول الأطراف إلى المنظمة من خلال سلطاتها الوطنية إلى المدير العام . وتقدم الطلبات والإخطارات بإحدى اللغات الرسمية لهذه المعاهدة . يستعمل المدير العام في رده اللغة التي ورد بها الطلب أو الإخطار المحال .

٤٧- فيما يتعلق بمسؤوليات الأمانة الفنية عن إعداد مشروع برنامج وميزانية المنظمة وتقديمه إلى المجلس التنفيذي ، تقوم الأمانة الفنية بتحديد وإجراء محاسبة واضحة لجميع التكاليف لكل مرفق من المرافق المنشأة كجزء من نظام الرصد الدولي . وتعامل سائر أنشطة المنظمة معاملة مماثلة في مشروع البرنامج والميزانية .

٤٨- تبلغ الأمانة الفنية المجلس التنفيذي فوراً بأي مشاكل تنشأ فيما يتعلق بنهوضها بوظائفها تظهر لها في سياق أداء أنشطتها ولم تتمكن من حلها عن طريق مشاوراتها مع الدولة الطرف المعنية .

٤٩- تتألف الأمانة الفنية من مدير عام ، يكون رئيسها والموظف الإداري الأساسي بها ، وموظفين علميين وتقنيين وموظفين آخرين حسب الاقتضاء . والمدير العام يعينه المؤتمر بناء على توصية المجلس التنفيذي لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد لمدة أخرى واحدة لا أكثر . ويعين أول مدير عام من قبل المؤتمر في دورته الأولى بناء على توصية اللجنة التحضيرية .

٥٠- يكون المدير العام مسؤولاً أمام المؤتمر والمجلس التنفيذي عن تعيين الموظفين وتنظيم الأمانة الفنية وسير العمل فيها . ويجب أن يكون الاعتبار الأعلى في تعيين الموظفين وتحديد شروط الخدمة هو ضرورة تأمين أعلى مستويات المعرفة

الفنية، والخبرة، والكفاءة والاختصاص والنزاهة. ولا يجوز أن يعمل مديراً عاماً أو مفتشاً أو ضمن الموظفين الفنيين أو الكتابيين إلا مواطنو الدول الأطراف. ويولى الاعتبار الواجب إلى أهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. ويسترشد في التعيين بمبدأ عدم تجاوز عدد الموظفين الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بمسؤوليات الأمانة الفنية على الوجه الصحيح.

٥١- يجوز للمدير العام، حسب الاقتضاء، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، إنشاء أفرقة عاملة مؤقتة من الخبراء العلميين لوضع توصيات بشأن قضايا محددة.

٥٢- لا يجوز للمدير العام ولا للمفتشين ولا لمساعدتي التفتيش ولا للموظفين، في أداء واجباتهم، التماس أو تلقي تعليمات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر خارج المنظمة، وعليهم الامتناع عن أي عمل قد يكون فيه مساس بوضعهم كموظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة فقط. ويتولى المدير العام المسؤولية عن أنشطة فريق التفتيش.

٥٣- تحترم كل دولة طرف الطابع الدولي المحض لمسؤوليات المدير العام والمفتشين ومساعدتي التفتيش والموظفين، ولا تسعى إلى التأثير عليهم في نهوضهم بمسؤولياتهم.

هاء - الامتيازات والحصانات

٥٤- تتمتع المنظمة في إقليم الدولة الطرف وفي أي مكان آخر يخضع لولاية هذه الدولة أو سيطرتها بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة وظائفها.

٥٥- يتمتع مندوبو الدول الأطراف، مع مناوبيهم ومستشاريهم، وممثلو الأعضاء المنتخبين للمجلس التنفيذي، مع مناوبيهم ومستشاريهم، والمدير العام،

والمفتشون، ومساعدو التفتيش وموظفو المنظمة، بالامتيازات والحصانات اللازمة للممارسة المستقلة لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.

٥٦- تحدد الأهلية القانونية، والامتيازات والحصانات المشار إليها في هذه المادة في اتفاقات تعقد بين المنظمة والدول الأطراف، وكذلك في اتفاق يعقد بين المنظمة والدولة التي يقع فيها مقر المنظمة. وتتم دراسة وإقرار هذه الاتفاقات وفقا للفقرة ٢٦ (ح) و(ط).

٥٧- بالرغم من الفقرتين ٥٤ و٥٥، يتمتع المدير العام، والمفتشون، ومساعدو التفتيش وموظفو الأمانة الفنية، أثناء الاضطلاع بأنشطة التحقق، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في البروتوكول.

المادة الثالثة - تدابير التنفيذ الوطنية

١- تقوم كل دولة طرف، وفقا لإجراءاتها الدستورية، باتخاذ أي تدابير ضرورية لتنفيذ التزاماتها بموجب هذه المعاهدة. وبوجه خاص تتخذ أي تدابير ضرورية لما يلي:

(أ) منع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في أي مكان على اقليمها أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها، حسبما يعترف بها القانون الدولي، من الاضطلاع بأي نشاط محظور على دولة طرف ما بموجب هذه المعاهدة؛

(ب) منع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين من الاضطلاع بأي نشاط من هذا القبيل في أي مكان تحت سيطرتها؛

(ج) وفقا للقانون الدولي، منع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسيتها من الاضطلاع بأي أنشطة من هذا القبيل في أي مكان.

٢- تتعاون كل دولة طرف مع غيرها من الدول الأطراف وتقدم الشكل المناسب من المساعدة القانونية بغية تيسير تنفيذ الالتزامات بموجب الفقرة ١ .

٣- تقوم كل دولة طرف بإعلام الأمم المتحدة المنظمة بالتدابير المتخذة عملاً بهذه المادة .

٤- تقوم كل دولة طرف ، بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ، بتسمية أو إقامة سلطة وطنية وإعلام المنظمة بذلك عند بدء نفاذ المعاهدة بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف . وتكون السلطة الوطنية بمثابة جهة الوصل الوطنية التي يجري عن طريقها الاتصال بالمنظمة وبالدول الأطراف الأخرى .

المادة الرابعة - التحقق

ألف- أحكام عامة

١- من أجل تأمين التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة ، ينشأ نظام للتحقق يتألف من العناصر التالية :

(أ) نظام رصد دولي ؛

(ب) التشاور والتوضيح ؛

(ج) عمليات التفتيش الموقعي ؛

(د) تدابير بناء الثقة .

وعند بدء نفاذ هذه المعاهدة، يجب أن يكون نظام التحقق قادراً على استيفاء شروط التحقق المنصوص عليها في هذه المعاهدة.

٢- تستند أنشطة التحقق إلى معلومات موضوعية، وتقتصر على موضوع هذه المعاهدة، ويُضطلع بها على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدول الأطراف، وبالطريقة التي تنطوي على أقل تقحم ممكن يتمشى وبلوغ أهداف هذه الأنشطة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وتمتنع كل دولة طرف عن أي إساءة استعمال للحق في التحقق.

٣- تتعهد كل دولة طرف وفقاً لهذه المعاهدة بأن تتعاون، من خلال سلطتها الوطنية المنشأة عملاً بالفقرة ٤ من المادة الثالثة، مع المنظمة ومع الدول الأطراف الأخرى لتيسير التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة بأساليب منها:

(أ) إنشاء المرافق اللازمة للمشاركة في تدابير التحقق هذه وإنشاء قنوات الاتصال اللازمة؛

(ب) توفير البيانات التي يتم الحصول عليها من المحطات الوطنية التي هي جزء من نظام الرصد الدولي؛

(ج) المشاركة، حسب الاقتضاء، في عملية تشاور وتوضيح؛

(د) السماح بإجراء عمليات التفتيش الموقعي؛

(هـ) المشاركة، حسب الاقتضاء، في تدابير بناء الثقة.

٤- تتساوى جميع الدول الأطراف، أي كانت قدراتها التقنية والمالية، في التمتع بالحق في التحقق وفي الاضطلاع بالالتزام بقبول التحقق.

٥- لأغراض هذه المعاهدة، لا تُحرم أي دولة طرف من استعمال المعلومات التي تم الحصول عليها بوسائل تحقق تقنية وطنية على نحو يتفق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً، بما في ذلك احترام سيادة الدول.

٦- دون المساس بحق الدول الأطراف في حماية منشآت أو أنشطة أو مواقع حساسة لا تتصل بهذه المعاهدة، لا تتدخل الدول الأطراف في عناصر نظام التحقق لهذه المعاهدة أو في وسائل التحقق التقنية الوطنية المعمول بها وفقاً للفقرة ٥.

٧- لكل دولة طرف الحق في اتخاذ تدابير لحماية المنشآت الحساسة ومنع الكشف عن معلومات وبيانات سرية لا تتصل بهذه المعاهدة.

٨- وفضلاً عن ذلك، تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية سرية أي معلومات متصلة بالأنشطة والمرافق المدنية والعسكرية يتم الحصول عليها أثناء أنشطة التحقق.

٩- رهناً بالفقرة ٨، تتاح لجميع الدول الأطراف، وفقاً للأحكام ذات الصلة من هذه المعاهدة والبروتوكول، المعلومات التي تحصل عليها المنظمة عن طريق نظام التحقق المقرر في هذه المعاهدة.

١٠- لا يجوز تفسير أحكام هذه المعاهدة على أنها تقيد التبادل الدولي للبيانات لأغراض علمية.

١١- تتعهد كل دولة طرف بالتعاون مع المنظمة ومع الدول الأطراف الأخرى في تحسين نظام التحقق، وفي فحص إمكانات التحقق التي تنطوي عليها تكنولوجيات رصد إضافية مثل رصد النبض الكهرومغناطيسي أو الرصد بواسطة السواتل، بقصد تطوير تدابير محددة، عند الاقتضاء، لتعزيز التحقق من هذه

المعاهدة بأسلوب كفؤ وفعال التكلفة . وتدرج هذه التدابير عند الاتفاق ، عليها ، في الأحكام الموجودة في المعاهدة ، أو في البروتوكول أو كفروع إضافية من البروتوكول ، وفقاً للمادة السابعة ، أو تعكس ، عند الاقتضاء ، في كتيبات التشغيل وفقاً للفقرة ٤٤ من المادة الثانية .

١٢- تتعهد الدول الأطراف بتعزيز التعاون فيما بينها لكي تسهل وتشارك في أتم تبادل ممكن يتعلق بالتكنولوجيات المستعملة في التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة بغية تمكين جميع الدول الأطراف من تقوية تنفيذها الوطني لتدابير التحقق والاستفادة من تطبيق هذه التكنولوجيات لأغراض سلمية .

١٣- يجري تنفيذ أحكام هذه المعاهدة على نحو يتفادى إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان الأطراف من أجل زيادة تطوير تطبيق الطاقة الذرية لأغراض سلمية .

مسؤوليات الأمانة الفنية في مجال التحقق

١٤- تقوم الأمانة الفنية ، في نهوضها بمسؤولياتها في مجال التحقق المحددة في هذه المعاهدة والبروتوكول ، وبالتعاون مع الدول الأطراف ، لأغراض هذه المعاهدة ، بما يلي :

(أ) وضع ترتيبات لتلقي وتوزيع البيانات ونواتج الإبلاغ ذات الصلة بالتحقق من الامتثال لهذه المعاهدة وفقاً لأحكامها ، والاحتفاظ بهياكل أساسية للاتصالات العالمية تناسب هذه المهمة ؛

(ب) القيام روتينياً بما يلي من خلال مركز البيانات الدولي التابع لها ، الذي سيكون من حيث المبدأ جهة الوصل في إطار الأمانة الفنية لتخزين البيانات وتجهيزها :

١' تلقي وبدء طلبات للحصول على بيانات من نظام الرصد الدولي؛

٢' وحسب الاقتضاء، تلقي البيانات الناجمة عن عملية التشاور والتوضيح، وعن عمليات التفتيش الموقعي، وعن تدابير بناء الثقة؛

٣' تلقي البيانات الأخرى من الدول الأطراف والمنظمات الدولية وفقاً لهذه المعاهدة والبروتوكول؛

(ج) الإشراف على تشغيل نظام الرصد الدولي والعناصر المكونة له، وعلى تشغيل مركز البيانات الدولي وفقاً لكتيبات التشغيل ذات الصلة، وتنسيق هذا التشغيل وتأمينه؛

(د) القيام روتينياً بتجهيز وتحليل بيانات نظام الرصد الدولي ورفع تقارير عنها وفقاً لإجراءات متفق عليها مما يتيح التحقق الدولي الفعال من الامتثال لهذه المعاهدة، والمساهمة في تبديد شواغل الامتثال في وقت مبكر؛

(هـ) إتاحة كل البيانات، الخام منها والمجهزة، وأي نواتج إبلاغ لكل الدول الأطراف، مع تحمل كل دولة طرف مسؤولية استخدام بيانات نظام الرصد الدولي وفقاً للفقرة ٧ من المادة الثانية، وللفقرتين ٨ و١٣ من هذه المادة؛

(و) تمكين كل الدول الأطراف من الوصول على قدم المساواة وبشكل مفتوح وملائم وفي الوقت المناسب إلى كل البيانات المختزنة.

(ز) تخزين كل البيانات، الخام منها والمجهزة، ونواتج الإبلاغ؛

(ح) تنسيق وتسهيل طلبات الحصول على بيانات إضافية من نظام الرصد الدولي؛

(ط) تنسيق طلبات الحصول على بيانات إضافية من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى؛

(ي) تقديم المساعدة التقنية في تركيب وتشغيل مرافق الرصد ووسائل الاتصال المتعلقة، بها وتوفير الدعم في ذلك، حيثما تطلب الدولة المعنية مثل هذه المساعدة والدعم؛

(ك) إتاحة التقنيات التي تستعملها الأمانة الفنية ومركز البيانات الدولي التابع لها في تجميع وتخزين وتجهيز وتحليل البيانات المتحصلة من نظام التحقق والإبلاغ عن هذه البيانات، لأي دولة طرف بناء على طلبها؛

(ل) رصد وتقييم الأداء العام لنظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي وتقديم التقارير في مثل هذا الشأن.

١٥- يجري في كتيبات التشغيل ذات الصلة وضع الإجراءات المتفق عليها التي ستستعملها الأمانة الفنية في النهوض بمسؤوليات التحقق المشار إليها في الفقرة ١٤ والمفصلة في البروتوكول.

باء- نظام الرصد الدولي

١٦- يتضمن نظام الرصد الدولي مرافق للرصد السيزمولوجي، ورصد النويدات المشعة، بما في ذلك المختبرات المعتمدة، والرصد الصوتي المائي، والرصد دون السمعي، ووسائل الاتصال المعنية، ويتلقى الدعم من مركز البيانات الدولي التابع للأمانة الفنية.

١٧- يوضع نظام الرصد الدولي تحت سلطة الأمانة الفنية . وكل محطات الرصد التابعة لنظام الرصد الدولي تملكها وتشغلها الدول المضيفة أو التي تتولى المسؤولية عنها على نحو آخر وفقاً للبروتوكول .

١٨- لكل دولة طرف الحق في المشاركة في التبادل الدولي للبيانات وفي الوصول إلى جميع البيانات التي تتاح لمركز البيانات الدولي . وتتعاون كل دولة طرف مع مركز البيانات الدولي عن طريق سلطتها الوطنية .

تمويل نظام الرصد الدولي

١٩- فيما يتعلق بالمرافق المدرجة في نظام الرصد الدولي والمحددة في الجدول ١-ألف و٢-ألف و٣و٤ من المرفق ١ بالبروتوكول ، وفيما يتعلق بسير عملها ، تتولى المنظمة ، بقدر ما تتفق الدولة ذات الصلة والمنظمة عليه من قيام هذه المرافق بتوفير بيانات لمركز البيانات الدولي وفقاً للمتطلبات التقنية للبروتوكول وكتيبات التشغيل ذات الصلة ، تقوم المنظمة ، على النحو المحدد في الاتفاقات أو الترتيبات عملاً بالفقرة ٤ من الجزء الأول من البروتوكول ، بتغطية تكاليف ما يلي :

(أ) إنشاء أي مرافق جديدة والارتقاء بكفاءة المرافق القائمة ، ما لم تغط الدولة المسؤولة عن هذه المرافق هذه التكاليف بنفسها ؛

(ب) تشغيل وصيانة مرافق نظام الرصد الدولي ، بما في ذلك الأمن المادي للمرافق ، إذا اقتضى الأمر وتطبيق إجراءات توثيق البيانات المتفق عليها ؛

(ج) إرسال بيانات نظام الرصد الدولي (الخام منها والمجهزة) إلى مركز البيانات الدولي بأكثر السبل المتاحة مباشرة وأجداها كلفة ، بما في ذلك ، عند

الضرورة، من خلال نقاط الاتصال المناسبة، انطلاقاً من محطات الرصد، أو المختبرات، أو مرافق التحليل، أو من مراكز البيانات الوطنية؛ أو مثل هذه البيانات (بما في ذلك العينات عند الاقتضاء) إلى مرافق المختبرات والتحليل من محطات الرصد؛

(د) تحليل العينات باسم المنظمة .

٢٠- فيما يتعلق بالمحطات السيزمية الداخلة في الشبكة المساعدة المحددة في الجدول ١ - بء من المرفق ١ بالبروتوكول، لا تغطي المنظمة، على النحو المحدد في الاتفاقات أو الترتيبات عملاً بالفقرة ٤ من الجزء الأول من البروتوكول، إلا تكاليف ما يلي :

(أ) إرسال البيانات إلى مركز البيانات الدولي؛

(ب) توثيق البيانات من هذه المحطات؛

(ج) الارتقاء بكفاءة المحطات لتستوفي المستوى التقني المطلوب، ما لم تغط الدولة المسؤولة عن هذه المرافق هذه التكاليف بنفسها؛

(د) إنشاء محطات جديدة، عند الضرورة، لأغراض هذه المعاهدة حيث لا توجد حالياً مرافق مناسبة، ما لم تغط الدولة المسؤولة عن هذه المرافق هذه التكاليف بنفسها .

(هـ) أي تكاليف أخرى تتصل بتوفير البيانات التي تقتضيها المنظمة على النحو المحدد في كتب التشغيل ذات الصلة .

٢١- تغطي المنظمة أيضاً تكلفة تزويد كل دولة طرف بما تختاره من مجموعة نواتج الإبلاغ والخدمات النموذجية لدى مركز البيانات الدولي، حسبما حددت في الفرع واو من الجزء الأول من البروتوكول. وتغطي الدولة الطرف الطالبة تكلفة إعداد وإرسال أي بيانات أو نواتج إضافية.

٢٢- تتضمن الاتفاقات أو، عند الاقتضاء، الترتيبات المعقودة مع الدول الأطراف أو مع الدول المضيفة أو التي تتولى المسؤولية على نحو آخر عن مرافق نظام الرصد الدولي أحكاماً لتغطية هذه التكاليف. ويجوز أن تشمل هذه الأحكام طرائق تغطي بموجبها الدولة الطرف أي تكلفة من التكاليف المشار إليها في الفقرتين ١٩ (أ) و ٢٠ (ج) و (د) والمتصلة بالمرافق التي تستضيفها أو تتولى مسؤوليتها، وتعوض عن ذلك بتخفيض ملائم من اشتراكها المالي المقرر للمنظمة. ولا يتجاوز هذا التخفيض ٥٠ في المائة من الاشتراك المالي السنوي المقرر للدولة الطرف، على أنه يجوز أن يمتد عبر سنوات متعاقبة. وللدولة الطرف أن تتقاسم هذا التخفيض مع دولة طرف أخرى عن طريق اتفاق أو ترتيب بينهما، وبموافقة المجلس التنفيذي. وتتم الموافقة على الاتفاقات أو الترتيبات المشار إليها في هذه الفقرة وفقاً للفقرتين ٢٦ (ح) و ٣٨ (ط) من المادة الثانية.

التغييرات في نظام الرصد الدولي

٢٣- أي تدابير أشير إليها في الفقرة ١١ تؤثر في نظام الرصد الدولي عن طريق إضافة أو حذف تكنولوجيا رصد تدرج، عند الاتفاق عليها، في هذه المعاهدة والبروتوكول عملاً بالفقرات ١ إلى ٦ من المادة السابعة.

٢٤- تعتبر التغييرات التالية في نظام الرصد الدولي، رهنا بموافقة الدول المتأثرة مباشرة، مسائل ذات طابع إداري أو تقني عملاً بالفقرتين ٧ و ٨ من المادة السابعة:

(أ) تغييرات في الأعداد المحددة في البروتوكول مرافق الرصد بالنسبة لتكنولوجيا رصد معينة؛

(ب) تغييرات في تفاصيل أخرى تتعلق بمرافق معينة على النحو المتجلي في جداول المرفق ١ بالبروتوكول (بما في ذلك، في جملة أمور، الدولة المسؤولة عن المرفق؛ والموقع؛ واسم المرفق؛ ونوع المرفق؛ وإسناد المرفق إلى الشبكات السيزمية الابتدائية والمساعدة).

(ج) إذا أوصى المجلس التنفيذي، عملاً بالفقرة ٨(د) من المادة السابعة، باعتماد هذه التغييرات، فعليه أيضاً أن يوصي، كقاعدة، عملاً بالفقرة ٨(ز) من المادة السابعة، بأن يبدأ نفاذ هذه التغييرات لدى صدور إخطار عن المدير العام بالموافقة عليها.

٢٥- على المدير العام، لدى موافاة المجلس التنفيذي والدول الأطراف بمعلومات وتقييم وفقاً للفقرة ٨(ب) من المادة السابعة، أن يدرج في حالة أي اقتراح يقدم عملاً بالفقرة ٢٤ ما يلي:

(أ) تقييم تقني للاقتراح؛

(ب) بيان عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على الاقتراح؛

(ج) تقرير عن المشاورات مع الدول المتأثرة مباشرة بالاقتراح، بما في ذلك بيان موافقتها.

الترتيبات المؤقتة

٢٦- في حالات حدوث عطل هام أو لا علاج له في مرفق رصد محدد في جداول المرفق ١ بالبروتوكول، أو بغية تغطية أية تخفيضات مؤقتة أخرى في التغطية

الرصدية يقوم المدير العام، بالتشاور مع الدول المتأثرة وموافقته، وبموافقة المجلس التنفيذي، ببدء ترتيبات مؤقتة لا تتجاوز مدتها سنة واحدة، ويمكن تجديدها عند الاقتضاء لمدة سنة أخرى بموافقة المجلس التنفيذي والدول المتأثرة مباشرة. ولا يجوز أن تؤدي هذه الترتيبات إلى جعل عدد مرافق التشغيل التابعة لنظام الرصد الدولي يفوق العدد المحدد بالنسبة للشبكة ذات الصلة؛ ويجب أن تستوفي هذه الترتيبات قدر الإمكان الشروط التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل بالنسبة للشبكة ذات الصلة؛ وأن تتم في حدود ميزانية المنظمة. ويتخذ المدير العام، فضلا عن ذلك، خطوات لإصلاح الوضع وتقديم اقتراحات لحله حلا دائما. ويخطر المدير العام جميع الدول الأطراف بأي قرار يتخذ عملاً بهذه الفقرة.

المرافق الوطنية المتعاونة

٢٧- يجوز للدول الأطراف أيضا أن تضع كل على حدة ترتيبات تعاونية مع المنظمة، لكي تتيح لمركز البيانات الدولي بيانات تكميلية من محطات الرصد الوطنية التي ليست رسمياً جزءاً من نظام الرصد الدولي.

٢٨- يمكن وضع هذه الترتيبات التعاونية كالاتي:

(أ) تتخذ الأمانة الفنية، بناء على طلب دولة طرف وعلى نفقة تلك الدولة، الخطوات اللازمة للمصادقة على أن مرفقاً ما من مرافق الرصد يستوفي الشروط التقنية والتشغيلية المحددة في كتيبات التشغيل ذات الصلة بالنسبة لأحد مرافق نظام الرصد الدولي، وتضع ترتيبات لتوثيق بياناتها، ثم تقوم الأمانة الفنية رسمياً بتسمية هذا بوصفه المرفق الوطني المتعاون، رهنا بموافقة المجلس التنفيذي. وتتخذ الأمانة الفنية الخطوات اللازمة لإعادة تأكيد مصادقتها حسب الاقتضاء؛

(ب) تحتفظ الأمانة الفنية بقائمة جارية من المرافق الوطنية المتعاونة وتوزعها على جميع الدول الأطراف؛

(ج) يطلب مركز البيانات الدولي بيانات من المرافق الوطنية المتعاونة، إذا ما طلبت إليه دولة عضو ذلك، لأغراض تيسير التشاور والتوضيح والنظر في طلبات التفتيش الموقعي، على أن تتحمل تلك الدولة الطرف تكاليف إرسال البيانات.

والشروط التي تتاح بموجبها البيانات التكميلية من مثل هذه المرافق والتي يمكن بموجبها لمركز البيانات الدولي أن يطلب المزيد أو السريع من التقارير أو التوضيحات يجري تفصيلها في كتيب التشغيل الخاص بكل شبكة رصد.

جيم - التشاور والتوضيح

٢٩- دون المساس بحق أي دولة طرف في أن تطلب إجراء تفتيش موقعي، ينبغي للدول الأطراف، كلما أمكن، أن تبذل أولاً كل جهد لكي توضح وتحل، فيما بينها أو مع أو عن طريق المنظمة، أي مسألة قد تسبب القلق بشأن عدم الامتثال المحتمل للالتزامات الأساسية في هذه المعاهدة.

٣٠- على الدولة الطرف التي تتلقى مباشرة من دولة طرف أخرى طلباً بموجب الفقرة ٢٩ أن توفر التوضيح للدولة الطرف الطالبة في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال ٤٨ ساعة بعد الطلب، ويجوز للدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف الموجه إليها الطلب إبقاء المجلس التنفيذي والمدير العام على علم بالطلب والرد.

٣١- لكل دولة الحق في أن تطلب إلى المدير العام المساعدة في توضيح أي مسألة يمكن أن تسبب القلق بشأن عدم الامتثال المحتمل للالتزامات الأساسية في هذه

المعاهدة، ويقدم المدير العام المعلومات المناسبة التي تحوزها الأمانة الفنية والمتصلة بهذا القلق. ويبلغ المدير العام المجلس التنفيذي بالطلب وبالمعلومات المقدمة استجابة له، إذا ما طلبت ذلك الدولة الطرف الطالبة.

٣٢- لكل دولة طرف الحق في أن تطلب إلى المجلس التنفيذي الحصول على توضيح من دولة طرف أخرى حول أي مسألة يمكن أن تسبب القلق بشأن عدم الامتثال المحتمل للالتزامات الأساسية في هذه المعاهدة. وفي هذه الحالة، ينطبق ما يلي:

(أ) يحيل المجلس التنفيذي طلب التوضيح إلى الدولة الطرف الموجه إليها الطلب عن طريق المدير العام في غضون فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة بعد تلقي الطلب؛

(ب) تقدم الدولة الطرف الموجه إليها الطلب التوضيح إلى المجلس التنفيذي في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال ٤٨ ساعة بعد تلقي الطلب؛

(ج) يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتوضيح ويحيله إلى الدولة الطرف الطالبة في غضون فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة بعد تلقيه؛

(د) إذا اعتبرت الدولة الطرف الطالبة التوضيح غير كاف، يكون لها الحق في أن تطلب إلى المجلس التنفيذي الحصول من الدولة الطرف الموجه إليها الطلب على مزيد من التوضيح.

يبلغ المجلس التنفيذي دون إبطاء سائر الدول الأطراف بأي طلب توضيح عملاً بهذه الفقرة وكذلك بأي رد مقدم من الدولة الطرف الموجه إليها الطلب.

٣٣- إذا اعتبرت الدولة الطرف الطالبة التوضيح الذي تم الحصول عليه بموجب الفقرة ٣٢ (د)، غير مرض، يكون لها الحق في أن تطلب عقد اجتماع للمجلس التنفيذي يحق الاشتراك فيه للدول الأطراف المعنية غير الأعضاء في المجلس التنفيذي. وفي هذا الاجتماع ينظر المجلس التنفيذي في المسألة ويجوز له أن يوصي بأي تدابير وفقاً للمادة الخامسة.

دال- عمليات التفتيش الموقعي

طلب التفتيش الموقعي

٣٤- لكل دولة طرف الحق في طلب إجراء تفتيش موقعي وفقاً لأحكام هذه المادة والجزء الثاني من البروتوكول في إقليم أي دولة طرف أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها أو سيطرتها، أو في أي منظمة خارج نطاق ولاية أو سيطرة أي دولة.

٣٥- الغرض الوحيد من التفتيش الموقعي هو توضيح ما إذا كان تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر قد أجري على نحو يشكل انتهاكاً للمادة الأولى والقيام، قدر الإمكان، بجمع أية حقائق يمكن أن تساعد في تحديد هوية أي منتهك محتمل.

٣٦- تلتزم الدولة الطرف الطالبة بأن تبقي طلب التفتيش الموقعي في داخل نطاق هذه المعاهدة وأن توفر في الطلب معلومات وفقاً للفقرة ٣٧. وتمتنع الدولة الطرف الطالبة عن تقديم طلبات تفتيش لا أساس لها أو تعسفية.

٣٧- يستند طلب إجراء تفتيش موقعي إلى المعلومات التي جمعها نظام الرصد الدولي أو إلى أي معلومات تقنية ذات صلة يتم الحصول عليها بواسطة الوسائل التقنية الوطنية للتحقق على نحو ينسجم مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها

عموماً، أو إلى مزيج من هذه المعلومات . ويتضمن الطلب معلومات عملاً
بالفقرة ٤١ من الجزء الثاني من البروتوكول .

٣٨- تقدم الدولة الطرف الطالبة طلب التفتيش الموقعي إلى المجلس التنفيذي،
وفي الوقت نفسه إلى المدير العام لكي يبدأ المدير العام تجهيزه فوراً .

المتابعة بعد تقديم طلب اجراء تفتيش موقعي

٣٩- يبدأ المجلس التنفيذي نظره فور طلب التفتيش الموقعي .

٤٠ - يقوم المدير العام، بعد تلقي طلب التفتيش الموقعي، بإبلاغ الدولة الطرف
الطالبة بتلقي طلبها في غضون ساعتين وإبلاغ الدولة الطرف المطلوب التفتيش
عليها بالطلب في غضون ست ساعات . ويتحقق المدير العام من أن الطلب
يستوفي الشروط المحددة في الفقرة ٤١ من الجزء الثاني من البروتوكول ويقوم،
عند الضرورة، بمساعدة الدولة الطرف الطالبة في تقديم طلبها تبعاً لذلك،
ويبلغ الطلب إلى المجلس التنفيذي وسائر الدول الأطراف في غضون
٢٤ ساعة .

٤١- عندما يستوفي طلب التفتيش الشروط، تبدأ الأمانة الفنية التحضيرات
للتفتيش الموقعي دون إبطاء .

٤٢- يقوم المدير العام، فور تلقي طلب لإجراء تفتيش موقعي يشير إلى منطقة
تفتيش تخضع لولاية أو سيطرة دولة طرف بالتماس توضيح من الدولة الطرف
المطلوب التفتيش عليها بغية توضيح وتبديد القلق المثار في الطلب .

٤٣- على الدولة الطرف التي تتلقى طلب توضيح عملاً بالفقرة ٤٢ ، أن تزود المدير العام بالتوضيحات والمعلومات الأخرى المتاحة ذات الصلة في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك ٧٢ ساعة بعد تلقي طلب التوضيح .

٤٤- على المدير العام، قبل اتخاذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن طلب التفتيش الموقعي، أن يحيل فوراً إلى المجلس التنفيذي أية معلومات إضافية متاحة من نظام الرصد الدولي أو مقدمة من أي دولة طرف بشأن الظاهرة المحددة في الطلب، بما في ذلك أي توضيح مقدم عملاً بالفقرتين ٤٢ و ٤٣ ، فضلاً عن أي معلومات أخرى من داخل الأمانة الفنية يعتبرها المدير العام ذات صلة أو يطلبها المجلس التنفيذي .

٤٥- ما لم تعتبر الدولة الطرف الطالبة أن القلق المثار في طلب التفتيش الموقعي قد تبدد وتسحب هذا الطلب، يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن الطلب وفقاً للفقرة ٤٦ .

قرارات المجلس التنفيذي

٤٦- يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن طلب التفتيش الموقعي في غضون فترة لا تتجاوز ٩٦ ساعة بعد تلقي الطلب من الدولة الطرف الطالبة . ويتخذ قرار الموافقة على التفتيش الموقعي بموافقة ثلاثين صوتاً على الأقل من أصوات أعضاء المجلس التنفيذي . وإذا لم يوافق المجلس التنفيذي على التفتيش، تتوقف التحضيرات ولا يتخذ أي إجراء آخر بشأن الطلب .

٤٧- في غضون فترة لا تتجاوز ٢٥ يوماً بعد الموافقة على التفتيش الموقعي وفقاً للفقرة ٤٦ ، يحيل فريق التفتيش إلى المجلس التنفيذي، عن طريق المدير العام، تقريراً مرحلياً عن التفتيش . ويعتبر استمرار التفتيش موافقاً عليه ما لم يقرر

المجلس التنفيذي بأغلبية جميع أعضائه، في غضون فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بعد تلقي التقرير المرحلي عن التفتيش، عدم استمرار التفتيش. وإذا قرر المجلس التنفيذي عدم استمرار التفتيش، ينتهي التفتيش، ويغادر فريق التفتيش منطقة التفتيش واقليم الدولة الطرف موضع التفتيش في أقرب وقت ممكن وفقاً للفقرتين ١٠٩ و ١١٠ من الجزء الثاني من البروتوكول.

٤٨- خلال التفتيش الموقعي، يجوز لفريق التفتيش أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، عن طريق المدير العام، اقتراحاً لإجراء الحفر. ويتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن هذا الاقتراح في غضون فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بعد تلقي الاقتراح. ويتخذ قرار الموافقة على الحفر بأغلبية جميع أعضاء المجلس التنفيذي.

٤٩- يجوز لفريق التفتيش أن يطلب إلى المجلس التنفيذي، عن طريق المدير العام، تمديد فترة التفتيش إلى حد أقصى هو ٧٠ يوماً بعد انتهاء الإطار الزمني البالغ ٦٠ يوماً المحدد في الفقرة ٤ من الجزء الثاني من البروتوكول، إذا اعتبر فريق التفتيش أن هذا التمديد أساسي لتمكينه من النهوض بولايته. ويشير فريق التفتيش في طلبه إلى ما يعتزم القيام به خلال فترة التمديد من الأنشطة والتقنيات المدرجة في الفقرة ٦٩ من الجزء الثاني من البروتوكول. ويتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن طلب التمديد في غضون فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بعد تلقي الطلب. ويتخذ قرار الموافقة على تمديد فترة التفتيش بأغلبية جميع أعضاء المجلس التنفيذي.

٥٠- في أي وقت بعد الموافقة على مواصلة التفتيش الموقعي وفقاً للفقرة ٤٧، يجوز لفريق التفتيش أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، عن طريق المدير العام، توصية بإنهاء التفتيش. وتعتبر هذه التوصية موافقاً عليها ما لم يقرر المجلس التنفيذي بأغلبية ثلثي جميع أعضائه، في غضون فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بعد

تلقي التوصية، عدم الموافقة على إنهاء التفتيش. وفي حالة إنهاء التفتيش، يغادر فريق التفتيش منطقة التفتيش وإقليم الدولة الطرف موضع التفتيش في أقرب وقت ممكن وفقاً للفقرتين ١٠٩ و ١١٠ من الجزء الثاني من البروتوكول.

٥١- يجوز للدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف المطلوب التفتيش عليها الاشتراك، بدون حق التصويت، في مداوالات المجلس التنفيذي بشأن طلب التفتيش الموقعي. ويجوز أيضاً للدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف موضع التفتيش الاشتراك، بدون حق التصويت، في أي مداوالات لاحقة للمجلس التنفيذي تتعلق بالتفتيش.

٥٢- يخطر المدير العام جميع الدول الأطراف في غضون ٢٤ ساعة بأي قرار يتخذه المجلس التنفيذي وبأي تقارير، ومقترحات، وطلبات وتوصيات تقدم إلى المجلس التنفيذي، عملاً بالفقرات ٤٦ إلى ٥٠.

المتابعة بعد موافقة المجلس التنفيذي على التفتيش الموقعي

٥٣- كل تفتيش موقعي يوافق عليه المجلس التنفيذي، يقوم به دون إبطاء فريق تفتيش يسميه المدير العام وفقاً لأحكام هذه المعاهدة والبروتوكول. ويصل فريق التفتيش إلى نقطة الدخول في غضون فترة لا تتجاوز ستة أيام بعد تلقي المجلس التنفيذي طلب التفتيش الموقعي من الدولة الطرف الطالبة.

٥٤- يصدر المدير العام ولاية تفتيش لإجراء التفتيش الموقعي. وتتضمن ولاية التفتيش المعلومات المحددة في الفقرة ٤٢ من الجزء الثاني من البروتوكول.

٥٥- يُخطر المدير العام الدولة الطرف موضع التفتيش بالتفتيش في غضون فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة قبل الموعد المقرر لوصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول، وفقاً للفقرة ٤٣ من الجزء الثاني من البروتوكول.

إجراء التفتيش الموقعي

٥٦ - تسمح كل دولة طرف للمنظمة بإجراء تفتيش موقعي على إقليمها أو في أماكن تخضع لولايتها أو سيطرتها وفقاً لأحكام هذه المعاهدة والبروتوكول ولكن لا يتعين على أي دولة طرف قبول إجراء عمليات تفتيش موقعي متزامنة في إقليمها أو في أماكن تخضع لولايتها أو سيطرتها .

٥٧- وفقاً لأحكام هذه المعاهدة والبروتوكول يكون للدولة الطرف موضع التفتيش :

(أ) الحق في بذل كل جهد معقول والالتزام ببذله لإثبات امتثالها لهذه المعاهدة، ولهذه الغاية، تمكين فريق التفتيش من النهوض بولايته؛

(ب) الحق في اتخاذ التدابير التي تعتبرها ضرورية لحماية مصالح الأمن الوطني والحيلولة دون الكشف عن المعلومات السرية غير المتعلقة بغرض التفتيش؛

(ج) الالتزام بإتاحة إمكانية الوصول إلى داخل منطقة التفتيش لغرض وحيد وهو تحديد الوقائع ذات الصلة بغرض التفتيش، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) وأي التزامات دستورية قد تكون أخذتها على عاتقها فيما يتعلق بحقوق الامتلاك أو في مجال التفتيش أو الحجز؛

(د) الالتزام بعدم التمسك بهذه الفقرة أو بالفقرة ٨٨ من الجزء الثاني من البروتوكول، لاختفاء أي إخلال بالتزامها بموجب المادة الأولى؛

(هـ) الالتزام بعدم عرقلة قدرة فريق التفتيش على التنقل داخل منطقة التفتيش والقيام بأنشطة التفتيش وفقاً لهذه المعاهدة والبروتوكول .

الوصول ، في سياق التفتيش الموقعي ، يعني الوصول المادي لفريق التفتيش ومعدات التفتيش إلى منطقة التفتيش والقيام بأنشطة التفتيش داخلها على السواء .

٥٨- يجري التفتيش الموقعي بأقل قدر ممكن من التقحم ، بما يتمشى مع النهوض بكفاءة وفي الوقت المناسب بولاية التفتيش ، ووفقاً للإجراءات الواردة في البروتوكول . وحيثما أمكن ، يبدأ فريق التفتيش بأقل الإجراءات تقحماً ثم ينتقل إلى إجراءات أكثر تقحماً حسبما يعتبره ضرورياً فقط لجمع المعلومات الكافية لتوضيح القلق بشأن عدم الامتثال المحتمل لهذه المعاهدة . ولا يلتمس المفتشون إلا المعلومات والبيانات اللازمة لغرض التفتيش ، ويسعون إلى التقليل إلى أدنى حد من التدخل في العمليات العادية للدولة الطرف موضع التفتيش .

٥٩- تساعد الدولة الطرف موضع التفتيش فريق التفتيش طوال التفتيش الموقعي وتيسر مهمته .

٦٠- إذا قامت الدولة الطرف موضع التفتيش ، وفقاً للفقرات ٨٦ إلى ٩٦ من الجزء الثاني من البروتوكول ، بتقييد إمكانية الوصول داخل منطقة التفتيش فعلياً أن تبذل كل جهد معقول في المشاورات مع فريق التفتيش للتدليل من خلال وسائل بديلة على امتثالها لهذه المعاهدة .

المراقب

٦١- ينطبق ما يلي فيما يتعلق بالمراقب :

(أ) للدولة الطرف الطالبة، رهنا بموافقة الدولة الطرف موضع التفتيش، أن توفد ممثلاً لها يكون إما مواطناً للدولة الطرف الطالبة أو مواطناً لدولة طرف ثالثة، لمراقبة سير التفتيش الموقعي؛

(ب) تخطر الدولة الطرف موضع التفتيش المدير العام بقبولها أو عدم قبولها المراقب المقترح في غضون ١٢ ساعة بعد موافقة المجلس التنفيذي على التفتيش الموقعي؛

(ج) في حالة القبول، تمنح الدولة الطرف موضع التفتيش المراقب إمكانية الوصول وفقاً للبروتوكول؛

(د) تقبل الدولة الطرف موضع التفتيش، كقاعدة، المراقب المقترح، ولكن إذا مارست الدولة الطرف موضع التفتيش رفضاً ما، وتثبت هذه الواقعة في تقرير التفتيش.

لا يكون هناك أكثر من ثلاثة مراقبين من مجموع دول أطراف طالبة.

تقارير التفتيش الموقعي

٦٢- تتضمن تقارير التفتيش ما يلي:

(أ) وصف الأنشطة التي قام بها فريق التفتيش؛

(ب) النتائج الوقائية التي توصل إليها فريق التفتيش مما يتصل بغرض التفتيش؛

(ج) عرض للتعاون المقدم خلال التفتيش الموقعي؛

(د) وصف وقائعي لمدى امكانية الوصول الممنوحة ، بما في ذلك الوسائل البديلة المقدمة إلى الفريق ، خلال التفتيش الموقعي ؛

(هـ) أي تفاصيل أخرى ذات صلة بغرض التفتيش .

يجوز أن ترفق بالتقرير ملاحظات متفاوتة أبقاها المفتشون .

٦٣- يتيح المدير العام مشروع تقرير التفتيش للدولة الطرف موضع التفتيش . ويكون للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في تزويد المدير العام في غضون ٤٨ ساعة بتعليقاتها وتوضيحاتها ، وتحديد أي معلومات وبيانات ترى أنها لا تتصل بغرض التفتيش ولا ينبغي تعميمها خارج الأمانة الفنية . وينظر المدير العام في الاقتراحات المقدمة من الدولة الطرف موضع التفتيش لإجراء تغييرات في مشروع تقرير التفتيش ويقوم بإدراجها حيثما أمكن . ويرفق المدير العام أيضاً التعليقات والتوضيحات المقدمة من الدولة الطرف موضع التفتيش بتقرير التفتيش .

٦٤- يحيل المدير العام فوراً تقرير التفتيش إلى الدولة الطرف الطالبة ، والدولة الطرف الموضع التفتيش ، والمجلس التنفيذي وسائر الدول الأطراف . ويحيل المدير العام كذلك فوراً إلى المجلس التنفيذي وإلى سائر الدول الأطراف أي نتائج لتحليل العينات في المختبرات المسماة وفقاً للفقرة ١٠٤ من الجزء الثاني من البروتوكول ، والبيانات ذات الصلة من نظام الرصد الدولي ، وتقييمات الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف موضع التفتيش ، فضلاً عن أي معلومات أخرى يعتبرها المدير العام ذات صلة . وفي حالة التقرير المرحلي عن التفتيش المشار إليه في الفقرة ٤٧ ، يحيل المدير العام التقرير إلى المدير التنفيذي في غضون الإطار الزمني المحدد في تلك الفقرة .

٦٥- يقوم المجلس التنفيذي، وفقا لسلطاته ووظائفه، باستعراض تقرير التفتيش وأي مواد أخرى مقدمة عملا بالفقرة ٦٤، ويتصدى لأي شواغل بصدد:

(أ) ما إذا كان قد حدث أي عدم امتثال لهذه المعاهدة؛

(ب) ما إذا كان قد أسيء استخدام الحق في طلب تفتيش موقعي .

٦٦- إذا خلص المجلس التنفيذي، تمشيا مع سلطاته ووظائفه إلى أنه قد يلزم اتخاذ اجراءات أخرى فيما يتعلق بالفقرة ٦٥ فعليه أن يتخذ التدابير المناسبة وفقا للمادة الخامسة .

طلبات التفتيش الموقعي العايب أو التعسفي

٦٧- إذا لم يوافق المجلس التنفيذي على إجراء تفتيش موقعي على أساس أن طلب التفتيش عايب أو تعسفي أو إذا انتهى التفتيش للأسباب ذاتها، ينظر المجلس التنفيذي ويبت في ما إذا كان ينبغي تنفيذ تدابير ملائمة لتصحيح الوضع، بما في ذلك ما يلي :

(أ) مطالبة الدولة الطرف الطالبة بتسديد تكلفة أي تحضيرات اضطلعت بها الأمانة الفنية؛

(ب) تعليق حق الدولة الطرف الطالبة في أن تطلب إجراء تفتيش موقعي لمدة من الزمن، على نحو ما يقرره المجلس التنفيذي؛

(ج) تعليق حق الدولة الطرف الطالبة في العضوية في المجلس التنفيذي لمدة من الزمن .

٦٨- رغبة في :

(أ) المساهمة في التوصل في الوقت المناسب إلى تبييد أي قلق يتعلق بالامثال ينشأ من التفسير الخاطئ المحتمل لبيانات التحقق المتصلة بتفجيرات كيميائية؛

(ب) والمساعدة في معايرة المحطات التي تشكل جزءاً من الشبكات المكونة لنظام الرصد الدولي .

تتعهد كل دولة طرف بالتعاون مع المنظمة ومع دول أطراف أخرى في تنفيذ التدابير ذات الصلة المبينة في الجزء الثالث من البروتوكول .

المادة الخامسة - التدابير الرامية إلى تصحيح وضع ما وضمن الامثال، بما في ذلك الجزاءات

١- يتخذ مؤتمر الدول الأطراف واضعا في اعتباره، في جملة أمور، توصيات المجلس التنفيذي، التدابير اللازمة، الواردة في الفقرتين ٢ و٣، لضمان الامثال لهذه المعاهدة ولتصحيح وعلاج أي وضع يخالف أحكام هذه المعاهدة .

٢- في الحالات التي يطلب فيها المؤتمر أو المجلس التنفيذي من دولة طرف أن تصحح وضعاً يثير مشاكل فيما يتعلق بامثالها ولا تستجيب لذلك الطلب في غضون الوقت المحدد، يجوز للمؤتمر، في جملة أمور، أن يقرر تقييد أو وقف ممارسة الدولة الطرف لحقوقها وامتيازاتها بموجب هذه المعاهدة إلى أن يقرر المؤتمر غير ذلك .

٣- في الحالات التي قد يحدث فيها إخلال بموضوع هذه المعاهدة وغرضها نتيجة لعدم الامتثال للالتزامات الأساسية في هذه المعاهدة، يجوز للمؤتمر أن يوصي الدول الأطراف بتدابير جماعية تتفق مع القانون الدولي .

٤- يجوز للمؤتمر، أو المجلس التنفيذي بدلاً منه إذا كانت الحالة ملحة، أن يعرض القضية، بما في ذلك المعلومات والاستنتاجات ذات الصلة، على الأمم المتحدة .

المادة السادسة - تسوية المنازعات

١- تُسوى المنازعات التي قد تنشأ بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة وفقاً للأحكام ذات الصلة من هذه المعاهدة وطبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٢- عندما ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف، أو بين دولة طرف أو أكثر والمنظمة، نزاع يتصل بتطبيق أو تفسير هذه المعاهدة، تتشاور الأطراف المعنية معاً بقصد تحقيق تسوية سريعة للنزاع عن طريق التفاوض أو بوسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف، بما في ذلك اللجوء إلى الأجهزة المختصة التابعة لهذه المعاهدة والرجوع بالتراضي إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة، على أن تواصل الأطراف المعنية إطلاع المجلس التنفيذي على ما يجري اتخاذه من إجراءات .

٣- يجوز للمجلس التنفيذي الاسهام في تسوية نزاع قد ينشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه المعاهدة بأي وسيلة يراها مناسبة، بما في ذلك عرض مساعيه الحميدة، ومطالبة الدول الأطراف في النزاع بالتماس التسوية من خلال عملية تختارها، وعرض المسألة على المؤتمر، والتوصية بحد زمني لأي إجراء يُتفق عليه .

٤- ينظر المؤتمر في المسائل المتصلة بالمنازعات التي تثيرها دول أطراف أو التي يعرضها المجلس التنفيذي. وينشئ المؤتمر إذا رأى ضرورة لذلك، أجهزة يعهد إليها بمهام تتصل بتسوية هذه المنازعات طبقاً للماد الثانية، الفقرة ٢٦(ي)، أو يعهد بهذه المهام إلى أجهزة قائمة.

٥- يتمتع المؤتمر والمجلس التنفيذي، كل على حدة، رهنا بترخيص من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بسلطة استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية في أي مسألة قانونية تنشأ في نطاق أنشطة المنظمة. ويعقد اتفاق بين المنظمة والأمم المتحدة لهذا الغرض وفقاً للفقرة ٣٨ (ح) من المادة الثانية.

٦- لا تخل هذه المادة بالمادتين الرابعة والخامسة.

المادة السابعة - التعديلات

١- في أي وقت بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديلات على هذه المعاهدة أو على البروتوكول أو على مرفقاته. ويجوز أيضاً لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تغييرات، وفقاً للفقرة ٧، على البروتوكول أو مرفقاته. وتخضع مقترحات التعديلات للإجراءات المذكورة في الفقرات ٢ إلى ٦. وتخضع مقترحات التغييرات، وفقاً للفقرة ٧، للإجراءات المذكورة في الفقرة ٨.

٢- لا ينظر في التعديل المقترح ويعتمده إلا مؤتمر تعديل.

٣- يبلغ أي مقترح بتعديل ما إلى المدير العام فيعممه على جميع الدول الأطراف والوديع ويلتمس آراء الدول الأطراف فيما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر تعديل للنظر في المقترح. فإذا قامت أغلبية من الدول الأطراف بإخطار المدير العام في غضون

فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد تعميم المقترح بتأييدها لمواصلة النظر فيه ، يدعو المدير العام إلى عقد مؤتمر تعديل تُدعى إليه جميع الدول الأطراف .

٤- يعقد مؤتمر التعديل فور انتهاء دورة عادية للمؤتمر ، ما لم تطلب جميع الدول الأطراف المؤيدة لعقد مؤتمر تعديل عقده في وقت أسبق . ولا يجوز بأي حال عقد مؤتمر تعديل قبل انقضاء ما لا يقل عن ٦٠ يوماً على تعميم التعديل المقترح .

٥- يعتمد مؤتمر التعديل التعديلات بتصويت إيجابي لأغلبية من الدول الأطراف مع عدم إدلاء أي دولة طرف بصوت سلبي .

٦- يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف بعد انقضاء ٣٠ يوماً على إيداع صكوك تصديق أو قبول جميع الدول الأطراف التي أدلت بصوت إيجابي في مؤتمر التعديل .

٧- من أجل ضمان بقاء وفعالية هذه المعاهدة ، يخضع البابان الأول والثالث من البروتوكول والمرفقان ١ و٢ من هذا البروتوكول للتغييرات وفقاً للفقرة ٨ ، إذا كانت التغييرات المقترحة تتصل فقط بمسائل ذات طابع إداري أو تقني . ولا تخضع جميع أحكام البروتوكول الأخرى ومرفقاته للتغييرات وفقاً للفقرة ٨ .

٨- تُجرى التغييرات المقترحة المشار إليها في الفقرة ٧ وفقاً للإجراءات التالية :

(أ) يُرسل نص التغييرات المقترحة مصحوباً بالمعلومات اللازمة إلى المدير العام . ويجوز لأي دولة طرف وللمدير العام تقديم معلومات إضافية لتقييم المقترح . ويقوم المدير العام فوراً بإبلاغ أي مقترحات ومعلومات من هذا القبيل إلى جميع الدول الأطراف وإلى المجلس التنفيذي والوديع ؛

(ب) يقيّم المدير العام المقترح في غضون فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً بعد تسلمه لكي يحدد جميع نتائجه الممكنة بالنسبة إلى أحكام هذه المعاهدة وإلى تنفيذها ويبلغ أي معلومات من هذا القبيل إلى جميع الدول الأطراف وإلى المجلس التنفيذي؛

(ج) يدرس المجلس التنفيذي المقترح في ضوء جميع المعلومات المتاحة له، بما في ذلك ما إذا كان المقترح يفي بمتطلبات الفقرة ٧. ويقوم المجلس التنفيذي، في غضون فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً بعد تسلمه، بإخطار جميع الدول الأطراف بتوصيته، مصحوبة بالإيضاحات المناسبة، للنظر فيها. وتُشعر الدول الأطراف بالاستلام خلال ١٠ أيام؛

(د) إذا أوصى المجلس التنفيذي جميع الدول الأطراف باعتماد المقترح، يعتبر موافقاً عليه إذا لم تعترض عليه أي دولة طرف في غضون ٩٠ يوماً بعد تسلم التوصية. وإذا أوصى المجلس التنفيذي برفض المقترح، يُعتبر مرفوضاً إذا لم تعترض أي دولة طرف على الرفض في غضون ٩٠ يوماً بعد تسلم التوصية؛

(هـ) إذا لم تلق توصية من المجلس التنفيذي القبول المطلوب بموجب الفقرة الفرعية (د)، يتخذ المؤتمر في دورته التالية قرار - كمسألة موضوعية - بشأن المقترح، بما في ذلك ما إذا كان يفي بالمتطلبات الواردة في الفقرة ٧؛

(و) يخطر المدير العام جميع الدول الأطراف والوديع بأي قرار بموجب هذه الفقرة؛

(ز) يبدأ نفاذ التغييرات التي تمت الموافقة عليها بموجب هذا الإجراء بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ الإخطار الصادر من

المدير العام بأنه قد ووفق عليها، ما لم يوص المجلس التنفيذي بفترة أخرى من الوقت أو يقرر المؤتمر هذه الفترة الأخرى .

المادة الثامنة - استعراض المعاهدة

١- بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة بعشر سنوات، وما لم تقرر أغلبية من الدول الأطراف خلاف ذلك، يُعقد مؤتمر للدول الأطراف لاستعراض سير العمل بهذه المعاهدة وفعاليتها، بغية التأكد من تحقيق أهدافها وأغراضها الواردة في ديباجة وأحكام المعاهدة. ويأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار أي تطورات علمية وتكنولوجية جديدة تتصل بهذه المعاهدة. وينظر المؤتمر الاستعراضي، استناداً إلى طلب مقدم من أي دولة طرف، في إمكانية السماح بإجراء تفجيرات نووية جووية للأغراض السلمية. وإذا قرر المؤتمر الاستعراضي بتوافق الآراء جواز السماح بإجراء مثل هذه التفجيرات النووية، يبدأ المؤتمر الاستعراضي العمل دون إبطاء بغية توصية الدول الأطراف بإدخال تعديل مناسب على هذه المعاهدة يستبعد جني أية فوائد عسكرية من هذه التفجيرات النووية. وأي تعديل مقترح من هذا القبيل يبلغ إلى المدير العام من أي دولة طرف ويعالج وفقاً لأحكام المادة السابعة.

٢- على فترات مدة كل منها عشر سنوات بعد ذلك، يمكن عقد مؤتمرات استعراضية أخرى لنفس الهدف، إذا قرر المؤتمر ذلك كمسألة إجرائية في السنة السابقة. ويجوز عقد مؤتمرات من هذا القبيل بعد فترة تقل عن عشر سنوات إذا قرر المؤتمر ذلك كمسألة موضوعية.

٣- يُعقد أي مؤتمر استعراضي عادة فور اختتام الدورة السنوية العادية للمؤتمر المنصوص عليها في المادة الثانية.

المادة التاسعة - مدة المعاهدة والانسحاب منها

١- مدة المعاهدة غير محدودة .

٢- لكل دولة طرف ، وهي تمارس سيادتها الوطنية ، الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة إذا قررت أن أحداثا غير عادية تتعلق بموضوع هذه المعاهد قد عرضت مصالحها العليا للخطر .

٣- يتم الانسحاب بتوجيه إشعار مسبق قبل ستة أشهر إلى سائر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي والوديع ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ويشمل الإشعار بالانسحاب بيانا بالحدث غير العادي أو الأحداث غير العادية التي ترى الدولة الطرف أنها تعرض مصالحها العليا للخطر .

المادة العاشرة - وضع البروتوكول والمرفقات

يشكل مرفقا هذه المعاهدة ، والبروتوكول ومرفقا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة . وأي إشارة إلى هذه المعاهدة تشمل مرفقي هذه المعاهدة والبروتوكول ومرفقي البروتوكول .

المادة الحادية عشرة - التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة أمام جميع الدول قبل بدء نفاذها .

المادة الثانية عشرة - التصديق

تخضع هذه المعاهدة للتصديق من جانب الدول الموقعة وفقاً للإجراءات الدستورية لكل منها .

المادة الثالثة عشرة - الانضمام

يجوز لأي دولة لا توقع على هذه المعاهدة قبل بدء نفاذها أن تنضم إليها في أي وقت بعد ذلك .

المادة الرابعة عشرة - بدء النفاذ

١- يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ إيداع صكوك التصديق من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢ من هذه المعاهدة، ولكن لا يكون ذلك في أي حال من الأحوال قبل انقضاء عامين على فتح باب التوقيع عليها .

٢- إذا لم يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد ثلاث سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع عليها، يدعو الوديع إلى عقد مؤتمر للدول التي أودعت فعلاً صكوك تصديقها بناء على طلب أغلبية تلك الدول . ويدرس ذلك المؤتمر مدى استيفاء الشرط الوارد في الفقرة ١، ويبحث ويقرر بتوافق الآراء التدابير المنسجمة مع القانون الدولي التي يمكن الاضطلاع بها لتعجيل عملية التصديق بغية تيسير بدء نفاذ هذه المعاهدة في وقت مبكر .

٣- ما لم يقرر المؤتمر المشار إليه في الفقرة ٢ أو مؤتمرات أخرى من هذا القبيل خلاف ذلك، تتكرر هذه العملية في كل ذكرى سنوية لاحقة لفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة، إلى أن يبدأ نفاذها .

٤- تدعى جميع الدول الموقعة لحضور المؤتمر المشار إليه في الفقرة ٢ وأي مؤتمرات لاحقة على النحو المشار إليه في الفقرة ٣، بصفة مراقب.

٥- يبدأ نفاذ هذه المعاهدة، بالنسبة إلى الدول التي تودع صكوك تصديقها أو انضمامها بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة، في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ ايداع صكوك تصديقها أو انضمامها.

المادة الخامسة عشرة - التحفظات

لا تخضع مواد ومرفقا هذه المعاهدة لتحفظات. ولا تخضع أحكام بروتوكول هذه المعاهدة ومرفقي البروتوكول لتحفظات تتنافى مع موضوع وغرض هذه المعاهدة.

المادة السادسة عشرة - الوديع

١- يكون الأمين العام للأمم المتحدة وديع هذه المعاهدة، ويتسلم التوقيعات وصكوك التصديق وصكوك الانضمام.

٢- يبلغ الوديع فوراً جميع الدول الموقعة والدول المنضمة بتاريخ كل توقيع، وتاريخ ايداع كل صك تصديق أو انضمام، وتاريخ بدء نفاذ هذه المعاهدة وأي تعديلات وتغييرات عليها، وتسلم إشعارات أخرى.

٣- يرسل الوديع نسخاً مصدقاً عليها حسب الأصول من هذه المعاهدة إلى حكومات الدول الموقعة والدول المنضمة.

٤- يسجل الوديع هذه المعاهدة عملاً بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة السابعة عشرة - النصوص ذات الحجية

تودع هذه المعاهدة، التي تتساوى في الحجية نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المرفق ١ بالمعاهدة

قائمة بالدول وفقا للفقرة ٢٨ من المادة الثانية

أفريقيا

اثيوبيا، ارتيريا، انغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

أوروبا الشرقية

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، استوانيا، ألبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، هنغاريا، يوغوسلافيا.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الارجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، بارغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

الشرق الأوسط وجنوب آسيا

الأردن، إسرائيل، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بنغلادش، بوتان، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، طاجيكستان، العراق، عمان، قطر، قبرغيزستان، كازخستان، الكويت، لبنان، ملديف، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند، اليمن.

أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية

اسبانيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، تركيا، الدانمارك، سان مارينو، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكرسي الرسولي، كندا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأقصى

استراليا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بروني، دار السلام، تايلند، توفالو، تونغغا، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية كوريا،

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا، سنغافورة، الصين، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، كمبوديا، كيريباتي، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناورو، نيوزيلندا، نيوى، اليابان.

المرفق ٢ بالمعاهدة

قائمة الدول وفقا للمادة الرابعة عشرة

ترد فيما يلي قائمة بالدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح حتى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ التي شاركت بصورة رسمية في أعمال دورة المؤتمر السابع لعام ١٩٩٦ ويرد ذكرها في الجدول ١ من طبعة نيسان/ابريل ١٩٩٦ من نشرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنونة "مفاعلات الطاقة النووية في العالم"، وأيضا الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح حتى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ التي اشتركت بصورة رسمية في أعمال دورة المؤتمر لعام ١٩٩٦ ويرد ذكرها في الجدول ١ من طبعة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من نشرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنونة "مفاعلات البحث النووية في العالم":

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، إسرائيل، ألمانيا، اندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلادش، بولندا، بيرو، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رومانيا، زائير، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، فرنسا، فنلندا، فييت نام، كندا، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

بروتوكول ملحق بمعاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية
الجزء الأول - نظام الرصد الدولي ووظائف
مركز البيانات الدولي
ألف - أحكام عامة

- ١- يتألف نظام الرصد الدولي من مرافق الرصد المبينة في المادة الرابعة، الفقرة ١٦، ووسائل الاتصال الخاصة بكل منها.
- ٢- تتألف مرافق الرصد المدرجة في نظام الرصد الدولي من المرافق المحددة في المرفق ١ بهذا البروتوكول. ويجب أن يفي نظام الرصد الدولي بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيبات التشغيل ذات الصلة.
- ٣- تقوم المنظمة، وفقاً للمادة الثانية، بالتعاون والتشاور مع الدول الأطراف ومع دول أخرى ومع المنظمات الدولية حسبما يكون مناسباً بإنشاء تشغيل وصيانة نظام الرصد الدولي، وأي تعديل أو تطوير يتفق عليه مستقبلاً لهذا النظام.
- ٤- وفقاً لاتفاقيات أو ترتيبات وإجراءات مناسبة، تقوم الدولة الطرف التي تستضيف مرافق لنظام الرصد الدولي أو تتولى المسؤولية عنها على نحو آخر، أو أي دولة أخرى تقوم بهذا أو بذلك، وكذلك الأمانة الفنية بالاتفاق وبالتعاون في إنشاء وتشغيل ورفع مستوى وتمويل وصيانة مرافق الرصد ومرافق المختبرات المعتمدة المتصلة بها ووسائل الخاصة بكل منها في مناطق تخضع لولايتها أو سيطرتها أو أي مكان آخر وفقاً للقانون الدولي. ويجب أن يكون مثل هذا التعاون وفقاً لمتطلبات الأمن والتصديق على الصحة والمواصفات التقنية الواردة في كتيبات التشغيل ذات الصلة. ويجب على مثل هذه الدولة أن تعطي للأمانة الفنية

سلطة الوصول إلى مرفق الرصد للتأكد من صلاحية المعدات ووصلات الاتصالات، وأن توافق على إجراء التغييرات اللازمة في المعدات وإجراءات التشغيل للوفاء بالمتطلبات المتفق عليها. وعلى الأمانة الفنية أن توفر لمثل هذه الدول المساعدة التقنية المناسبة حسبما يراه المجلس التنفيذي لازماً لأداء المرفق وظائفه أداءً سليماً باعتباره جزءاً من نظام الرصد الدولي.

٥- يُنص في اتفاقات أو ترتيبات، حسبما هو مناسب في كل حالة، على طرائق هذا التعاون بين المنظمة والدول الأطراف أو الدول التي تستضيف مرافق تابعة لنظام الرصد الدولي أو التي تتولى المسؤولية عنها على نحو آخر.

باء- الرصد السيزمولوجي

٦- تتعهد كل دولة طرف في المعاهدة بالتعاون في التبادل الدولي للبيانات السيزمولوجية للمساعدة في التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة. ويجب أن يشمل هذا التعاون إنشاء وتشغيل شبكة عالمية من محطات الرصد السيزمولوجي الرئيسية والمساعدة. وتوفر هذه المحطات لمركز البيانات الدولي بيانات وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

٧- تتألف شبكة المحطات الرئيسية من المحطات الـ ٥٠ المحددة في الجدول ١- ألف بالمرفق ١ لهذا البروتوكول. ويجب أن تفي هذه المحطات بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل للرصد السيزمولوجي والتبادل الدولي للبيانات السيزمولوجية. وتنقل على الخط بيانات غير منقطعة من المحطات الرئيسية إلى مركز البيانات الدولي، إما مباشرة أو عن طريق مركز بيانات وطني.

٨- لتكملة الشبكة الرئيسية، تقوم شبكة مساعدة مؤلفة من ١٢٠ محطة بتقديم معلومات، إما مباشرة أو عن طريق مركز بيانات وطني، إلى مركز البيانات

الدولي عند الطلب. وترد قائمة بالمحطات المساعدة التي ستستخدم في الجدول ١-باء بالمرفق ١ لهذا البروتوكول. ويجب أن تفي المحطات المساعدة بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل للرصد السيزمولوجي والتبادل الدولي للبيانات السيزمولوجية. ويجوز لمركز البيانات الدولي أن يطلب في أي وقت بيانات من المحطات المساعدة ويجب أن تتاح هذه البيانات فوراً عن طريق وصلات اتصال مباشرة بالحاسوب.

جيم- رصد النويدات المشعة

٩- تتعهد كل دولة طرف في المعاهدة بالتعاون في التبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالنويدات المشعة في الجو للمساعدة على التحقق من الامتثال للمعاهدة. ويشمل هذا التعاون إنشاء وتشغيل شبكة عالمية من محطات رصد النويدات المشعة والمختبرات المعتمدة. وتوفر هذه الشبكة بيانات لمركز البيانات الدولي وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

١٠- تشمل شبكة محطات قياس النويدات المشعة في الجو شبكة عامة تتكون من ٨٠ محطة ما هو محدد في الجدول ٢-ألف بالمرفق ١ لهذا البروتوكول. ويجب أن تكون جميع المحطات قادرة على رصد وجود المواد الجسيمية ذات الصلة في الجو. ويجب أيضاً أن تكون أربعون محطة من هذه المحطات قادرة، لدى بدء نفاذ هذه المعاهدة، على رصد وجود الغازات الحاملة ذات الصلة. ولهذا الغرض يقوم المؤتمر، في دورته الأولى، بإقرار توصية تعتمدها اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بتحديد المحطات الأربعين من الجدول ٢-ألف بالمرفق ١ لهذا البروتوكول القادرة على رصد الغازات الحاملة. وينظر المؤتمر وبيت، في دورته السنوية العادية الأولى، في خطة لتنفيذ القدرة الخاصة برصد الغازات الحاملة في جمع أرجاء

الشبكة، ويعد المدير العام تقريراً يُقدّم إلى المؤتمر عن طرائق هذا التنفيذ. ويجب أن تفي محطات الرصد وجميعها بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل لرصد النويدات المشعة والتبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالنويدات المشعة.

١١- تتلقى شبكة محطات رصد النويدات المشعة الدعم من المختبرات التي ستعتمدها الأمانة الفنية وفقاً لكتيب التشغيل ذي الصلة من أجل القيام، بالتعاقد مع المنظمة وعلى أساس الخدمة لقاء مقابل، بتحليل العينات من محطات رصد النويدات المشعة. كما ستستعين الأمانة الفنية بالمختبرات وفقاً لما هو محدد في الجدول ٢-١ بآء بالمرفق ١ لهذا البروتوكول، والمجهزة تجهيزاً ملائماً، للقيام حسب الاقتضاء، بتحليل إضافي للعينات من محطات رصد النويدات المشعة. ويجوز بموافقة المجلس التنفيذي، أن تعتمد الأمانة الفنية المزيد من المختبرات لأداء التحليل الروتيني للعينات من محطات الرصد اليدوية إذا لزم الأمر. وتوفر جميع المختبرات المعتمدة نتائج هذا التحليل لمركز البيانات الدولي وتلتزم في ذلك بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل لرصد النويدات المشعة والتبادل الدولي للبيانات المتعلقة بالنويدات المشعة.

دال- الرصد الصوتي المائي

١٢- تتعهد كل دولة طرف في المعاهدة بالتعاون في إجراء تبادل دولي للبيانات الصوتية المائية من أجل المساعدة على التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة. ويشمل هذا التعاون إنشاء وتشغيل شبكة عالمية من محطات الرصد الصوتي المائي. وتوفر هذه المحطات بيانات لمركز البيانات الدولي، وفقاً لإجراءات متفق عليها.

١٣- تتألف شبكة المحطات الصوتية المائية من المحطات المحددة في الجدول ٣- بالمرفق ١ لهذا البروتوكول. وتشمل شبكة عامة مكونة من ست محطات مساميع

وخمس طور "T" ويجب أن تفي هذه المحطات بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل المتعلق بالرصد الصوتي المائي والتبادل الدولي للبيانات الصوتية المائية .

هاء- الرصد دون الصوتي

١٤- تتعهد كل دولة طرف في المعاهدة بالتعاون على إجراء تبادل دولي للبيانات دون الصوتية من أجل المساعدة في التحقق من الامتثال لهذه المعاهدة . ويشمل هذا التعاون إنشاء وتشغيل شبكة عالمية من محطات الرصد دون الصوتي . وتوفر هذه المحطات بيانات لمركز البيانات الدولي وفقا لإجراءات متفق عليها .

١٥- تتألف شبكة المحطات دون الصوتية من المحطات المحددة في الجدول ٤ بالمرفق ١ لهذا البروتوكول وتشمل شبكة عامة مكونة من ٦٠ محطة . ويجب أن تفي هذه المحطات بالمتطلبات التقنية والتشغيلية المحددة في كتيب التشغيل المتعلق بالرصد دون الصوتي والتبادل الدولي للبيانات دون الصوتية .

واو- وظائف مركز البيانات الدولي

١٦- يتلقى مركز البيانات الدولي ويجمع ويعالج ويحلل ويبلغ ويحفظ البيانات من مرافق نظام الرصد الدولي بما في ذلك نتائج التحليل الذي يُجرى في المختبرات المعتمدة .

١٧- تفصّل في كتيب التشغيل لمركز البيانات الدولي وتطور بصورة تدريجية الإجراءات ومعايير فرز الظواهر التي سيستخدمها مركز البيانات الدولي في الاضطلاع بوظائفه المتفق عليها وبشكل خاص من أجل إعداد نواتج الإبلاغ النموذجية وأداء مجموعة نموذجية من الخدمات للدول الأطراف ويقدم المؤتمر

في دورته الأولى بإقرار الإجراءات والمعايير التي تضعها اللجنة التحضيرية في بادئ الأمر .

المنتجات النموذجية لمركز البيانات الدولي

١٨- يُطبق مركز البيانات الدولي بشكل روتيني طرق المعالجة التلقائية والتحليل البشري التفاعلي على البيانات الخام لنظام الرصد الدولي من أجل انتاج وحفظ منتجات نموذجية لمركز البيانات الدولي نيابة عن جميع الدول الأطراف . وهذه المنتجات لا تخل بالأحكام النهائية المتعلقة بطبيعة أية ظاهرة، والتي تبقى من مسؤولية الدول الأطراف، وهي تشمل :

(أ) قوائم متكاملة بجميع الإشارات التي يكشفها نظام الرصد الدولي، وكذلك قوائم ونشرات نموذجية للظواهر، بما في ذلك قيم كل ظاهرة يحدد مركز البيانات الدولي موقعها ودرجات عدم اليقين المرتبطة بهذه الظاهرة والمحسوبة لها، وذلك استناداً إلى مجموعة من البارامترات النموذجية؛

(ب) نشرات نموذجية للظواهر التي يتم فرزها والناجمة عن تطبيق مركز البيانات الدولي للمعايير النموذجية لفرز الظواهر على كل ظاهرة، باستخدام بارامترات وصف الخصائص المحددة في المرفق ٢ لهذا البروتوكول، بهدف وصف خصائص الظواهر التي يُرى أنها تتسق مع ظواهر طبيعية أو ظواهر غير نووية من صنع الانسان. وكذلك بهدف إبراز هذه الظواهر في النشرة النموذجية للظواهر ومن ثم فرزها. ويكون على مركز البيانات الدولي، وعند تطبيق الفرز النموذجي للظواهر، أن يستخدم معايير فرز إجمالية وتكميلية بغية مراعاة الاختلافات الإقليمية في الحالات التي ينطبق فيها ذلك. ويكون على مركز البيانات الدولي أن يعزز بصورة تدريجية قدراته التقنية في ضوء ما يكتسبه من الخبرة في مجال تشغيل نظام الرصد الدولي؛

(ج) موجزات تنفيذية تلخص البيانات التي يحصل عليها ويحفظها مركز البيانات الدولي، ومنتجات مركز البيانات الدولي، وأداء نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي ووضعهما التشغيلي.

(د) مقتطفات أو مجموعات فرعية من المنتجات النموذجية لمركز البيانات الدولي المحددة في الفقرات الفرعية (أ) - (ج) أعلاه، منتقاة وفقاً لطلب دولة طرف مفردة.

١٩- يجري مركز البيانات الدولي دراسات خاصة لتوفير استعراض تقني متعمق عن طريق تحليل يجريه خبراء للبيانات المستمدة من نظام الرصد الدولي، إذا طلبت ذلك المنظمة أو إحدى الدول الأطراف، وذلك لتحسين القيم المقدرة للبارامترات النموذجية المتعلقة بالإشارات والظواهر.

الخدمات التي يقدمها مركز البيانات الدولي إلى الدول الأطراف

٢٠- يوفر مركز البيانات الدولي للدول الأطراف فرص الحصول بشكل مفتوح ومتساو وملائم وفي الوقت المناسب على جميع بيانات نظام الرصد الدولي، الخام أو المعدة، وجميع منتجات مركز البيانات الدولي، وجميع بيانات نظام الرصد الدولي الأخرى الموجودة في محفوظات مركز البيانات الدولي أو، عبر مركز البيانات الدولي، الخاصة بمرافق نظام الرصد الدولي. وتشمل طرق دعم إمكانية الحصول على البيانات وتوفيرها الخدمات التالية:

(أ) موافاة دولة طرف ما، بشكل تلقائي ومنتظم، بمنتجات مركز البيانات الدولي أو بالمجموعة التي تختارها الدولة الطرف من هذه المنتجات، وتزويد الدولة الطرف، حسب الطلب، بنخبة من بيانات نظام الرصد الدولي؛

(ب) توفير البيانات أو المنتجات المتولدة استجابة للطلبات المخصصة التي تقدمها الدول الأطراف من أجل استعادة البيانات والمنتجات من مركز البيانات الدولي ومحفوظات مرافق نظام الرصد الدولي، بما في ذلك إمكانية الوصول الإلكتروني التفاعلي إلى قاعدة بيانات مركز البيانات الدولي؛

(ج) مساعدة فرادى الدول الأطراف، بناء على طلبها وبلا تكلفة لقاء جهود معقولة، بتقديم تحليل تقني يجريه خبراء لبيانات نظام الرصد الدولي وللبيانات الأخرى ذات الصلة التي تقدمها الدولة الطرف الطالبة، من أجل مساعدة الدولة الطرف المعنية على تعيين مصدر الظواهر المحددة. ويجب اعتبار نتائج أي تحليل تقني من هذا القبيل منتجاً للدولة الطرف الطالبة ولكنه يجب أن يُتاح لجميع الدول الأطراف.

وتُتاح خدمات مركز البيانات الدولي المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه بدون تكلفة لكل دولة طرف. وتبيّن أحجام وأشكال البيانات في كتيب التشغيل المتعلق بمركز البيانات الدولي.

فرز الظواهر على الصعيد الوطني

٢١- يقوم مركز البيانات الدولي، إذا ما طلبت ذلك دولة طرف ما، بتطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بفرز الظواهر والتي وضعتها تلك الدولة الطرف تطبيقاً منتظماً وتلقائياً على أي من منتجاته النموذجية، وبإتاحة نتائج مثل هذا التحليل لتلك الدولة الطرف. ويُضطلع بهذه الخدمة بدون تكلفة على الدولة الطرف الطالبة. ويعتبر ناتج عمليات الفرز الوطنية للظواهر منتجاً للدولة الطرف الطالبة.

٢٢- يقوم مركز البيانات الدولي، حسب الطلب، بتوفير مساعدة تقنية لأحد الدول الأطراف:

(أ) في صوغ متطلباتها فيما يتعلق بانتقاء وفرز البيانات والمنتجات؛

(ب) بتركيبه في مركز البيانات الدولي، بدون تكلفة على الدولة الطرف الطالبة لقاء بذل جهود معقولة، خوارج ميات أو برامج الحاسوب التي تقدمها تلك الدولة الطرف من أجل حساب البارامترات الجديدة للاشارات والظواهر غير المدرجة في كتيب التشغيل الخاص بمركز البيانات الدولي، على أن يعتبر الناتج منتجات للدولة الطرف الطالبة.

(ج) بمساعدة الدول الأطراف على تطوير القدرة على تلقي بيانات نظام الرصد الدولي وتجهيزها وتحليلها في مركز بيانات وطني.

٢٣- يقوم مركز البيانات الدولي، باستمرار، برصد الوضع التشغيلي لمراقف نظام الرصد الدولي ولوصلات الاتصالات، ولتنظيم معالجة البيانات التابعة للمركز، وبتقديم تقارير عن ذلك. ويرسل إخطاراً فورياً إلى المسؤولين إذا كان الأداء التشغيلي لأي من المكونات لا يفي المستويات المتفق عليها المحددة في كتيب التشغيل ذي الصلة.

الجزء الثاني - التفتيش الموقعي

ألف - أحكام عامة

١- تُنفذ الإجراءات في هذا الجزء عملاً بأحكام التفتيش الموقعي المبينة في المادة الرابعة .

٢- يُضطلع بالتفتيش الموقعي في المنطقة التي وقعت فيها الظاهرة التي أدت إلى تقديم طلب التفتيش الموقعي .

٣- تكون منطقة التفتيش الموقعي متواصلة ولا يتجاوز مساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع . ويجب ألا تكون هناك مسافة خطية أكبر من ٥٠ كيلومتر في أي اتجاه .

٤- لا تتجاوز فترة التفتيش الموقعي ٦٠ يوماً من تاريخ الموافقة على طلب التفتيش الموقعي وفقاً للمادة الرابعة، الفقرة ٤٦ ولكن يجوز تمديدها بحد أقصى قدره ٧٠ يوماً وفقاً للمادة الرابعة، الفقرة ٤٩ .

٥- إذا كانت منطقة التفتيش المحددة في ولاية التفتيش تمتد إلى إقليم أو إلى مكان آخر يخضع لولاية أو سيطرة أكثر من دولة واحدة من الدول الأطراف، تسري أحكام التفتيش الموقعي، على النحو المناسب، على كل دولة من الدول الأطراف تمتد فيها منطقة التفتيش .

٦- في الحالات التي تخضع فيها منطقة التفتيش لولاية أو سيطرة الدولة الطرف موضع التفتيش ولكنها تقع في إقليم دولة طرف أخرى أو التي يقتضي فيها الوصول من نقطة الدخول إلى المنطقة الخاضعة للتفتيش المرور عبر إقليم دولة طرف غير الدولة الطرف موضع التفتيش، تمارس الدولة الطرف موضع التفتيش الحقوق المتعلقة بعمليات التفتيش من هذا القبيل وتفي بالالتزامات المتصلة بها، وفقاً لهذا البروتوكول . وفي هذه الحالة، يكون على الدولة الطرف التي تقع في إقليمها المنطقة

الخاضعة للتفتيش أن تسهّل ذلك التفتيش وأن تقدم ما يلزم من دعم لتمكين فريق التفتيش من أداء مهامه بفعالية وفي الوقت المناسب . وتقوم الدول الأطراف التي يلزم المرور عبر إقليمها للوصول إلى منطقة التفتيش بتسهيل مثل هذا المرور .

٧- في الحالات التي تخضع فيها منطقة التفتيش لولاية أو سيطرة الدولة الطرف موضع التفتيش ولكنها تقع في إقليم دولة ليست طرفاً في هذه المعاهدة، تتخذ الدولة الطرف موضع التفتيش جميع التدابير اللازمة لضمان إمكان القيام بالتفتيش وفقاً لهذا البروتوكول . وتقوم الدولة الطرف التي تخضع لولايتها أو سيطرتها منطقة أو أكثر واقعة في إقليم دولة ليست طرفاً في هذه المعاهدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان قبول الدولة التي تقع منطقة التفتيش في إقليمها للمفتشين ومساعدتي التفتيش المعيّنين لتلك الدولة الطرف . وإذا كانت الدولة الطرف موضع التفتيش غير قادرة على ضمان الوصول ، فعليها أن تبرهن على أنها اتخذت جميع التدابير اللازمة لضمان الوصول .

٨- في الحالات التي تكون فيها منطقة التفتيش واقعة في إقليم دولة طرف ولكنها تخضع لولاية أو سيطرة دولة ليست طرفاً في هذه المعاهدة ، تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير اللازمة المطلوبة من دولة طرف موضع تفتيش ودولة طرف تقع منطقة التفتيش في إقليمها وذلك دون الإخلال بقواعد وممارسات القانون الدولي ، لضمان إمكان إجراء عمليات تفتيش وفقاً لهذا البروتوكول . وإذا كانت الدولة الطرف غير قادرة على ضمان الوصول إلى منطقة التفتيش فعليها أن تبرهن على أنها اتخذت جميع التدابير اللازمة لضمان الوصول ، دون الإخلال بقواعد وممارسات القانون الدولي .

٩- ينبغي إبقاء حجم فريق التفتيش عند الحد الأدنى اللازم لتحقيق ولاية التفتيش على الوجه المناسب . ولا يجوز أن يتعدى عدد أعضاء فريق التفتيش على الوجه

المناسب ولا يجوز أن يتعدى عدد أعضاء فريق التفتيش الإجمالي الموجودين على إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش في أي وقت بعينه ٤٠ شخصاً. فيما عدا أثناء القيام بالحفر ولا يجوز أن يكون أي مواطن من مواطني الدولة الطرف الطالبة للتفتيش عضواً في فريق التفتيش.

١٠- يحدد المدير العام حجم فريق التفتيش ويختار أعضائه من قائمة المفتشين ومساعدتي التفتيش، مع مراعاة الظروف المحيطة بكل طلب.

١١- توفر الدولة الطرف موضع التفتيش أو تتخذ الترتيبات لتوفير أسباب الراحة اللازمة لفريق التفتيش، مثل وسائل الاتصال، وخدمات الترجمة الشفوية، وسبل النقل، وأماكن العمل، والسكن، والطعام، والرعاية الطبية.

١٢- ترد المنظمة للدولة الطرف موضع التفتيش، في ظرف فترة معقولة من الزمن بعد إنهاء التفتيش، جميع النفقات بما في ذلك المشار إليها في الفقرتين ١١ و ٤٩، ذات الصلة بإقامة فريق التفتيش وأنشطته الفنية على إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش.

١٣- تفصل في كتيب التشغيل المتعلق بعمليات التفتيش الموقعي الإجراءات الخاصة بتنفيذ هذه العمليات.

باء - الترتيبات الدائمة

تسمية المفتشين ومساعدتي التفتيش

١٤- يتألف فريق التفتيش من مفتشين ومساعدتي تفتيش. ولا يقوم بالتفتيش الموقعي إلى مفتشون ومساعدو تفتيش مؤهلون يُسمون خصيصاً لهذه الوظيفة.

ويجوز أن يساعدهم مساعدو تفتيش يُسمون خصيصاً لذلك مثل موظفين تقنيين وإداريين وأطقم جوية و مترجمين شفويين .

١٥- يُرشح المفتشون ومساعدو التفتيش لتسميهم الدول الأطراف أو، في حالة موظفي الأمانة الفنية، ليسميهم المدير العام استناداً إلى خبرتهم الفنية وتجربتهم ذات الصلة بغرض ووظائف عمليات التفتيش الموقعي . وتوافق الدول الأطراف سلفاً على المرشحين، وفقاً للفقرة ١٨ .

١٦- تقوم كل دولة طرف بإخطار المدير العام، في غضون فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من بدء نفاذ هذه المعاهدة فيما يتعلق بها، بأسماء وتواريخ ميلاد وجنس ورتب ومؤهلات الأشخاص الذين تقترح الدولة الطرف تسميتهم كمفتشين ومساعدتي تفتيش، والخبرة المهنية لهؤلاء الأشخاص .

١٧- تُرسل الأمانة الفنية كتابة، في غضون فترة لا تتجاوز ٦٠ يوماً من بدء نفاذ هذه المعاهدة إلى جميع الدول الأطراف قائمة أولية، بأسماء المفتشين ومساعدتي التفتيش المقترحة تسميتهم من جانب المدير العام والدول الأطراف، فضلاً عن جنسياتهم وتواريخ ميلادهم وجنسهم ورتبهم، ووصف لمؤهلاتهم وخبراتهم المهنية .

١٨- تقوم كل دولة طرف بالإبلاغ فوراً عن استلام القائمة الأولية للمفتشين ومساعدتي التفتيش المقترحة تسميتهم . ويعتبر أي مفتش أو مساعد تفتيش يرد اسمه في هذه القائمة مقبولاً ما لم تعلن دولة طرف في غضون فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد قيامها بالإبلاغ عن استلام القائمة عن عدم قبولها له كتابة . ويجوز للدولة الطرف أن تذكر سبب اعتراضها . وفي حالة عدم القبول، لا يضطلع المفتش أو مساعد التفتيش المقترح بأنشطة للتفتيش الموقعي على إقليم الدولة الطرف التي

أعلنت عدم قبولها له أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها أو سيطرتها ولا يشارك في هذه الأنشطة. وتؤكد الأمانة الفنية فوراً تلقيها الإخطار بالاعتراض .

١٩- كلما اقترح المدير العام أو دولة طرف إدخال إضافات أو تغييرات على قائمة المفتشين ومساعدتي التفتيش، يُسمّى مفتشون ومساعدو تفتيش بديلون بنفس الطريقة المبينة فيما يتعلق بالقائمة الأولية. وتقوم كل دولة طرف بإخطار الأمانة الفنية على وجه السرعة إذا لم يعد باستطاعة مفتش أو مساعد تفتيش رشحته هي أداء واجبات المفتش أو مساعد التفتيش .

٢٠- تواصل الأمانة الفنية تحديث قائمة المفتشين ومساعدتي التفتيش وتُخطر جميع الدول الأطراف بأية إضافات أو تغييرات تدخل على القائمة .

٢١- يجوز للدولة الطرف الطالبة للتفتيش أن تقترح أن يعمل مفتش من قائمة المفتشين ومساعدتي التفتيش كمراقب، وفقاً للفقرة ٦١ من المادة الرابعة .

٢٢- رهنا بأحكام الفقرة ٢٣، لأي دولة طرف حق الاعتراض في أي وقت على أي مفتش أو مساعد تفتيش تم قبوله فعلاً. وعليها إخطار الأمانة الفنية باعتراضها كتابة ولها أن تذكر سبب هذا الاعتراض. ويصبح هذا الاعتراض نافذاً بعد ٣٠ يوماً من استلام الأمانة الفنية للإخطار. وتؤكد الأمانة الفنية على الفور تلقيها الأخطار بالاعتراض وتبلغ الدول الأطراف المعرضة والمسماة بالتاريخ الذي ستتوقف فيه عن تسمية المفتش لتلك الدولة الطرف .

٢٣- لا يجوز لأي دولة طرف أخطرت بإجراء تفتيش أن تسعى إلى أن تستبعد من فريق التفتيش أياً من المفتشين أو مساعدتي التفتيش الواردة أسماؤهم في ولاية التفتيش .

٢٤- يجب أن يكون عدد المفتشين ومساعدتي التفتيش المقبولين من أي دولة طرف كافياً للسماح بتوافر الأعداد المناسبة من المفتشين ومساعدتي التفتيش . وإذا رأى المدير العام أن عدم قبول المفتشين أو مساعدتي التفتيش من جانب دولة طرف ما يعوق تسمية عدد كافٍ من المفتشين ومساعدتي التفتيش أو يعرقل على نحو آخر التحقيق الفعلي لأغراض التفتيش الموقعي ، يحيل المدير العام المسألة إلى المجلس التنفيذي .

٢٥- يتلقى كل مفتش أُدرج اسمه في قائمة المفتشين ومساعدتي التفتيش تدريباً مناسباً . وتوفر هذا التدريب الأمانة الفنية عملاً بالإجراءات المحددة في كتيب التشغيل المتعلق بعمليات التفتيش الموقعي . وتنسق الأمانة الفنية ، بالاتفاق مع الدول الأطراف ، إعداد جدول زمني لتدريب المفتشين .

الامتيازات والحصانات

٢٦- عقب قبول القائمة الأولية للمفتشين ومساعدتي التفتيش ، كما هو منصوص عليها في الفقرة ١٨ أو كما تغير في وقت لاحق وفقاً للفقرة ١٩ ، تكون كل دولة طرف ملزمة بالقيام ، وفقاً لإجراءاتها الوطنية وبناء على طلب مفتش أو مساعد تفتيش ، بإصدار تأشيرات للدخول/ الخروج و/ أو العبور المتعدد المرات وغيرها من الوثائق ذات الصلة لتمكين كل مفتش ومساعد تفتيش من دخول إقليم تلك الدولة الطرف والبقاء فيه لغرض وحيد هو القيام بأنشطة التفتيش . وتصدر كل دولة طرف التأشيرات أو وثائق السفر اللازمة لهذا الغرض في غضون فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة من استلام الطلب أو فور وصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول في إقليم تلك الدولة الطرف . وتكون هذه الوثائق صالحة للمدة اللازمة لتمكين المفتش أو مساعد التفتيش من البقاء على إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش للغرض الوحيد المتمثل في القيام بأنشطة التفتيش .

٢٧- يُمنح أعضاء أفرقة التفتيش، لأغراض ممارسة مهامهم على نحو فعال، امتيازات وحصانات على نحو ما هو مبين في الفقرات الفرعية (أ) إلى (ط) وتمنح الامتيازات والحصانات لأعضاء فريق التفتيش من أجل هذه المعاهدة لا من أجل المنفعة الشخصية للأفراد أنفسهم. وتمنح هذه الامتيازات والحصانات لهم طوال الفترة الممتدة من وقت الوصول حتى مغادرة إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش، ثم بعد ذلك فيما يتعلق بالأعمال التي سبق أداؤها في معرض ممارسة وظائفهم الرسمية.

(أ) يُمنح أعضاء فريق التفتيش الحصانة التي يتمتع بها المعتمدون الدبلوماسيون بمقتضى المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦١؛

(ب) تُمنح أماكن المعيشة ومباني المكاتب التي يشغلها فريق التفتيش الذي يقوم بأنشطة التفتيش بمقتضى هذه المعاهدة الحصانة والحماية اللتين تمنحان لمباني المعتمدين الدبلوماسيين بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية؛

(ج) تتمتع أوراق ومراسلات فريق التفتيش، بما في ذلك السجلات، بالحصانة الممنوحة لجميع أوراق ومراسلات المعتمدين الدبلوماسيين بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويكون لفريق التفتيش الحق في استعمال الشفرات في اتصالاته مع الأمانة الفنية؛

(د) تتمتع العينات والمعدات المعتمدة التي يحملها أعضاء فريق التفتيش بالحصانة رهنا بالأحكام الواردة في هذه المعاهدة وتُعفى من جميع الرسوم الجمركية. وتُنقل العينات الخطرة وفقا للأنظمة ذات الصلة؛

(هـ) يُمنح أعضاء فريق التفتيش الحصانات الممنوحة للمعتمدين الدبلوماسيين بمقتضى الفقرات ١ و٢ و٣ من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية؛

(و) يتمتع أعضاء فريق التفتيش، الذين يقومون بأنشطة محددة بمقتضى هذه المعاهدة، بالإعفاء من الرسوم والضرائب الذي يتمتع به المعتمدون الدبلوماسيون بمقتضى المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية؛

(ز) يُسمح لأعضاء فريق التفتيش بأن يحضروا داخل إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش الأشياء التي يُقصد بها الاستعمال الشخصي، دون دفع أي رسوم جمركية أو أي مصروفات متصلة بها، باستثناء الأشياء التي يكون استيرادها أو تصديرها محظوراً بحكم القانون أو محكوماً بأنظمة الحجر الصحي؛

(ح) يُمنح أعضاء فريق التفتيش نفس التسهيلات في العملات والصراف التي تُمنح لمثلي الحكومات الأجنبية الموجودين في مهام رسمية مؤقتة؛

(ط) لا يباشر أعضاء فريق التفتيش أي نشاط مهني أو تجاري لتحقيق الربح الشخصي على إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش.

٢٨- عند عبور إقليم دول أطراف خلاف إقليم الدولة الطرف موضع للتفتيش، يُمنح أعضاء فريق التفتيش الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المعتمدون الدبلوماسيون بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٤٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وتمنح الأوراق والمراسلات، بما في ذلك السجلات، والعينات، والمعدات المعتمدة التي يحملونها، الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الفقرة ٢٧(ج) و(د).

٢٩- أعضاء فريق التفتيش ملزمون، دون المساس بامتيازاتهم وحصاناتهم، باحترام قوانين وأنظمة الدولة الطرف موضع التفتيش، ويكونون كذلك، إلى الحد الذي يتفق مع ولاية التفتيش، ملزمين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة. وإذا ارتأت الدولة الطرف موضع التفتيش أنه قد حدثت إساءة استعمال للامتيازات والحصانات المحددة في هذا البروتوكول، تُجرى مشاورات بين الدولة الطرف والمدير العام للتثبت مما إذا كانت قد حدثت إساءة استعمال من هذا القبيل، ولمنع تكرار هذه الإساءة إذا ثبت حدوثها.

٣٠- يجوز للمدير العام أن يتنازل عن الحصانة القضائية لأعضاء فريق التفتيش في الحالات التي يرى فيها المدير العام أن الحصانة ستعرق سير العدالة وأنه يمكن التنازل عنها دون الإخلال بتنفيذ أحكام المعاهدة. ويجب أن يكون التنازل صريحاً على الدوام.

٣١- يُمنح المراقبون نفس الامتيازات والحصانات الممنوحة لأعضاء فريق التفتيش بمقتضى هذا الفرع، باستثناء الامتيازات والحصانات الممنوحة بمقتضى الفقرة الفرعية ٢٧(د).

نقاط الدخول

٣٢- تعين كل دولة طرف نقاط الدخول إليها وتوافي الأمانة الفنية بالمعلومات المطلوبة خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة بالنسبة إليها. وتُعيّن نقاط الدخول هذه على نحو يستطيع معه فريق التفتيش أن يصل إلى أي منطقة تفتيش من نقطة دخول واحدة على الأقل خلال (٢٤) ساعة. وتوافي الأمانة الفنية جميع الدول الأطراف بمواقع نقاط الدخول. ويجوز أيضاً أن تُستخدم نقاط الدخول كنقاط خروج.

٣٣- يجوز لأي دولة طرف أن تغير نقاط دخولها بتقديم إشعار بهذا التغيير إلى الأمانة الفنية. وتصح التغييرات نافذة بعد ٣٠ يوماً من تلقي الأمانة الفنية هذا الإخطار بغية إتاحة المجال لإخطار جميع الدول الأطراف على النحو المناسب.

٣٤- إذ أرأت الأمانة الفنية أن عدد نقاط الدخول غير كاف للقيام بعمليات التفتيش في الوقت المناسب، أو أن ما تقترحه دولة ما من الدول الأطراف من تغييرات في نقاط الدخول سيعوق القيام بعمليات التفتيش هذه في الوقت المناسب، فإن عليها أن تدخل في مشاورات مع الدولة الطرف المعنية بغية حل هذه المشكلة.

الترتيبات المتعلقة باستخدام طائرة غير محددة المواعيد

٣٥- في الحالات التي لا يتيسر فيها السفر في الوقت المناسب إلى نقطة الدخول باستخدام رحلات الطيران التجارية ذات المواعيد المحددة، يجوز لفريق التفتيش أن يستخدم طائرة غير محددة المواعيد. وتقوم كل دولة طرف، خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد بدء نفاذ المعاهدة بالنسبة إليها، بإبلاغ الأمانة الفنية برقم الإجازة الدبلوماسية الدائمة فيما يتعلق بالطائرات غير المحددة المواعيد التي تنقل أفرقة التفتيش والمعدات اللازمة للتفتيش. ويتم تحديد مسارات الطائرات بحيث تطابق الطرق الجوية الدولية المقررة المتفق عليها بين الدولة الطرف والأمانة الفنية كأساس لهذه الإجازة الدبلوماسية.

معدات التفتيش المعتمدة

٣٦- يقوم المؤتمر في دورته الأولى بالنظر في قائمة بالمعدات التي تُستخدم أثناء عمليات التفتيش الموقعي وبالموافقة على هذه القائمة ويجوز لكل دولة طرف أن تقدم مقترحات بشأن إدراج المعدات في القائمة. وتراعى في المواصفات المتعلقة

باستخدام المعدات ، كما هي مبيّنة بالتفصيل في كتيب التشغيل الخاص بعمليات التفتيش الموقعي ، اعتبارات السلامة والسرية حيثما يكون من المحتمل أن تُستخدم هذه المعدات .

٣٧- تتألف المعدات التي تُستخدم أثناء عمليات التفتيش الموقعي من المعدات الأساسية لأنشطة وتقنيات التفتيش المحددة في الفقرة ٦٩ والمعدات المساعدة الضرورية للقيام بعمليات التفتيش الموقعي على نحو فعال وفي الوقت المناسب .

٣٨- تكفل الأمانة الفنية أن تكون جميع أنواع المعدات المعتمدة متاحة لعمليات التفتيش الموقعي عند الحاجة إليها . وعلى الأمانة الفنية ، عندما يكون ذلك مطلوباً لتفتيش موقعي ، أن تقدّم شهادة حسب الأصول بأنه قد تم معايرة المعدات وصيانتها وحمايتها . ولتيسير فحص المعدات عند نقطة الدخول من جانب الدولة الطرف موضع التفتيش ، تُقدم الأمانة الفنية وثائق وأختاماً لإثبات صحة الشهادة .

٣٩- تكون أي معدات محتفظ بها بشكل دائم في عهدة الأمانة الفنية . وتكون الأمانة الفنية مسؤولة عن صيانة هذه المعدات ومعايرتها .

٤٠- تضع الأمانة الفنية ترتيبات مع الدول الأطراف لتوفير المعدات المذكورة في القائمة . وتكون هذه الدول الأطراف مسؤولة عن صيانة هذه المعدات ومعايرتها .

جيم - طلب التفتيش الموقعي، وولاية التفتيش،
والإخطار بالتفتيش

طلب التفتيش الموقعي

٤١- عملاً بالفقرة ٣٧ من المادة الرابعة، يتضمن طلب التفتيش الموقعي المعلومات التالية على الأقل:

(أ) الإحداثيات الجغرافية والرأسية المقدرة لمكان الظاهرة التي أدت إلى تقديم الطلب مع بيان هامش الخطأ الممكن؛

(ب) الحدود المقترحة للمنطقة المراد تفتيشها والمحددة على خريطة ووفقاً للفقرتين ٢ و٣؛

(ج) اسم الدولة الطرف أو الدول الأطراف المقرر إجراء التفتيش فيها أو بيان بأن المنطقة المقرر تفتيشها - أو جزء منها - تقع خارج ولاية أو سيطرة أي دولة؛

(د) البيئة المحتملة للظاهرة التي أدت إلى تقديم الطلب؛

(هـ) الوقت المقدر للظاهرة التي أدت إلى تقديم الطلب، مع بيان هامش الخطأ الممكن؛

(و) جميع البيانات التي يقوم الطلب على أساسها؛

(ز) التفاصيل الشخصية للمراقب المقترح، إن وجدت؛

(ح) بيان نتائج عملية تشاور وتوضيح وفقاً للمادة الرابعة، أو إذا كان للأمر علاقة بالموضوع شرح الأسباب التي من أجلها لم يتم إجراء عملية تشاور وتوضيح .

ولاية التفتيش

٤٢- تتضمن ولاية التفتيش الموقعي ما يلي :

- (أ) قرار المجلس التنفيذي بشأن طلب التفتيش الموقعي؛
- (ب) اسم الدولة الطرف أو الدول الأطراف المقرر تفتيشها أو بيان أن المنطقة المقرر تفتيشها—أو جزء منها—تقع خارج ولاية أو سيطرة أي دولة؛
- (ج) تحديد لمكان حدود منطقة التفتيش على خريطة مع مراعاة جميع المعلومات التي يقوم الطلب على أساسها، وجميع المعلومات التقنية المتاحة الأخرى، بالتشاور مع الدولة الطرف الطالبة للتفتيش؛
- (د) الأنواع المخططة لنشاط فريق التفتيش في منطقة التفتيش؛
- (هـ) نقطة الدخول التي سيستخدمها فريق التفتيش؛
- (و) أي نقاط مرور عابر أو نقاط تتخذ مكان انطلاق، حسب الاقتضاء؛
- (ز) اسم رئيس فريق التفتيش؛

(ح) أسماء أعضاء فريق التفتيش؛

(ط) اسم المراقب المقترح، إن وجد؛

(ي) قائمة المعدات المقرر استخدامها في منطقة التفتيش .

وإذا تطلب قرار اتخذه المجلس التنفيذي عملاً بالمادة الرابعة، الفقرات ٤٦ إلى ٤٩، إجراء تعديل لولاية التفتيش، يجوز للمدير العام أن يحدث الولاية فيما يتعلق بالفقرات الفرعية (د) و(ح) و(ي)، حسبما يكون مناسباً. ويقوم المدير العام حالاً بإخطار الدولة الطرف موضع التفتيش بأي تعديل من هذا القبيل .

الإخطار بالتفتيش

٤٣- تتضمن إخطارات المدير العام الموجهة عملاً بالمادة الرابعة، الفقرة ٥٥، المعلومات التالية :

(أ) ولاية التفتيش؛

(ب) تاريخ وصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول والوقت المقدر له؛

(ج) وسيلة الوصول إلى نقطة الدخول؛

(د) رقم الإجازة الدبلوماسية الدائمة بخصوص رحلات الطائرات غير

المحددة المواعيد، عند الاقتضاء؛

(هـ) قائمة بأي معدات يطلب المدير العام إلى الدولة الطرف موضع التفتيش توفيرها لفريق التفتيش لاستخدامها في منطقة التفتيش .

٤٤- تقر الدولة الطرف موضع التفتيش باستلام الإخطار الموجه من المدير لعام وذلك في غضون فترة لا تتجاوز ١٢ ساعة من تلقي هذا الإخطار .

دال- الأنشطة السابقة للتفتيش

الدخول في إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش والأنشطة عند نقطة الدخول والنقل إلى منطقة التفتيش .

٤٥- تعمل الدولة الطرف موضع التفتيش التي أُخطرت بوصول فريق تفتيش على تأمين دخوله إقليمها فوراً .

٤٦- عندما تستخدم للسفر إلى نقطة الوصول طائرة غير محددة المواعيد تزود الأمانة الفنية الدولية الطرف موضع التفتيش بخطة الطيران، عن طريق السلطة القانونية بشأن رحلة الطائرة من آخر مطار قبل دخولها المجال الجوي لتلك الدولة الطرف إلى نقطة الدخول، وذلك قبل الوقت المقرر للإقلاع من المطار المذكور بما لا يقل عن ست ساعات . وتقدم هذه الخطة وفقاً لإجراءات منظمة الطيران المدني الدولية السارية على الطائرات المدنية . وتدرج الأمانة الفنية في القسم المخصص للملاحظات من خطة الطيران رقم الإجازة الدبلوماسية الدائمة، والعلامة المناسبة التي تبين أن الطائرة هي طائرة تفتيش . وإذا ما استخدمت طائرة عسكرية تطلب الأمانة الفنية تصريحاً مسبقاً من الدولة الطرف موضع التفتيش لدخول مجالها الجوي .

٤٧- قبل ثلاث ساعات على الأقل من الموعد المقرر لمغادرة فريق التفتيش آخر مطار قبل دخوله المجال الجوي للدولة موضع التفتيش تكفل الدولة الطرف موضع التفتيش الموافقة على خطة الطيران المقدمة وفقاً للفقرة ٤٦ لكي يصل فريق التفتيش إلى نقطة الدخول في الموعد المقدر للوصول.

٤٨- يتفق رئيس فريق التفتيش وممثل الدولة الطرف موضع التفتيش، حيثما يلزم، على منطقة للمرابطة وخطة للطيران من نقطة الدخول إلى نقطة المرابطة، وكذلك، عند اللزوم إلى منطقة التفتيش.

٤٩- توفر الدولة الطرف موضع التفتيش موقفاً لطائرة فريق التفتيش، كما توفر لها الحماية الأمنية والخدمات والوقود، حسبما تطلب الأمانة الفنية في نقطة الدخول وفي منطقة المرابطة وفي منطقة التفتيش، أو تتخذ الترتيبات اللازمة لذلك. ولا تخضع هذه الطائرة لرسوم الهبوط أو لضريبة الإقلاع أو لرسوم مماثلة. وتنطبق هذه الفقرة أيضاً على الطائرات المستخدمة في التحليق خلال التفتيش الموقعي.

٥٠- رهناً بالفقرة ٥١ لا تفرض الدولة الطرف موضع التفتيش أي قيد على إحصار فريق التفتيش إلى إقليم تلك الدولة الطرف معدات معتمدة تتفق مع ولاية التفتيش، أو على استخدامها طبقاً لأحكام المعاهدة وهذا البروتوكول.

٥١- للدولة الطرف موضع التفتيش، دون المساس بالإطار الزمني المحدد في الفقرة ٥٤، الحق في أن تفحص المعدات، في حضور أعضاء فريق التفتيش في نقطة الدخول، لكي تتأكد من أنها اعتمدت أو صدق عليها وفقاً للفقرة ٣٨. ويجوز للدولة الطرف موضع التفتيش أن تستبعد المعدات التي لا تتفق وولاية التفتيش أو التي لم تعتمد ويصدق عليها وفقاً للفقرة ٣٨.

٥٢- فور الوصول إلى نقطة الدخول وبدون المساس بالإطار الزمني المحدد في الفقرة ٥٤، يقدم رئيس فريق التفتيش إلى ممثل الدولة الطرف موضع التفتيش ولاية التفتيش وخطة مبدئية للتفتيش أعدها فريق التفتيش تحدد الأنشطة التي سيقوم بها الفريق. ويقوم بإطلاع فريق التفتيش ممثلو الدولة الطرف موضع التفتيش بالاستعانة بخرائط ووثائق أخرى حسب الاقتضاء. ويتضمن الإطلاع التضاريس الطبيعية ذات الصلة وقضايا السلامة والسرية والترتيبات اللوجستية للتفتيش. ويجوز للدولة الطرف موضع التفتيش أن تبين مواقع داخل منطقة التفتيش لا تتصل في رأيها بغرض التفتيش.

٥٣- بعد عملية الإطلاع السابقة للتفتيش يقوم فريق التفتيش حسب الاقتضاء بتعديل خطة التفتيش المبدئية، آخذاً في اعتباره أي تعليقات من الدولة الطرف موضع التفتيش. ويجب أن تتاح خطة التفتيش المعدلة لممثل الدولة الطرف موضع التفتيش.

٥٤- تبذل الدولة الطرف موضع التفتيش كل ما بوسعها لتوفير المساعدة وتأمين سلامة مرور فريق التفتيش، والمعدات المعتمدة المحددة في الفقرتين ٥٠ و ٥١، والأمتعة، من نقطة الدخول إلى منطقة التفتيش في غضون فترة لا تتجاوز ٣٦ ساعة بعد الوصول إلى نقطة الدخول، إذا لم يكن قد تم الاتفاق على توقيت آخر في حدود الإطار الزمني المذكور تحديداً في الفقرة ٥٧.

٥٥- للتأكد من أن المنطقة التي نقل إليها فريق التفتيش تناظر منطقة التفتيش المحددة في ولاية التفتيش يكون لفريق التفتيش الحق في استخدام معدات معتمدة لتحديد الأماكن. وعلى الدولة الطرف موضع التفتيش أن تساعد فريق التفتيش في هذه المهمة.

هاء - إجراء عمليات التفتيش

قواعد عامة

٥٦- يجب أن ينهض فريق التفتيش بوظائفه وفقاً لأحكام المعاهدة وهذا البروتوكول .

٥٧- يبدأ فريق التفتيش أنشطته للتفتيش في منطقة التفتيش في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر هذا عن ٧٢ ساعة بعد وصوله إلى نقطة التفتيش .

٥٨- تنظم أنشطة فريق التفتيش بما يكفل نهوضه بوظائفه في الوقت المناسب على نحو فعال بأدنى درجة ممكنة من الإزعاج للدولة الطرف موضع التفتيش والاضطراب لمنطقة التفتيش .

٥٩- يجب على الدولة الطرف موضع التفتيش أن تمثل بقدر استطاعتها لطلب توفير أي معدات لاستخدام فريق التفتيش في منطقة التفتيش ، في الحالات التي يطلب فيها ذلك بمقتضى الفقرة ٤٣(هـ) أو في خلال التفتيش .

٦٠- خلال التفتيش الموقعي يكون ما يلي ضمن حقوق فريق التفتيش والتزاماته :

(أ) الحق في تحديد الطريقة التي سيسير بها التفتيش ، تمشياً مع ولاية التفتيش ومع مراعاة أي خطوات تتخذها الدولة الطرف موضع التفتيش تتسق وأحكام الوصول المنظم ؛

(ب) الحق في تعديل خطة التفتيش حسبما يلزم لتأمين تنفيذ التفتيش تنفيذاً فعالاً؛

(ج) الالتزام بمراعاة توصيات الدولة الطرف موضع التفتيش والتعديلات التي تقترحها في خطة التفتيش؛

(د) الحق في طلب توضيحات بصدد ما قد ينشأ خلال التفتيش من أوجه غموض؛

(هـ) الالتزام بالاقصار على التقنيات المحددة في الفقرة ٦٩ وبالامتناع عن الأنشطة غير ذات الصلة بغرض التفتيش. ويجمع الفريق ويوثق الوقائع حسبما تتصل بغرض التفتيش، لكن يجب عليه عدم التماس أو توثيق معلومات واضح أنها غير ذات صلة بذلك. وتردُّ إلى الدولة الطرف موضع التفتيش أي مواد تجمع يتضح بعد ذلك عدم صلتها؛

(و) الالتزام بأن يأخذ في اعتباره ويدرج في تقريره البيانات والتوضيحات المتعلقة بطبيعة الظاهرة المؤدية إلى تقديم الطلب والتي توفرها الدولة الطرف موضع التفتيش من شبكات الرصد الوطنية للدولة الطرف موضع التفتيش ومن مصادر أخرى؛

(ز) الالتزام بتزويد الدولة الطرف موضع التفتيش، بناء على طلبها، بنسخ من المعلومات والبيانات التي تجمع في منطقة التفتيش؛

(ح) الالتزام باحترام السرية وبأنظمة السلامة والصحة للدولة الطرف موضع التفتيش.

٦١- خلال التفتيش الموقعي يكون ما يلي ضمن حقوق والتزامات الدولة الطرف موضع التفتيش:

(أ) الحق في تقديم توصيات في أي وقت لفريق التفتيش بشأن تعديل ممكن في خطة التفتيش؛

(ب) الحق في توفير ممثل ليعمل كنقطة اتصال مع فريق التفتيش والالتزام بتوفيره؛

(ج) الحق في أن يكون لها ممثلون يرافقون فريق التفتيش خلال أدائه واجباته ويلاحظون كل أنشطة التفتيش التي يقوم بها فريق التفتيش، على ألا يؤخر هذا أو يعرقل بصورة أخرى فريق التفتيش في ممارسته ووظائفه؛

(د) الحق في توفير معلومات إضافية وطلب جمع وتوثيق وقائع إضافية تعتقد أنها ذات صلة بالتفتيش؛

(هـ) الحق في فحص جميع المنتجات الفوتوغرافية ومنتجات أخذ القياسات، وكذلك العينات، والحق في الاحتفاظ بأية صور فوتوغرافية أو أجزاء منها تظهر عليها مواقع حساسة لا تتصل بغرض التفتيش. وللدولة الطرف موضع التفتيش الحق في الحصول على نسخ من جميع المنتجات الفوتوغرافية ومنتجات أخذ القياسات. وللدولة الطرف موضع التفتيش الحق في الاحتفاظ بالصور الأصلية والمنتجات الفوتوغرافية الأصلية ووضع الصور الفوتوغرافية أو أجزاء منها تحت ختم مشترك داخل إقليمها. وللدولة الطرف موضع التفتيش الحق في توفير مشغلها الخاص للكاميرا لأخذ الصور الساكنة/ صور الفيديو مما يطلبه فريق التفتيش. وإلا فإن أعضاء فريق التفتيش هم الذين يقومون بهذه الوظائف.

(و) الحق في أن توفر لفريق التفتيش، من شبكاتنا الوطنية للرصد ومن مصادر أخرى، بيانات وتفسيرات بشأن طبيعة الظاهرة التي أدت إلى تقديم الطلب؛

(ز) الالتزام بتزويد فريق التفتيش بما قد يلزم من توضيحات لتبديد أي أوجه غموض تنشأ خلال التفتيش.

الاتصالات

٦٢- لأعضاء فريق التفتيش الحق، في جميع الأوقات خلال التفتيش الموقعي، في الاتصال ببعضهم بعضاً وبالأمانة الفنية. ويجوز لهم لهذا الغرض أن يستخدموا معداتهم المعتمدة المصدق عليها حسب الأصول بموافقة الدولة الطرف موضع التفتيش، ويقدر ما أن الدولة الطرف موضع التفتيش لا توفر لهم إمكانية استخدام وسائل أخرى للاتصالات.

المراقب

٦٣- وفقاً للفقرة ٦١ من المادة الرابعة تقوم الدولة الطرف الطالبة بالاتصال بالأمانة الفنية لتنسيق وصول المراقب إلى نفس نقطة دخول أو نقطة مرابطة فريق التفتيش في غضون فترة معقولة من وصول فريق التفتيش.

٦٤- للمراقب الحق طيلة التفتيش في أن يكون على اتصال بسفارة الدولة الطرف الطالبة الواقعة في الدولة الطرف موضع التفتيش، أو بالدولة الطرف الطالبة نفسها في حالة عدم وجود سفارة.

٦٥- للمراقب الحق في القدوم إلى منطقة التفتيش وفي الوصول إلى منطقة التفتيش وداخلها بقدر ما تسمح به الدولة الطرف موضع التفتيش.

٦٦- للمراقب الحق في تقديم توصيات إلى فريق التفتيش طيلة التفتيش.

٦٧- يبقى فريق التفتيش المراقب على علم بسير عملية التفتيش وبالنتائج طيلة التفتيش.

٦٨- على الدولة الطرف موضع التفتيش أن توفر للمراقب طيلة التفتيش وسائل الراحة اللازمة له على غرار تلك التي يتمتع بها أعضاء فريق التفتيش حسبما ورد وصفه في الفقرة ١١ أو أن ترتب لتوفيرها. وتتحمل الدولة الطرف الطالبة كل التكاليف المتصلة بمكوث المراقب على إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش.

أنشطة التفتيش وتقنياته

٦٩- يجوز القيام بما يلي من أنشطة التفتيش واستخدام ما يلي من التقنيات، وفقاً للأحكام بشأن الوصول المنظم وجمع العينات ومناولتها وتحليلها، والتحليلات:

(أ) تحديد الموقع من الجو وعلى السطح لتأكيد حدود منطقة التفتيش وتعيين إحداثيات المواقع الموجودة فيها، دعماً لأنشطة التفتيش؛

(ب) الملاحظة البصرية والتقاط صور فيديو وصور فوتوغرافية ساكنة وصور متعددة الأطياف، بما في ذلك القياسات بالأشعة دون الحمراء، عند السطح وتحت، ومن الجو، بحثاً عن أشياء شاذة أو أشياء من صنع الإنسان؛

(ج) قياس مستويات النشاط الإشعاعي فوق السطح أو عند السطح أو تحته، باستخدام رصد إشعاع غاما وتحليل انحلال الطاقة من الجو وعند السطح أو تحته للبحث عن أوجه الشذوذ في الإشعاع وتحديدتها؛

(د) أخذ عينات من البيئة وتحليل الجوامد والسوائل والغازات من فوق السطح ومن السطح وتحت لكشف أوجه الشذوذ؛

(هـ) الرصد السيزمولوجي السلبي للصدّات اللاحقة لتحديد موقع منطقة البحث وتسهيل تحديد طبيعة الظاهرة؛

(و) القياس السيزمي للزلازل وإجراء مسح سيزمية نشطة للبحث عن أوجه الشذوذ الجوفية وتحديد مواقعها، بما في ذلك التجاويف ومناطق الركام؛

(ز) رسم خرائط للمجال المغناطيسي ومجال الجاذبية، وأخذ قياسات برادار اختراق الأرض وقياسات الموصلية الكهربائية عند السطح ومن الجو، عندما يلزم، لكشف أوجه الشذوذ أو أشياء من صنع الإنسان؛

(ح) الحفر للحصول على عينات مشعة.

٧٠- في حدود ٢٥ يوماً بعد الموافقة على التفتيش الموقعي وفقاً للفقرة ٤٦ من المادة الرابعة يكون لفريق التفتيش الحق في القيام بأي من الأنشطة واستخدام أي من التقنيات المعدة في الفقرة ٦٩(أ) إلى (هـ). وبعد الموافقة على استمرار التفتيش وفقاً للفقرة ٤٧ من المادة الرابعة يكون لفريق التفتيش الحق في إجراء أي من الأنشطة واستخدام أي من التقنيات المعدة في الفقرة ٦٩(أ) إلى (ز). ولكن لا يقوم فريق التفتيش بالحفر إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي وفقاً للفقرة ٤٨ من المادة الرابعة. وإذا ما طلب فريق التفتيش تمديد مدة التفتيش وفقاً للفقرة ٤٩ من المادة الرابعة فعليه أن يبين في طلبه أي الأنشطة والتقنيات يعتمزم القيام بها من بين تلك المعدة في الفقرة ٦٩ بغية التمكن من الوفاء بولايته.

التحليقات

٧١- لفريق التفتيش الحق في القيام بتحليقات فوق منطقة التفتيش خلال التفتيش الموقعي لأغراض إعطاء فريق التفتيش توجيهاً عاماً بشأن منطقة التفتيش، والتصديق والتحديد الأمثل لمواقع التفتيش القائم على الأرض وتسهيل جمع أدلة وقائعية، باستخدام المعدات المحددة في الفقرة ٧٩.

٧٢- يجري التحليق في أقرب وقت ممكن عملياً، ويجب ألا تتجاوز المدة الكلية للتحليق فوق منطقة التفتيش ١٢ ساعة.

٧٣- يمكن، رهنأ بموافقة الدولة الطرف موضع التفتيش، القيام بتحليقات إضافية باستخدام المعدات المحددة في الفقرتين ٧٩ و ٨٠.

٧٤- يجب ألا تتجاوز المنطقة التي ستشملها التحليقات منطقة التفتيش.

٧٥- للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في فرض قيود أو، في حالات استثنائية وبمبررات معقولة، فرض حظر على التحليق فوق المواقع الحساسة، غير المتصلة بغرض التفتيش. ويمكن أن تتصل هذه القيود بارتفاع التحليق، وعدد مرات المرور والدوران، ومدة الحوم، ونوع الطائرة وعدد المفتشين على متن الطائرة، وعدد القياسات أو الملاحظات. فإذا ما ارتأى فريق التفتيش أن القيود أو أوجه الحظر المفروضة على التحليق فوق المواقع الحساسة قد تعرقل أداء ولايته يجب على الدولة الطرف موضع التفتيش بذل كل جهد معقول لتوفير وسائل تفتيش بديلة.

٧٦- يجب أن تجري التحليقات وفقاً لخطة طيران تقدم طبقاً للأصول وتتم الموافقة عليها وفقاً لقواعد وأنظمة الطيران للدولة الطرف موضع التفتيش. ويجب

مراعاة أنظمة الدولة الطرف موضع التفتيش في مجال سلامة الطيران مراعاة دقيقة طيلة كل عمليات الطيران .

٧٧- خلال التحليقات ينبغي عادة عدم الإذن بالهبوط إلا لأغراض تجميع العاملين والمعدات أو إعادة التزود بالوقود .

٧٨- يجب أن تجري التحليقات على الارتفاعات التي يطلبها فريق التفتيش بما يتفق مع الأنشطة المراد القيام بها وظروف الرؤية ومع أنظمة الدولة الطرف موضع التفتيش في مجال الطيران والسلامة وحققها في حماية المعلومات الحساسة غير المتصلة بأغراض التفتيش . ويجب ألا يتجاوز ارتفاع التحليقات ١٥٠٠ متر فوق السطح .

٧٩- فيما يتعلق بالتحليق الذي يجري بمقتضى الفقرتين ٧١ و٧٢ يجوز أن تستخدم على متن الطائرة المعدات التالية :

(أ) نظارات ميدانية ؛

(ب) معدات سلبية لتحديد الأماكن ؛

(ج) آلات تصوير بالفيديو ؛

(د) آلات تصوير ساكن محمولة باليد .

٨٠- فيما يتعلق بأي تحليقات إضافية تجري بمقتضى الفقرة ٧٣ يجوز للمفتشين على متن الطائرة أن يستخدموا أيضاً معدات نقالة سهلة التركيب من أجل ما يلي :

(أ) التصوير المتعدد الأطياف (بما في ذلك بالأشعة دون الحمراء) ؛

(ب) تصوير طيف غاما؛

(ج) رسم خرائط المجال المغناطيسي .

٨١- يجري التحليق بطائرة بطيئة نسبياً مثبتة الجناحين أو دوارة الجناحين .
ويجب أن توفر الطائرة رؤية عريضة بلا حواجز للسطح تحتها .

٨٢- للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في توفير طائرتها هي المجهزة مسبقاً حسب الاقتضاء، وفقاً للمتطلبات التقنية لكتيب التشغيل ذي الصلة، وطاقتها الخاص وإلا كان على الأمانة الفنية توفير الطائرة أو استئجارها .

٨٣- إذا ما وفرت الأمانة الفنية الطائرة أو استأجرتها يكون للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في فحص الطائرة للتأكد من أنها مجهزة بمعدات التفتيش المعتمدة، على أن يكتمل هذا الفحص في حدود الإطار الزمني المذكور تحديداً في الفقرة ٥٧ .

٨٤- يتألف العاملون على متن الطائرة ممن يلي :

(أ) الحد الأدنى من طاقم الطيران المتفق والتشغيل الآمن للطائرة؛

(ب) عدد من أعضاء فريق لتفتيش يصل إلى أربعة؛

(ج) عدد يصل إلى اثنين من الممثلين للدولة الطرف موضع

التفتيش؛

(د) مراقب إن وجد، رهناً بموافقة الدولة الطرف موضع التفتيش؛

(هـ) مترجم شفوي إذا ما لزم.

٨٥- تفصل إجراءات تنفيذ تحقيقات في كتيب التشغيل لعمليات التفتيش الموقعي .

الوصول المنظم

٨٦- لفريق التفتيش الحق في الوصول إلى منطقة التفتيش وفقاً لأحكام المعاهدة وهذا البروتوكول .

٨٧- على الدولة الطرف موضع التفتيش توفير الوصول داخل منطقة التفتيش وفقاً للإطار الزمني المحدد في الفقرة ٥٧ .

٨٨- بمقتضى الفقرتين ٥٧ و ٨٦ أعلاه من المادة الرابعة تتضمن حقوق الدولة الطرف موضع التفتيش والتزاماتها ما يلي :

(أ) الحق في اتخاذ تدابير لحماية المنشآت والمواقع الحساسة وفقاً لهذا البروتوكول؛

(ب) الالتزام، عندما يقيد الوصول داخل منطقة التفتيش، ببذل كل جهد معقول لتلبية متطلبات ولاية التفتيش عن طريق وسائل بديلة . وتسوية أي مسائل تتعلق بجانب أو أكثر من التفتيش يجب ألا تؤخر قيام فريق التفتيش بجوانب أخرى من التفتيش وألا تتدخل فيه؛

(ج) الحق في اتخاذ القرار النهائي بشأن أي سبيل لوصول فريق التفتيش، مع مراعاة التزاماتها بموجب هذه المعاهدة والأحكام بشأن الوصول المنظم.

٨٩- بمقتضى الفقرة ٥٧(ب) من المادة الرابعة والفقرة ٨٨(أ) أعلاه للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في كل أنحاء منطقة التفتيش في اتخاذ تدابير لحماية المنشآت والمواقع الحساسة ومنع الكشف عن معلومات سرية لا تتصل بغرض التفتيش. ويمكن أن تتضمن مثل هذه التدابير أموراً منها ما يلي:

(أ) حجب المعروضات والمخازن والمعدات الحساسة؛

(ب) قصر قياسات نشاط النويدات المشعة والإشعاع النووي على تحديد وجود أو عدم وجود أنواع وطاقات الإشعاع ذات الصلة بغرض التفتيش؛

(ج) قصر أخذ أو تحليل العينات على تحديد وجود أو عدم وجود نواتج مشعة أو غير ذلك ذات صلة بغرض التفتيش؛

(د) تنظيم الوصول إلى المباني والهياكل الأخرى وفقاً للفقرتين ٩٠

و٩١؛

(هـ) إعلان المواقع المقيد الوصول إليها وفقاً للفقرات من ٩٢ إلى ٩٦.

٩٠- يؤجل الوصول إلى المباني والهياكل الأخرى إلى ما بعد الموافقة على استمرار التفتيش الموقعي وفقاً للفقرة ٤٧ من المادة الرابعة، إلا فيما يتعلق بالوصول إلى مبانٍ وهياكل تؤوي المدخل إلى منجم أو أعمال حفر أخرى أو تجويفات كبيرة الحجم لا يمكن الوصول إليها على نحو آخر. وفيما يتعلق بمثل هذه المباني لا يكون لفريق التفتيش الحق إلا في المرور العابر، وفقاً

لتوجيهات الدولة الطرف موضع التفتيش، بغية دخول مثل هذه المناجم أو التجويفات أو أعمال الحفر الأخرى.

٩١- بعد الموافقة على استمرار التفتيش وفقاً للفقرة ٤٧ من المادة الرابعة، وإذا أثبت فريق التفتيش للدولة الطرف موضع التفتيش بشكل موثوق أن الوصول إلى المباني والهياكل الأخرى لازم لتنفيذ ولاية التفتيش وأن الأنشطة اللازمة المصرح بها في الولاية لا يمكن القيام بها من الخارج، يتمتع فريق التفتيش عندئذٍ بالحق في الوصول إلى هذه المباني أو غيرها من الهياكل. وعلى رئيس فريق التفتيش أن يطلب الوصول إلى مبنى وهيكل محدد مبيناً الغرض من هذا الوصول وعدد المفتشين المحدد، وكذلك الأنشطة المعتمدة. وتخضع طرائق الوصول للتفاوض بين فريق التفتيش والدولة الطرف موضع التفتيش. ويكون للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في أن تفرض قيوداً أو جوانب حظر، في حالات استثنائية وبوجود مبررات معقولة، على الوصول إلى المباني وغيرها من الهياكل.

٩٢- عندما تعلن المواقع المقيد الوصول إليها بمقتضى الفقرة ٨٩(هـ) يجب ألا يتجاوز كل موقع منها أربعة كيلومترات مربعة. وللدولة الطرف موضع التفتيش الحق في إعلان ما يصل إلى ٥٠ كيلومتراً مربعاً مواقع مقيدا الوصول إليها. فإذا ما أعلن أكثر من موقع واحد مقيد الوصول إليه وجب ألا تقل المسافة الفاصل بين كل موقع منها عن أي موقع آخر عن ٢٠ متراً. ويجب أن تكون لكل موقع مقيد الوصول إليه حدود مرسومة بوضوح ويمكن الوصول إليها.

٩٣- يعرض على رئيس فريق التفتيش مساحة المواقع المقيد الوصول إليها ومكانها وحدودها على ألا يتأخر هذا عن وقت التماس فريق التفتيش الوصول إلى مكان يتضمن مثل هذا الموقع كله أو بعضه .

٩٤- لفريق التفتيش الحق في إقامة المعدات واتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى لإجراء تفتيشه حتى حدود الموقع المقيد الوصول إليه .

٩٥- يسمح لفريق التفتيش بأن يراقب بصرياً كل الأماكن المفتوحة داخل الموقع المقيد الوصول إليه من حدود الموقع .

٩٦- يبذل فريق التفتيش كل جهد معقول لتنفيذ ولاية التفتيش خارج المناطق المعلنة كمناطق مقيد الوصول إليها قبل طلب الوصول إليها . وإذا أثبت فريق التفتيش في أي وقت وبشكل موثوق للدولة الطرف موضع التفتيش أن الأنشطة اللازمة المصرح بها في الولاية لا يمكن القيام بها من الخارج وأن الوصول إلى موقع مقيد الوصول إليه ضروري لتنفيذ ولاية التفتيش وجب منح إمكانية الوصول لبعض أعضاء فريق التفتيش ، لإنجاز مهام محددة داخل الموقع . وللدولة الطرف موضع التفتيش الحق في حجب المعدات والأشياء والمواد غير المتصلة بغرض التفتيش أو حمايتها على نحو آخر . ويكون عدد المفتشين عند الحد الأدنى اللازم لإنجاز المهام ذات الصلة بالتفتيش . وتخضع طرائق هذا الوصول للتفاوض بين فريق التفتيش والدولة الطرف موضع التفتيش .

جمع العينات ومناولتها وتحليلها

٩٧- لفريق التفتيش الحق ، رهناً بالفقرات من ٨٦ إلى ٩٦ ومن ٩٨ إلى ١٠٠ ، في جمع ونقل عينات ذات صلة من منطقة التفتيش .

٩٨- يقوم فريق التفتيش متى أمكن بتحليل العينات موقعياً، ولممثلي الدولة الطرف موضع التفتيش الحق في الحضور عند تحليل العينات موقعياً. وعلى الدولة الطرف موضع التفتيش أن تقوم، بناء على طلب فريق التفتيش، بتوفير المساعدة، وفقاً للإجراءات يتفق عليها، من أجل تحليل العينات موقعياً. وللفريق التفتيش الحق في نقل العينات لتحليلها خارج الموقع بالمختبرات التي تعينها المنظمة، وذلك فقط إذا أثبت أن التحليل اللازم للعينات لا يمكن القيام به بالموقع.

٩٩- للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في الاحتفاظ بأجزاء من كل العينات التي تجمع عندما يجري تحليل هذه العينات ويمكنها أخذ عينات مطابقة.

١٠٠- للدولة الطرف موضع التفتيش الحق في طلب إعادة أي عينات أو أجزاء من عينات لم تستخدم.

١٠١- تجري المختبرات المسماة تحليلاً كيميائياً وفيزيائياً للعينات المنقولة لتحليلها خارج الموقع. وتصاغ تفاصيل هذا التحليل في كتيب التشغيل لعمليات التفتيش الموقعي.

١٠٢- تقع على عاتق المدير العام المسؤولية الأولى عن أمان العينات وسلامتها وصونها وعن ضمان حماية سرية العينات المنقولة لتحليلها خارج الموقع. وعلى المدير العام أن يقوم بذلك وفقاً للإجراءات الواردة في كتيب التشغيل لعمليات التفتيش الموقعي. ويقوم المدير العام في أي حال بما يلي:

(أ) وضع نظام صارم ينظم جمع العينات ومناولتها ونقلها وتحليلها؛

(ب) اعتماد المختبرات المسماة لأداء أنواع مختلفة من التحليل؛

(ج) الإشراف على معايرة المعدات والإجراءات في هذه المختبرات المسماة ومعدات التحليل المتنقلة والإجراءات المتبعة فيها؛

(د) رصد مراقبة الجودة والمعايير العامة فيما يتعلق باعتماد هذه المختبرات والمعدات المتنقلة والإجراءات المتبعة فيها؛

(هـ) اختيار المختبرات التي ستقوم بوظائف تحليلية أو بوظائف أخرى فيما يتعلق بتحقيقات محددة، وذلك من بين المختبرات المسماة.

١٠٣- عندما يتقرر إجراء التحليل خارج الموقع يجري تحليل العينات في مختبرين على الأقل من المختبرات المسماة. وتكفل الأمانة الفنية إجراء هذه التحليلات على وجه السرعة. وتتولى أمر المحاسبة على العينات وتعاد إليها أي عينات أو أجزاء عينات لم تستخدم.

١٠٤- تجمع الأمانة الفنية نتائج تحليل المختبرات للعينات ذات الصلة بغرض التفتيش. ويقوم المدير العام، بمقتضى الفقرة ٦٣ من المادة الرابعة، بإحالة أي نتائج من هذا القبيل على وجه السرعة إلى الدولة الطرف موضع التفتيش لإبداء تعليقاتها عليها وبعد ذلك إلى المجلس التنفيذي وإلى كل الدول الأطراف الأخرى ويدرج معلومات مفصلة عن المعدات والمناهج التي استخدمتها المختبرات المسماة.

إجراء عمليات التفتيش في مناطق لا تخضع لولاية أو سيطرة
أي دولة

١٠٥- في حالة تفتيش موقعي في منطقة لا تخضع لولاية أو سيطرة أي دولة
يتشاور المدير العام مع الدول الأطراف المناسبة ويتفق على نقاط عبور أو مرابطة
لتيسير وصول فريق التفتيش بسرعة إلى منطقة التفتيش .

١٠٦- على الدول الأطراف التي تقع في إقليمها نقاط عبور أو مرابطة أن تساعد،
قدر المستطاع، في تيسير التفتيش، بما في ذلك نقل فريق التفتيش وأمتعته
ومعداته إلى منطقة التفتيش، وكذلك توفير أسباب الراحة ذات الصلة
المحددة في الفقرة ١١ . وترد المنظمة للدول الأطراف المقدمة للمساعدة كل ما
تتحمله من تكاليف .

١٠٧- رهنًا بموافقة المجلس التنفيذي يجوز للمدير العام أن يتفاوض على ترتيبات
دائمة مع الدول الأطراف لتيسير المساعدة في حالة عملية تفتيش موقعي في منطقة
لا تخضع لولاية أو سيطرة أي دولة .

١٠٨- في الحالات التي تجري فيها دولة طرف أو أكثر تحقيقاً في ظاهرة غامضة
في منطقة لا تخضع لولاية أو سيطرة أي دولة قبل تقديم طلب إجراء تفتيش
موقعي في تلك المنطقة يمكن أن يأخذ المجلس التنفيذي في الاعتبار أي نتائج
لمثل هذه التحقيقات في مداولاته بمقتضى المادة الرابعة .

الإجراءات اللاحقة للتفتيش

١٠٩- بعد إنهاء التفتيش يجتمع فريق التفتيش مع ممثل الدولة الطرف موضع التفتيش لاستعراض النتائج الأولية لفريق التفتيش ولتوضيح أي أوجه غموض . وعلى فريق التفتيش تزويد ممثل الدولة الطرف موضع التفتيش بنتائجه الأولية في شكل مكتوب وفقاً لصيغة موحدة ، جنباً إلى جنب مع قائمة بأي عينات وأي مواد أخرى أخذت من منطقة التفتيش عملاً بالفقرة ٩٨ . ويجب أن يوقع الوثيقة رئيس فريق التفتيش . ويوقع ممثل الدولة الطرف موضع التفتيش ، هو الآخر على الوثيقة لإثبات أنه أحاط علماً بمحتوياتها ويتم هذا الاجتماع في غضون فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة بعد انتهاء التفتيش .

المغادرة

١١٠- لدى إتمام الإجراءات اللاحقة للتفتيش يغادر فريق التفتيش والمراقب إقليم الدولة الطرف موضع التفتيش بأسرع ما يمكن ، وعلى الدولة الطرف موضع التفتيش بذل قصارى جهدها لتوفير المساعدة ولتأمين سلامة عبوره هو والمعدات والأمتعة إلى نقطة الخروج . وتكون نقطة الخروج المستخدمة هي نفسها نقطة الدخول ما لم تتفق الدولة الطرف موضع التفتيش وفريق التفتيش على غير ذلك .

الجزء الثالث - تدابير بناء الثقة

١- بمقتضى الفقرة ٦٨ من المادة الرابعة، على كل دولة طرف أن تقوم على أساس طوعي بتزويد الأمانة الفنية بإخطار بأي تفجير كيميائي يستخدم

مادة ناسفة تكافئ ٣٠٠ طن أو أكثر من مادة الـ تي . ان . تي ، تفجر دفعة واحدة في أي مكان على إقليمها أو في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها . ويجب توجيه مثل هذا الإخطار مقدماً إذا أمكن . ويجب أن يتضمن تفاصيل عن الموقع والوقت وكمية ونوع المتفجر المستخدم ، وعن تشكيلة التفجير والغرض المقصود منه .

٢- على كل دولة طرف أيضاً أن تقوم ، على أساس طوعي ، بأسرع ما يمكن بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة ، بتوفير معلومات تستوفيها بعد ذلك على فترات سنوية ، تتصل باستخدامها لكل التفجيرات الكيميائية التي تكافئ أكثر من ٣٠٠ طن من مادة الـ تي . ان . تي . وبصفة خاصة تسعى الدولة الطرف إلى الإبلاغ عما يلي :

(أ) الأماكن الجغرافية للمواقع التي نشأت فيها التفجيرات ؛

(ب) طبيعة الأنشطة التي تنتجها والملاحم العامة لمثل هذه التفجيرات وتواترها؛

(ج) أي تفاصيل أخرى ذات صلة ، إن توافرت .

لمساعدة الأمانة الفنية في توضيح منشأ أي ظاهرة من هذا القبيل يكشفها نظام الرصد الدولي .

٣- يجوز لأي دولة طرف أن تقوم ، على أساس طوعي مقبول بصفة متبادلة ، بدعوة ممثلي الأمانة الفنية أو ممثلي دولة أطراف أخرى لزيارة مواقع داخل إقليمها أشير إليها في الفقرتين ١ و ٢ .

٤- لغرض معايرة نظام الرصد الدولي يجوز للدول الأطراف الاتصال بالأمانة الفنية لإجراء تفجيرات معايرة أو لتوفير معلومات ذات صلة عن تفجيرات كيميائية معتمدة لأغراض أخرى .

الجدول ١- ألف - قائمة المحطات السنيزو لوجية التي تتألف منها الشبكة الرئيسية

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة	
3-C	٧٠,٦ غرباً	٤٠,٧ جنوباً	PLCA Paso Flores	الأرجنتين	١
array	١٣٤,٣ شرقاً	١٩,٩ جنوباً	WRA Warranunga, NT	استراليا	٢
array	١٣٣,٩ شرقاً	٢٣,٧ جنوباً	ASAR Alice Springs, NT	استراليا	٣
3-C	١٤١,٦ شرقاً	٣١,٩ جنوباً	STKA Stephens Creek, SA	استراليا	٤
3-C	٦٢,٩ شرقاً	٦٧,٦ جنوباً	MAW Mawson, Antarctica	استراليا	٥
3-C	٦٨,١ غرباً	١٦,٣ جنوباً	LPAPZ La Paz	بوليفيا	٦

3-C	٤٨,٠ غرباً	١٥,٦ جنوباً	BDFB Brasilia	البرازيل	٧
3-C	٩٥,٩ غرباً	٥٠,٢ شمالاً	ULMC Lac du Bonnet, Man.	كندا	٨
array	١١٤,٦ غرباً	٦٢,٥ شمالاً	YKAC Yellowknife, N.W.T.	كندا	٩
3-C	٦٦,٨ غرباً	٥٤,٨ شمالاً	SCH Schefferville, Quebec	كندا	١٠
3-C	١٨,٤ شرقاً	٥٥,٢ شمالاً	BGCA Bangui	جمهورية أفريقيا الوسطى	١١
3-C > array	١١٩,٧ شرقاً	٤٩,٣ شمالاً	HAI Hailar	الصين	١٢
3-C > array	١٠٣,٨ شرقاً	٣٦,١ شمالاً	LZH Lanzhou	الصين	١٣
3-C	٧٤,٣ غرباً	٥٤,٩ شمالاً	XSA El Rosal	كولومبيا	١٤

الجدول ١ - ألف - (الشبكة السيزمولوجية الرئيسية) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
3-C	غرباً ٠٤,٩	شمالاً ٠٦,٧	DBIC Dimbroko	كوت ديفوار
attay	شرقاً ٣٣,٠	شمالاً ٢٦,٠	LXEG Luxor	مصر
attay	شرقاً ٢٦,١	شمالاً ٢١,٤	FINES Lahiti	فنلندا
3-C	غرباً ١٤٩,٦	جنوباً ١٧,٦	PPT Tahiti	فرنسا
attay	شرقاً ١٣,٧	شمالاً ٤٨,٩	GEC2 Freyung	ألمانيا
	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
				٢٠

3-C	٥١,٤ شرقاً	٣٥,٨ شمالاً	THR Teheran	إيران (جمهورية-الإسلامية)	٢١
airay	١٣٨,٢ شرقاً	٣٦,٥ شمالاً	MJAR Matsushiro	اليابان	٢٢
airay	٨٢,٠ شرقاً	٤٦,٨ شمالاً	MAK Makanchi	كازاخستان	٢٣
3-C	٣٧,٢ شرقاً	٠١,١ جنوباً	KMBO Kilimanbogo	كينيا	٢٤
3-C > airay	١٠٦,٨ شرقاً	٤٨,٠ شمالاً	JAVM Javhlant	منغوليا	٢٥
3-C > airay	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	موقع جديد	النيجر	٢٦
airay	١٠,٨ شرقاً	٦٠,٨ شمالاً	NAO Hamar	النرويج	٢٧
airay	٢٥,٥ شرقاً	٦٩,٥ شمالاً	ARAO Karasjok	النرويج	٢٨
airay	٧٣,٣ شرقاً	٣٣,٧ شمالاً	PRPK Pati	باكستان	٢٩

الجدول ١ - ألف - (التبعية السيزمولوجية الرئيسية) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المستقلة عن المحطة	
3-C	غرباً ٥٧,٣	جنوباً ٢٦,٣	CPUP Villa Florida	باراغواي	٣٠
array	شرقاً ١٢٧,٩	شمالاً ٣٧,٥	KSRS Wonju	جمهورية كوريا	٣١
3-C	شرقاً ٤٢,٩	شمالاً ٤٣,٧	KBZ Khabaz	الاتحاد الروسي	٣٢
3-C > array	شرقاً ٨٤,٨	شمالاً ٥٣,٩	ZAL Zalesovo	الاتحاد الروسي	٣٣
3-C	شرقاً ٨٨,٠	شمالاً ٦٩,٠	NRI Norisk	الاتحاد الروسي	٣٤
3-C > array	شرقاً ١١٢,٦	شمالاً ٥٩,٦	PDY Peledy	الاتحاد الروسي	٣٥

3-C > ARTAY	شرقاً ١٥٧,٨	شمالاً ٥٣,١	PET Peropavilovsk- Kamchaskiy	الاتحاد الروسي	٣٦
3-C > ARTAY	شرقاً ١٣٢,٠	شمالاً ٤٤,٢	USK Ussuriysk	الاتحاد الروسي	٣٧
ARTAY	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	موقع جديد	المملكة العربية السعودية	٣٨
3-C	شرقاً ٢٥,٦	جنوبياً ٢٨,٦	BOSA Boshof	جنوب أفريقيا	٣٩
ARTAY	غرباً ٠٤,٠	شمالاً ٣٩,٧	ESDC Sonseca	إسبانيا	٤٠
ARTAY	شرقاً ٩٩,٠	شمالاً ١٨,٨	CMTO Chiang Mai	تايلاند	٤١
3-C	شرقاً ٠٨,٧	شمالاً ٣٥,٦	THA Thala	تونس	٤٢

الجدول ١ - ألف - (الشبكة السيزمولوجية الرئيسية) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
array	٣٢,٨ شرقاً	٣٩,٩ شمالاً	BRTR Belbashi	تركيا
			تخضع الصفيحة لإعادة مكانها في قسطين	
array	٥٨,١ شرقاً	٣٧,٩ شمالاً	GEYT Alibeck	تركمانستان
array	٢٩,١ شرقاً	٥٠,٤ شمالاً	AKASG Malin	أوكرانيا
array	١٠٣,٧ غرباً	٢٩,٣ شمالاً	LJTX Lajitas, TX	الولايات المتحدة الأمريكية
array	١١٨,٢ غرباً	٣٨,٤ شمالاً	MNV Mina, NV	الولايات المتحدة الأمريكية

array	١٠٩,٦ غرباً	٤٢,٨ شمالاً	PIWY Pinedale, WY	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨
array	١٤٦,٩ غرباً	٦٤,٨ شمالاً	ELAK Eielson, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩
3-C	١٦١,٩ شرقاً	٧٧,٥ جنوباً	VNDA Vanda, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠

ملحوظة : array > 3-C يعني أن الموقع يمكن أن يبدأ في نظام الرصد الدولي كمحطة ثلاثية المركبات ويرتقي بنوعيته ليصبح صنفية فيما بعد.

الجدول ١ - باء- قائمة المحطات السيزمولوجية التي تتألف منها الشبكة المساعدة

الدولة المستورلة		عن المحطة		الموقع		خط العرض		خط الطول		النوع
١	الأرجنتين			CFA	جنوبياً	٣١,٦	٦٨,٢	غربياً	٦٨,٢	3-C
				Coronel Fontana						
٢	الأرجنتين			USHA	جنوبياً	٥٥,٠	٦٨,٠	غربياً	٦٨,٠	3-C
				Usbauaia						
٣	أرمينيا			GNI	شمالاً	٤٠,١	٤٤,٧	شرقاً	٤٤,٧	3-C
				Garni						
٤	استراليا			CTA	جنوبياً	٢٠,١	١٤٦,٣	شرقاً	١٤٦,٣	3-C
				QLD Charters, Towers,						
٥	استراليا			FTZ	جنوبياً	١٨,١	١٢٥,٦	شرقاً	١٢٥,٦	3-C
				Fitzroy Crossing, WA						
٦	استراليا			NWAO	جنوبياً	٣٢,٩	١١٧,٢	شرقاً	١١٧,٢	3-C
				Narrogin, WA						
٧	بنغلاديش			CHT	شمالاً	٢٢,٤	٩١,٨	شرقاً	٩١,٨	3-C
				Chittagong						

3-C	٦١,١ غرباً	١٦,٠ جنوباً	SIV San Ignacio	بوليفيا	٨
3-C	٢٥,٦ شرقاً	٢٥,٠ جنوباً	LBTB Lobaste	بوتسوانا	٩
3-C	٦٠,٠ غرباً	٠,٧ جنوباً	PTGA Pitinga	البرازيل	١٠
3-C	٣٧,٠ غرباً	٦,٩ جنوباً	RGNB Rio Grande do Norte	البرازيل	١١
3-C	٦٨,٥ غرباً	٦٣,٧ شمالاً	FRB Igaluit, N. W. T	كندا	١٢
3-C	١٣٠,٠ غرباً	٥٨,٤ شمالاً	DLBC Dease Lake, B. C.	كندا	١٣
3-C	٧٩,١ غرباً	٤٤,٨ شمالاً	SADO Sadow, Ont.	كندا	١٤
3-C	١٢٨,١ غرباً	٥٢,٢ شمالاً	BBB Bella Bella, B. C.	كندا	١٥
3-C	١١٩,٤ غرباً	٧٦,٢ شمالاً	MBC Mould Bay, N.W.T.	كندا	١٦

الجدول ١- باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

				الدولة المستوردة عن المحطة	
النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع		
3-C	غرباً ١٣٣,٥	شمالاً ٦٨,٣	INK Inuvik, N.W.T.	كندا	١٧
3-C	غرباً ١٠٩,٤	جنوباً ٢٧,٢	RPN Easter Island	شيلي	١٨
3-C	غرباً ٨٦,٩	جنوباً ٢٢,٦	LVC Limon Verde	شيلي	١٩
3-C	شرقاً ١١٦,٢	شمالاً ٤٠,٠	BJT Baijiatuan	شيلي	٢٠
3-C	شرقاً ١٠٢,٨	شمالاً ٢٥,٢	KMI Kunning	شيلي	٢١
3-C	شرقاً ١٢١,٢	شمالاً ٣١,١	SSE Sheshan	الصين	٢٢
3-C	شرقاً ١٠٨,٩	شمالاً ٣٤,٠	XAN	الصين	٢٣

3-C	١٥٩,٨ غرباً	٢١,٢ جنوباً	RAR Rarotonga	جزر كوك	٢٤
3-C	٨٥,٠ غرباً	١٠,٣ شمالاً	JTS Las Juntas de Abangares	كوستاريكا	٢٥
3-C	١٦,٦ شرقاً	٤٩,٣ شمالاً	VRAC Vranov	جمهورية التشيك	٢٦
3-C	٥٠,٦ غرباً	٦٧,٠ شمالاً	SFI Sondre Stromfjord, Greenland	الدانمارك	٢٧
3-C	٤٢,٩ شرقاً	١١,٥ شمالاً	ATD Arta Tunnel	جيبوتي	٢٨
3-C	٣١,٨ شرقاً	٢٩,٩ شمالاً	KEG Kottanya	مصر	٢٩
3-C	٣٨,٧ شرقاً	٨,٩ شمالاً	FURI Furi	اثيوبيا	٣٠
3-C	١٧٨,١ شرقاً	١٧,٨ جنوباً	MSVF Monasav, Viti Levu	فيجي	٣١

الجدول ١ - باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

٢٢

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المستورلة عن المحطة	
3-C	شرقاً ١٦٦,٣	جنوباً ٢٢,١	NOUC Port Laguerre, New Caledonia	فرنسا	٣٢
3-C	غرباً ٥٢,٧	شمالاً ٥,٢	KOG Kourou, French Guiana	فرنسا	٣٣
3-C	شرقاً ١٣,٦	جنوباً ١,٧	BAMB Bambay	غابون	٣٤
3-C	غرباً ٢,٩	جنوباً ٧١,٧	SANAE Station, Antarctica	ألمانيا/ جنوب أفريقيا	٣٥
3-C	شرقاً ٢٤,٩	شمالاً ٣٥,٣	IDI Anogia, Crete	اليونان	٣٦

3-C	٩٠,٥ غرباً	١٥,٠ شمالاً	RDG Babir	خواتيمالا	٣٧
3-C	٢١,٣ غرباً	٦٤,٨ شمالاً	BORG Borgarnes	آيسلندا	٣٨
تحدد فيما بعد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	٣٩
3-C	١٠٧,٠ شرقاً	٦,٥ جنوباً	PACI Cibinong, Jawa Barat	اندونيسيا	٤٠
3-C	١٤٠,٧ شرقاً	٢,٥ جنوباً	JAY Jayapura, Irian Jaya	اندونيسيا	٤١
3-C	١٣١,٣ شرقاً	٠,٩ جنوباً	SWI Sorong, Irian Jaya	اندونيسيا	٤٢
3-C	٩٨,٩ شرقاً	٢,٧ شمالاً	PSI Parapat, Sumatera	اندونيسيا	٤٣
3-C	١١٩,٨ شرقاً	٥,٠ جنوباً	KAPI Kappang, Sulawesi Selatan	اندونيسيا	٤٤

الجدول ١- ١- باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

٣١

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسوولة عن المحطة
3-C	شرقاً ١٢٣,٦	جنوبياً ١٠,٢	KUG Kupang, Nusatenggara Timur	٤٥ اندونيسيا
3-C	شرقاً ٥٧,١	شمالاً ٣٠,٣	KRM Kerman	٤٦ إيران (جمهورية الإسلامية)
3-C	شرقاً ٤٩,٣	شمالاً ٣١,٩	MSN Masjed-e-Soleyman	٤٧ إيران (جمهورية الإسلامية)
3-C	شرقاً ٣٤,٩	شمالاً ٢٩,٨	MBH Eliath	٤٨ اسرائيل
array	شرقاً ٣٥,٣	شمالاً ٣٢,٦	PARD Parod	٤٩ اسرائيل
3-C	شرقاً ١٤,٣	شمالاً ٣٧,٥	ENAS Enna, Sicily	٥٠ إيطاليا

3-C	۱۳۰,۹ شرقاً	۳۳,۱ شمالاً	JNU Ohita, Kyushu	اليابان	۵۱
3-C	۱۲۸,۳ شرقاً	۲۶,۸ شمالاً	JOW Kunigami, Okinawa	اليابان	۵۲
3-C	۱۳۹,۸ شرقاً	۳۳,۱ شمالاً	JHI Hachijojima, Izu Isalnds	اليابان	۵۳
3-C	۱۴۲,۶ شرقاً	۴۴,۱ شمالاً	JKA Kamikawa-asahi, Hokkaido	اليابان	۵۴
3-C	۱۴۲,۲ شرقاً	۲۷,۱ شمالاً	JCI Ogasawara Chichijima,	اليابان	۵۵
3-C	۳۷,۶ شرقاً	۳۲,۵ شمالاً	— Ashqof	الأردن	۵۶
array	۷۰,۳ شرقاً	۵۳,۱ شمالاً	BRVK Borovoye	كازاخستان	۵۷
array	۷۸,۶ شرقاً	۵۰,۷ شمالاً	KURK Kurchtaov	كازاخستان	۵۸

الجدول ١- باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
3-C	٥٨,٠ شرقاً	٥٠,٤ شمالاً	AKTO Akryubinsk	كازاخستان ٥٩
3-C	٧٤,٥ شرقاً	٤٢,٦ شمالاً	AAK Ala-Archa	قيرغيزستان ٦٠
3-C	٤٧,٦ شرقاً	١٨,٩ جنوبياً	TAN Antananarivo	مدغشقر ٦١
3-C	٤,٠ غرباً	١٤,٥ شمالاً	KOWA Kowa	مالي ٦٢
3-C	٨٨,٣ غرباً	٢٠,٢ شمالاً	TEYM Tepich, Yucatan	المكسيك ٦٣
3-C	٩٤,٤ غرباً	١٨,٠ شمالاً	TUVM Tuzandepeti, eracruz	المكسيك ٦٤

3-C	١١٠,٢ غرباً	٢٤,٢ شمالاً	LPBM La Paz, Baja Sur California	المكسيك	٦٥
3-C	٤,٦ غرباً	٣٢,٨ شمالاً	MDT Midelt	المغرب	٦٦
3-C	١٧,٤ شرقاً	١٩,١ جنوبياً	TSUM Tsumeb	ناميبيا	٦٧
3-C	٨٦,٨ شرقاً	٢٨,٠ شمالاً	EVN Everest	نيبال	٦٨
3-C	١٧٠,٩ شرقاً	٤٣,٥ جنوبياً	EWZ Island Erewhon, South	نيوزيلندا	٦٩
3-C	١٧٧,٩ غرباً	٢٩,٢ جنوبياً	RAO Raoul Island	نيوزيلندا	٧٠
3-C	١٧٧,١ شرقاً	٣٨,٣ جنوبياً	URZ Island Urewera, North	نيوزيلندا	٧١
array	١٦,٤ شرقاً	٧٨,٢ شمالاً	SPTS Spitsbergen	النرويج	٧٢

الجدول ١ - باء - (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

الدولة المستوعبة		عن المحطة		الموقع		خط العرض		خط الطول		النوع
٧٣	النرويج			JMI Jan Mayen	٧٠,٩	شمالاً	٨,٧	غرباً	3-C	
٧٤	عمان			WSAR Wadi Sarin	٢٣,٠	شمالاً	٥٨,٠	شرقاً	3-C	
٧٥	بابوا غينيا الجديد			PMG Port Moresby	٩,٤	جنوباً	١٤٧,٢	شرقاً	3-C	
٧٦	بابوا غينيا الجديد			BIAL Bialla	٥,٣	جنوباً	١٥١,١	شرقاً	3-C	
٧٧	بيرو			CAMP Cajamarca	٧,٠	جنوباً	٧٨,٠	غرباً	3-C	
٧٨	بيرو			NNA Nana	١٢,٠	جنوباً	٧٦,٨	غرباً	3-C	
٧٩	الفلبين			DAV Davao, Mindanao	٧,١	شمالاً	١٢٥,٦	شرقاً	3-C	

3-C	١٢٠,٩ شرقاً	١٤,١ شمالاً	TGY Tagaytay, Luzon	الفلبين	٨٠
3-C	٢٥,٩ شرقاً	٤٥,٥ شمالاً	MLR Muntele Rosu	رومانيا	٨١
3-C	٤٩,٤ شرقاً	٥٨,٦ شمالاً	KIRV Kirov	الاتحاد الروسي	٨٢
artay	٤٢,٧ شرقاً	٤٤,٠ شمالاً	KIVO Kislovodsk	الاتحاد الروسي	٨٣
3-C	٣٦,٦ شرقاً	٥٥,١ شمالاً	OBN Obninsk	الاتحاد الروسي	٨٤
3-C	٥٨,٦ شرقاً	٥٦,٤ شمالاً	ARU Arti	الاتحاد الروسي	٨٥
3-C	١٥٢,٤ شرقاً	٦٢,٩ شمالاً	SEY Seymchan	الاتحاد الروسي	٨٦
3-C	١٠٣,٦ شرقاً	٥١,٧ شمالاً	TLY Talaya	الاتحاد الروسي	٨٧
3-C	١٢٩,٧ شرقاً	٦٢,٠ شمالاً	YAK Yakutsk	الاتحاد الروسي	٨٨

الجدول ١- باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
3-C	١٣٢,٣ شرقاً	٥١,١ شمالاً	URG Urgal	الاتحاد الروسي ٨٩
3-C	١٦٦,٤ شرقاً	٦٨,٠ شمالاً	BIL Bilibino	الاتحاد الروسي ٩٠
3-C	١٢٨,٩ شرقاً	٧١,٦ شمالاً	TI XI Tiksi	الاتحاد الروسي ٩١
3-C	١٤٢,٨ شرقاً	٤٧,٠ شمالاً	YSS Yuzhno-Sakhalinsk	الاتحاد الروسي ٩٢
3-C	١٥٠,٨ شرقاً	٥٩,٦ شمالاً	MA2 Magadan	الاتحاد الروسي ٩٣
3-C	٥٧,٠ شرقاً	٥٣,٩ شمالاً	ZIL Zilim	الاتحاد الروسي ٩٤
3-C	١٧١,٨ غرباً	١٣,٩ جنوباً	AFI Afiamalu	ساموا ٩٥

3-C	٤٥,٦ شرقاً	٢٣,٦ شمالاً	RAYN Ar Rayn	المملكة العربية السعودية	٩٦
3-C	١٧,٠ غرباً	١٤,٤ شمالاً	MBO Mbour	السنغال	٩٧
3-C	١٦٠,٠ شرقاً	٩,٤ جنوباً	HNR Honiara, Guadalcanal	جزر سليمان	٩٨
3-C	٢٠,٨ شرقاً	٣٢,٤ جنوباً	SUR Sutherland	جنوب أفريقيا	٩٩
3-C	٧٩,٩ شرقاً	٦,٩ شمالاً	COC Colombo	سري لانكا	١٠٠
array	١٣,٧ شرقاً	٦٠,١ شمالاً	HFS Hagfors	السويد	١٠١
3-C	٩,٨ شرقاً	٤٦,٨ شمالاً	DAVOS Davos	سويسرا	١٠٢
3-C	٣٠,٤ شرقاً	٠,٤ جنوباً	MBRU Mbarara	أوغندا	١٠٣
array	٣,٢ غرباً	٥٥,٣ شمالاً	EKA Eskdalemuir	المملكة المتحدة	١٠٤

الجدول ١- باء- (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

				الدولة المستورلة عن المحطة	
النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع		
3-C	١٤٤,٩ شرقاً	١٣,٦ شمالاً	GUMO Guam, Marianas Islands	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٥
3-C	٦٤,١ غرباً	٦٤,٨ جنوباً	PMSA Palmer Station, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٦
3-C	٨٣,٨ غرباً	٣٥,٧ شمالاً	TKL Tuckaleechee Caverns, TN	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٧
3-C	١١٦,٥ غرباً	٣٣,٦ شمالاً	PFCA Flat, CA	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٨
3-C	١٢٢,٧ غرباً	٤١,٧ شمالاً	YBH Yreka, CA	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٩

3-C	غريباً ١٥٢,٥	شمالاً ٥٧,٨	KDC Kodiak Island, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٠
3-C	غريباً ١٠٦,٥	شمالاً ٣٥,٠	ALQ Albuquerque, NM	الولايات المتحدة الأمريكية	١١١
3-C	شرقاً ١٧٢,٧	شمالاً ٥٢,٨	ATTU Attu Island, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٢
3-C	غريباً ١١٥,٢	شمالاً ٤٠,٧	ELK Elko, NV	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٣
3-C	--	جنوبياً ٩٠,٠	SPA South Pole, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٤
3-C	غريباً ١١٧,١	شمالاً ٤٨,٣	NEW Newport, WA	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٥
3-C	غريباً ٦٦,٢	شمالاً ١٨,١	SJG San Juan, PR	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٦
3-C	غريباً ٧٠,٦	شمالاً ٨,٩	SDV Santo Domingo	فنزويلا	١١٧

الجدول ١ - باء - (الشبكة السيزمولوجية المساعدة) (تابع)

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
3-C	٦٤,٦ غرباً	١٠,٢ شمالاً	PCR V Puerto la Cruz	فنزويلا ١١٨
3-C	٢٨,٢ شرقاً	١٥,٣ جنوباً	LSZ Lusaka	زامبيا ١١٩
3-C	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	BUL Bulawayo	زيمبابوي ١٢٠

الجدول ٢ - ألف - قائمة محطات التزويدات المشعة

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
٥٨,٠ غرباً	٣٤,٠ جنوبياً	Buenos Aires	الأرجنتين
٦٥,٠ غرباً	٢٤,٠ جنوبياً	Salta	الأرجنتين
٧١,٣ غرباً	٤١,١ جنوبياً	Bariloche	الأرجنتين
١٤٤,٦ شرقاً	٣٧,٥ جنوبياً	Melbourne, VIC	أستراليا
٦٢,٥ شرقاً	٦٧,٦ جنوبياً	Mawson, Antarctica	أستراليا
١٤٦,٨ شرقاً	١٩,٢ جنوبياً	Townsville, QLD	أستراليا
١٥٩,٠ شرقاً	٥٤,٠ جنوبياً	Macquarie Island	أستراليا
٩٧,٠ شرقاً	١٢,٠ جنوبياً	Cocos Islands	أستراليا
١٣٠,٧ شرقاً	١٢,٤ جنوبياً	Darwin, NT	أستراليا
١١٦,٠ شرقاً	٣١,٩ جنوبياً	Perth, WA	أستراليا
٤٣,١ غرباً	٢٢,٥ جنوبياً	Rio de Janeiro	البرازيل

الجدول ٢ - ألف - قائمة محطات التبريدات المشتمة) (تابع)

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
غرباً ٣٥,٠	جنوباً ٨,٠	Recife	البرازيل
شرقاً ٩,٩	شمالاً ٤,٢	Douala	الكاميرون
غرباً ١٢٣,٢	شمالاً ٤٩,٣	Vancouver, B.C	كندا
غرباً ٩٤,٩	شمالاً ٧٤,٧	Resolute, N.W.T	كندا
غرباً ١١٤,٥	شمالاً ٦٢,٥	Yellowknife, N.W.T	كندا
غرباً ٥٣,٠	شمالاً ٤٧,٠	St. Jon's, N.L	كندا
غرباً ٧٠,٦	جنوباً ٥٣,١	Punta Arenas	شيلي
غرباً ١٠٨,٤	جنوباً ٢٧,١	Hanga Roa, Easter Island	شيلي
شرقاً ١١٦,٢	شمالاً ٣٩,٨	Beijing	الصين
شرقاً ١٠٣,٣	شمالاً ٣٥,٨	Lanzhou	الصين
شرقاً ١١٣,٣	شمالاً ٢٣,٠	Guangzhou	الصين

١٥٩,٨ غربياً	٢١,٢ جنوبياً	Rarotonga	جزر كوك	٢٣
٨٩,٢ غربياً	١,٠ جنوبياً	Isla San Cristobal Galapagns-Islands	اكوادور	٢٤
٤٢,٧ شرقاً	٥,٥ شمالاً	Filnu	اثيوبيا	٢٥
١٧٧,٥ شرقاً	١٨,٠ جنوبياً	Nadi	فيجي	٢٦
١٥٠,٠ غرباً	١٧,٠ جنوبياً	Papeete, Tahiti	فرنسا	٢٧
٦٢,٠ غرباً	١٧,٠ شمالاً	Pointe-à-Pitre, Guadeloupe	فرنسا	٢٨
٥٥,٦ شرقاً	٢١,١ جنوبياً	Réunion	فرنسا	٢٩
٧٠,٠ شرقاً	٤٩,٠ جنوبياً	Port-aux-Français, Kerguelen	فرنسا	٣٠
٥٢,٠ غرباً	٥,٠ شمالاً	Cayenne, French Guiana	فرنسا	٣١
١٤٠,٠ شرقاً	٦٦,٠ جنوبياً	Dumont d'Urville, Antarctica	فرنسا	٣٢

الجدول ٢ - ألف - قائمة محطات التريارات المنتعة (تابع)

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
٧,٩ شرقاً	٤٧,٩ شمالاً	Schauinsland/Freiburg	ألمانيا
٢١,٩ غرباً	٦٤,٤ شمالاً	Reykjavik	آيسلندا
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
٥٢,٠ شرقاً	٣٥,٠ شمالاً	Tehran	ايران (جمهورية - الاسلامية)
١٢٧,٩ شرقاً	٢٦,٥ شمالاً	Okinawa	اليابان
١٣٩,٠ شرقاً	٣٦,٣ شمالاً	Takasaki, Gunma	اليابان
١٥٧,٠ غرباً	٢,٠ شمالاً	Kiritimati	كيريتاتي
٤٨,٠ شرقاً	٢٩,٠ شمالاً	Kuwait City	الكويت
١٥,٠ شرقاً	٣٢,٥ شمالاً	Misratah	الجمهورية العربية الليبية
١٠١,٥ شرقاً	٢,٦ شمالاً	Kuala Lumpur	ماليزيا
١٧,٠ غرباً	١٨,٠ شمالاً	Nouakchott	موريتانيا

٤٣

غربيًا ١١٣,٠	شمالًا ٢٨,٠	Baja California	الأمريك	٤٤
شرقًا ١٠٧,٠	شمالًا ٤٧,٥	Ulaanbaatar	منغوليا	٤٥
غربيًا ١٧٦,٥	جنوبيًا ٤٤,٠	Chatham Island	نيوزيلندا	٤٦
شرقًا ١٧٣,٣	جنوبيًا ٣٥,١	Kaitiaki	نيوزيلندا	٤٧
شرقًا ١٣,٠	شمالًا ١٨,٠	Bilma	النيجر	٤٨
شرقًا ١٦,٤	شمالًا ٧٨,٢	Spitsbergen	النرويج	٤٩
غربيًا ٧٩,٦	شمالًا ٨,٩	Panama City	بنما	٥٠
شرقًا ١٥٠,٠	جنوبيًا ٣,٠	New Hanover	بابوا غينيا الجديدة	٥١
شرقًا ١٢١,٥	شمالًا ١٤,٥	Quezon City	الفلبين	٥٢
غربيًا ٢٥,٤	شمالًا ٣٧,٤	Ponta Delgada, S Miguel, Azores	البرتغال	٥٣
شرقًا ٤٩,٤	شمالًا ٥٨,٦	Kirov	الاتحاد الروسي	٥٤
شرقًا ٨٨,٠	شمالًا ٦٩,٠	Norilsk	الاتحاد الروسي	٥٥
شرقًا ١١٢,٦	شمالًا ٥٩,٦	Peleduy	الاتحاد الروسي	٥٦

الجدول ٢ - ألف - قائمة محطات اليريدات المشتمة) (تابع)

خط العرول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
شرقاً ١٦٦,٤	شمالاً ٦٨,٠	Bilibino	الاتحاد الروسي
شرقاً ١٣١,٩	شمالاً ٤٣,٧	Ussuriysk	الاتحاد الروسي
شرقاً ٨٤,٨	شمالاً ٥٣,٩	Zalesovo	الاتحاد الروسي
شرقاً ١٥٨,٨	شمالاً ٥٣,١	Peropavlovs-Kamchatskiy	الاتحاد الروسي
شرقاً ٣٧,٣	شمالاً ٥٦,٧	Dubna	الاتحاد الروسي
شرقاً ٣٧,٠	جنوبياً ٤٦,٥	Marion Island	جنوب أفريقيا
شرقاً ١٨,٠	شمالاً ٥٩,٤	Stockholm	السويد
شرقاً ٣٩,٠	جنوبياً ٦,٠	Dar es Salaam	جمهورية تنزانيا المتحدة
شرقاً ١٠٠,٥	شمالاً ١٣,٨	Bangkok	تايلند
شرقاً ٧٢,٠	جنوبياً ٧,٠	BIOT/Chagos Archipelago	المملكة المتحدة

٦,٠ غربياً	١٦,٠ جنوبياً	St. Helena	المملكة المتحدة	٦٧
١٢,٣ غربياً	٣٧,٠ جنوبياً	Tristan da Cunha	المملكة المتحدة	٦٨
٢٨,٠ غربياً	٨٦,٠ جنوبياً	Halley, Antarctica	المملكة المتحدة	٦٩
١٢١,٤ غربياً	٣٨,٧ شمالاً	Sacramento, CA	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٠
١٦٠,٠ غربياً	٥٥,٠ شمالاً	Sand Point, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	٧١
٨٠,٦ غربياً	٢٨,٣ شمالاً	Melbourne, FL	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٢
٦٤,٠ غربياً	٦٤,٥ جنوبياً	Palmer Station, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٣
٩٩,٨ غربياً	٣٧,٢ شمالاً	Ashland, KS	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٤
٧٨,٠ غربياً	٣٨,٠ شمالاً	Charlottesville, VA	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥
١٤٧,١ غربياً	٦٤,٤ شمالاً	Salchaket, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦
١٦٦,٦ شرقاً	١٩,٣ شمالاً	Wake Island	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٧
١٧٧,٠ غربياً	٢٨,٠ شمالاً	Midway Islands	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٨
١٥٨,٠ غربياً	٢١,٥ شمالاً	Oahu, HI	الولايات المتحدة الأمريكية	٧٩
١٤٤,٩ شرقاً	١٣,٧ شمالاً	Pri, Guam	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٠

الجدول ٢ - ٢ - قائمة مختبرات النويدات المشعة)

٤٤

الدولة المسؤولة عن المختبر

Nation Board of Nuclear Regulation Buenos Aires	الأرجنتين	١
Australian Radiation Laboratory Melbourne, VIC	أستراليا	٢
Austrian Research Center Seibersdorf	النمسا	٣
Institute of Radiation Protection and Dosimetry Rio de Janeiro	البرازيل	٤
Health Canada Ottawa, Ont.	كندا	٥
Beijing	الصين	٦
Centre for Radiation and Nuclear Safety Helsinki	فنلندا	٧
Atomic Energy Commission Monthr y	فرنسا	٨

Sorg Nuclear Research Centre Yavne	إسرائيل	٩
Laboratory of the National Agency for the Protection of the Environment Roma	إيطاليا	١٠
Japan Atomic Energy Research Institute Tokai, Ibaraki	اليابان	١١
National Radiation Laboratory Christchurch	نيوزيلندا	١٢
Central Radiation Control Laboratory, Ministry of Defence Special Verification service Moscow	الاتحاد الروسي	١٣
Atomic Energy Corporation Pelindaba	جنوب إفريقيا	١٤
AWE Blacknest Chilton	المملكة المتحدة	١٥
McClellan Central Laboratories Sacramento, CA	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦

الجدول ٣- باء- قائمة المحطات الصوتية المائية

النوع	خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة	
Hydrophone	١١٥,١ شرقاً	٣٤,٤ جنوبياً	Cape Leeuwin, WA	استراليا	١
T-Phase	١٣٢,٥ غربياً	٥٣,٣ شمالاً	Queen Charlotte Islands, B.C.	كندا	٢
Hydrophone	٧٨,٨ غربياً	٣٣,٧ جنوبياً	Juan Fernández Island	شيلي	٣
Hydrophone	٥٢,٢ شرقاً	٤٦,٥ جنوبياً	Crozet Islands	فرنسا	٤
T-Phase	٦١,١ غربياً	١٦,٣ شمالاً	Guadeloupe	فرنسا	٥
T-Phase	١١٤,٦ غربياً	١٨,٢ شمالاً	Clarion Island	المكسيك	٦
T-Phase	٣١,٣ غربياً	٣٩,٣ شمالاً	Flores	البرتغال	٧
Hydrophone	٧٢,٤ شرقاً	٧,٣ جنوبياً	BIOT/Chagos Archipelago	المملكة المتحدة	٨

T-Phase	١٢, ٥	جنوبياً	٣٧, ٢	Tristan da Cunha	المملكة المتحدة	٩
Hydrophone	١٤, ٤	جنوبياً	٨, ٠	Ascension	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠
Hydrophone	١٦٦, ٦	شمالاً	١٩, ٣	Wake Island	الولايات المتحدة الأمريكية	١١

الجدول ٤ - قائمة المحطات دون الصورية

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة	
٧٠,٦ غرباً	٤٠,٧ جنوباً	Paso Flores	الأرجنتين	١
٦٨,٠ غرباً	٥٥,٠ جنوباً	Ushuaia	الأرجنتين	٢
٧٧,٦ شرقاً	٦٨,٤ جنوباً	Davis Base, Antarctica	استراليا	٣
١١٧,٢ شرقاً	٣٢,٩ جنوباً	Narrogin, WA	استراليا	٤
١٤٧,٢ شرقاً	٤٢,٠ جنوباً	Hobart, TAS	استراليا	٥
٩٧,٠ شرقاً	١٢,٣ جنوباً	Cocos Islands	استراليا	٦
١٣٤,٣ شرقاً	١٩,٩ جنوباً	Warramunga, NT	استراليا	٧
٦٨,١ غرباً	١٦,٣ جنوباً	La Paz	بوليفيا	٨
٤٨,٠ غرباً	١٥,٦ جنوباً	Brasilia	البرازيل	٩
٩٥,٩ غرباً	٥٠,٢ شمالاً	Lac du Bonne, Man.	كندا	١٠
٢٤,٠ غرباً	١٦,٠ شمالاً	Cape Verde Islands	الرأس الأخضر	١١
١٨,٤ شرقاً	٥,٢ شمالاً	Bangui	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢
١٠٩,٢ غرباً	٢٧,٠ جنوباً	Easter Island	شيلي	١٣

غربيًا ٨٠,٧	جنوبًا ٣٣,٨	Juan Fernandez Island	شيلي	١٤
شرقًا ١١٦,٠	شمالًا ٤٠,٠	Beijing	الصين	١٥
شرقًا ١٠٢,٨	شمالًا ٢٥,٠	Kuming	الصين	١٦
غربيًا ٤,٩	شمالًا ٦,٧	Dimbokro	كوت ديفوار	١٧
غربيًا ٦٨,٧	شمالًا ٧٦,٥	Dundas, Greenland	الدانمرك	١٨
شرقًا ٤٣,٥	شمالًا ١١,٣	Djibouti	جيبوتي	١٩
غربيًا ٩١,٧	شمالًا ٠,٠	Galapagos Islands	اكوادور	٢٠
غربيًا ١٤٠,٠	جنوبًا ١٠,٠	Marquesas Islands	فرنسا	٢١
شرقًا ١٦٦,٣	جنوبًا ٢٢,١	Port La Guerre, New Caledonia	فرنسا	٢٢
شرقًا ٦٩,١	جنوبًا ٤٩,٢	Kerguelen	فرنسا	٢٣
غربيًا ١٤٩,٦	جنوبًا ١٧,٦	Tahiti	فرنسا	٢٤
غربيًا ٥٢,٧	شمالًا ٥,٢	Kourou, French Guiana	فرنسا	٢٥
شرقًا ١٣,٧	شمالًا ٤٨,٩	Freyung	ألمانيا	٢٦
غربيًا ٨,٤	جنوبًا ٧٠,٦	Georg von Neumayer, Antarctica	ألمانيا	٢٧

الجدول ٤ - قائمة المحطات دون الصوتية) (تابع)

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
٥١,٤ شرقاً	٣٥,٧ شمالاً	Tehran	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١٤٠,١ شرقاً	٣٦,٠ شمالاً	Tsukuba	اليابان
٥٨,٠ شرقاً	٥٠,٤ شمالاً	Akt'yubinsk	كازاخستان
٣٦,٨ شرقاً	١,٣ جنوبياً	Kilimanbogo	كينيا
٤٧,٥ شرقاً	١٨,٨ جنوبياً	Antanarivo	مدغشقر
١٠٦,٨ شرقاً	٤٨,٠ شمالاً	Javhant	منغوليا
١٧,٤ شرقاً	١٩,١ جنوبياً	Tsumeb	ناميبيا
١٧٦,٥ غرباً	٤٤,٠ جنوبياً	Chatham Island	نيوزيلندا
٢٥,٥ شرقاً	٦٩,٥ شمالاً	Karajsok	النرويج
٧٠,٣ شرقاً	٢٨,٢ شمالاً	Rahimyar Khan	باكستان
١٣٤,٥ شرقاً	٧,٥ شمالاً	Palau	بالاو

شرقاً ١٥٢,١	جنوباً ٤,١	Rabaul	بابوا غينيا الجديدة	٤٠
غرباً ٥٧,٣	جنوباً ٢٦,٣	Villa Florida	باراغواي	٤١
غرباً ٢٥,٥	شمالاً ٣٧,٨	Azores	البرتغال	٤٢
شرقاً ٣٧,٣	شمالاً ٥٦,٧	Dubna	الاتحاد الروسي	٤٣
شرقاً ١٥٨,٨	شمالاً ٥٣,١	Petrapavlovsk-Kamchatskiy	الاتحاد الروسي	٤٤
شرقاً ١٣١,٩	شمالاً ٤٣,٧	Ussuriysk	الاتحاد الروسي	٤٥
شرقاً ٨٤,٨	شمالاً ٥٣,٩	Zalesovo	الاتحاد الروسي	٤٦
شرقاً ٢٥,٤	جنوباً ٢٨,٦	Boshof	جنوب أفريقيا	٤٧
شرقاً ٨,٧	شمالاً ٣٥,٦	Thala	تونس	٤٨
غرباً ١٢,٣	جنوباً ٣٧,٠	Tristan da Cunha	المملكة المتحدة	٤٩
غرباً ١٤,٣	جنوباً ٨,٠	Ascension	المملكة المتحدة	٥٠
غرباً ٦٤,٥	شمالاً ٣٢,٠	Bermuda	المملكة المتحدة	٥١
شرقاً ٧٢,٠	جنوباً ٥,٠	Archipelago BIOT/Chagos	المملكة المتحدة	٥٢
غرباً ١٤٦,٩	شمالاً ٦٤,٨	Eielson, AK	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣

الجدول ٤ - (المحطات دون الصوتية) (تابع)

خط الطول	خط العرض	الموقع	الدولة المسؤولة عن المحطة
٨٣,٦ غرباً	٧٥,٥ جنوبياً	Siple Station, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية
١٦١,٨ شرقاً	٧٧,٥ جنوبياً	Windless Bight, Antarctica	الولايات المتحدة الأمريكية
١١٧,١ غرباً	٤٨,٣ شمالاً	Newport, WA	الولايات المتحدة الأمريكية
١١٦,٥ غرباً	٣٣,٦ شمالاً	Pinon Flat, CA	الولايات المتحدة الأمريكية
١٧٧,٢ غرباً	٢٨,١ شمالاً	Midway Islands	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥٥,٣ غرباً	١٩,٦ شمالاً	Hawaii, HI	الولايات المتحدة الأمريكية
١٦٦,٦ شرقاً	١٩,٣ شمالاً	Wake Island	الولايات المتحدة الأمريكية

المرفق ٢ بالبروتوكول

قائمة بارامترات وصف خصائص عملية مركز البيانات الدولي الموحدة لفرز الظواهر

١- يجب أن تستند معايير عملية مركز البيانات الدولي الموحدة لفرز الظواهر إلى البارامترات الموحدة لوصف خصائص الظواهر التي يتم تحديدها أثناء التجهيز المجمع للبيانات من جميع تكنولوجيات الرصد في نظام الرصد الدولي . ويستخدم الفرز الموحد للظواهر كلاً من المعايير العالمية والتكميلية للغرلة لمراعاة الاختلافات الإقليمية حيثما كان هذا منطبقاً .

٢- وفيما يتعلق بالظواهر التي يكشفها المكون السيزمي لنظام الرصد الدولي ، يمكن استخدام البارامترات التالية في جملة بارامترات أخرى :

موقع الظاهرة ؛

عمق الظاهرة ؛

نسبة قدر الموجات السطحية إلى الموجات الداخلية ؛

محتوى تردد الإشارة ؛

النسب الطيفية للأطوار ؛

التغير الدوري الطبقي ؛

الحركة الأولى للموجات الأولية (P-wave) ؛

الآلية البؤرية ؛

الاستشارة النسبية للأطوار السيزمية؛

التدابير المقارنة مع الظواهر ومجموعات الظواهر الأخرى؛

العوامل المميزة الإقليمية حيثما ينطبق ذلك .

٣- وفيما يتعلق بالظواهر التي يكشفها المكون الصوتي المائي لنظام الرصد الدولي يمكن استخدام البارامترات التالية ، في جملة بارامترات أخرى :

محتوى تردد الإشارة بما في ذلك تردد الزوايا والطاقة العريضة النطاق وتردد المركز الوسيط وعرض نطاقه؛

أمد الإشارات المتوقع على التردد؛

مدلولات إشارات النبض الفقاعي وتأخر النبض الفقاعي .

٤- وفيما يتعلق بالظواهر التي يتم كشفها بواسطة المكون دون الصوتي لنظام الرصد الدولي ، يمكن استخدام البارامترات التالية ، في جملة بارامترات أخرى :

محتوى تردد الإشارة وتشتتها؛

أمد الإشارة؛

السعة القصوى .

٥- وفيما يتعلق بالظواهر التي يتم كشفها بواسطة مكون النويدات المشعة لنظام الرصد الدولي ، يمكن استخدام البارامترات التالية في جملة بارامترات أخرى :

تركيز خلفية النويدات المشعة، الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية؛
تركيز نواتج انشطار وتنشيط محددة خارج نطاق الملاحظات المعتادة؛
نسب نواتج انشطار محدد إلى آخر.

القرار المنشئ للجنة التحضيرية لمنظمة
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

المعتمد في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦

(نيويورك، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)

(CTBT/MSS/RES/1)

الأصل : بالإنكليزية

إن الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي
اعتمدها الجمعية العامة في نيويورك في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦،

وقد قررت اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل على نحو سريع وفعال
إنشاء منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل،
وقد قررت، تحقيقاً لهذه الغاية، إنشاء لجنة تحضيرية،

١- توافق على النص المتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية، على النحو المرفق بهذا القرار؛

٢- تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، وفقاً لقرار الجمعية العامة
٢٤٥/٥٠، المؤرخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، والمتعلق بمعاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية، بتوفير الخدمات المطلوبة لبدء عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك اجتماع الدول الموقعة
والدورة الأولى للجنة التحضيرية.

مرفق

نص بشأن إنشاء لجنة تحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

١- تنشأ اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المشار إليها فيما بعد بـ"اللجنة") بغرض الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب تنفيذاً فعالاً والإعداد لانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة.

٢- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة اللجنة إلى عقد دورتها الأولى في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً من توقيع ٥٠ دولة على المعاهدة.

٣- يكون مقر اللجنة مقر المنظمة المقبلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٤- تتكون اللجنة من جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ويكون لكل دولة موقّعة ممثل واحد في اللجنة، يجوز أن يرافقه مناوون ومستشارون.

٥- (أ) تتحمل جميع الدول الموقعة على المعاهدة، سنوياً، نفقات اللجنة وأنشطتها، بما في ذلك نفقات الأمانة الفنية المؤقتة، وفقاً لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، مع تعديله لمراعاة الفروق بين عضوية الأمم المتحدة والدول الموقعة وتوقيت التوقيع. ويجوز للجنة والأمانة الفنية المؤقتة أن تستفيدا أيضاً مما يقدم من تبرعات؛

(ب) تفقد الدولة الموقعة التي لم تف بكامل التزاماتها المالية المستحقة عليها للجنة في غضون ٣٦٥ يوماً من تلقّيها طلب الدفع حقها في التصويت في اللجنة إلى أن تقوم بدفع المبالغ المستحقة عليها. ويجوز للجنة في ذلك أن تسمح لتلك الدولة العضو بالتصويت إذا كانت مقتنعة بأن تحلّفها عن الدفع يرجع على ظروف خارجة عن إرادتها؛

(ج) تقوم اللجنة، في الفترة الواقعة بين فتح باب التوقيع على المعاهدة واختتام الدورة الاستهلالية لمؤتمر الأطراف، باستخدام الأموال التي تقدمها الدول الموقعة لمواجهة النفقات اللازمة التي تنشأ عن أدائها لوظائفها وتحقيق غاياتها، بما في ذلك الاستثمارات الرأسمالية ونفقات التشغيل والصيانة لإنشاء شبكتي مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي المنصوص عليهما في المعاهدة وتشغيلهما مؤقتاً، حسب الضرورة، إلى حين التفويض بتشغيلهما رسمياً. ويخضع التمويل الذي تقوم به اللجنة للوائح وفقاً لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويتم تعديله لمراعاة الفروق التنظيمية بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واللجنة. وتضع اللجنة التحضيرية إجراءات التمويل في الحالات التي لا تغطيها المعاهدة.

٦- تتخذ اللجنة جميع قراراتها بتوافق الآراء. وإذا حدث، على الرغم من جهود الممثلين في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء، أن طُرحت مسألة ما على التصويت، يقوم رئيس اللجنة بإرجاء التصويت لمدة ٢٤ ساعة ويسعى، أثناء فترة الإرجاء هذه، إلى بذل جهد في سبيل تيسير التوصل إلى توافق في الآراء، ويقدم تقريراً إلى اللجنة قبل انقضاء الفترة المذكورة. وإذا لم يتسَن التوصل إلى توافق في الآراء بعد انقضاء ٢٤ ساعة، تقوم اللجنة بالبَت في المسائل الإجرائية بأغلبية بسيطة للأعضاء الحاضرين المصوتين. أما القرارات بشأن المسائل الجوهرية فتتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين. وعند البَت فيما إذا كانت مسألة ما هي المسائل الجوهرية، تعتبر من المسائل الجوهرية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك بالأغلبية اللازمة للبَت في المسائل الجوهرية.

٧- يكون للجنة بصفتها منظمة دولية، سلطة قائمة للتفاوض على الاتفاقات وإبرامها، وتمتع بأية أهلية قانونية أخرى كما قد يكون ذلك ضرورياً لممارسة وظائفها والوفاء بغاياتها.

٨- تتولى اللجنة القيام بما يلي :

(أ) انتخاب رئيسها وأعضاء مكتبها الآخرين ، واعتماد نظامها الداخلي ، والاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك ، وإنشاء ما تراه مفيداً من اللجان ؛

(ب) تعيين أمينها التنفيذي ؛

(ج) إنشاء أمانة فنية مؤقتة لمساعدة اللجنة على النهوض بنشاطها والقيام بما تقرره اللجنة من وظائف ، وتعيين الموظفين اللازمين وفقاً للمبادئ المقررة لموظفي الأمانة الفنية عملاً بالفقرة ٥٠ من المادة الثانية من المعاهدة . ولا يعين في الأمانة الفنية المؤقتة سوى رعايا الدول الموقعة ؛

(د) وضع لوائح إدارية ومالية ناظمة لانفاقها وحساباتها ، تنص ، في جملة أمور أخرى ، على ما يلي :

'١' قيام اللجنة بالرقابة المالية وعمليات المحاسبة على النحو المناسب ؛

'٢' قيام اللجنة بإعداد بيانات مالية دورية وإقرار هذه البيانات ؛

'٣' قيام جهة مستقلة بمراجعة البيانات المالية للجنة ؛

'٤' عرض البيانات المالية سنوياً ، بعد مراجعتها ، على دورة عادية لاجتماع الدول الموقعة ، لقبولها رسمياً .

٩- تتخذ اللجنة ما يلزم من الترتيبات لعقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف ، بما في ذلك إعداد مشروع جدول أعمال ومشروع نظام داخلي .

١٠- تتولى اللجنة الاضطلاع بجملة مهام، منها المهام التالية المتعلقة بتنظيم الأمانة الفنية وعملها والتي تستدعي الاهتمام فور دخول المعاهدة حيّز النفاذ:

(أ) وضع نمط مفصل لتزويد الأمانة الفنية بالموظفين، بما في ذلك إسناد السلطة وعملية إتخاذ القرارات؛

(ب) تقدير الاحتياجات من الموظفين؛

(ج) وضع قواعد ناظمة لتدبير الموظفين وشروط خدمتهم؛

(د) تدبير وتدريب الموظفين التقنيين وموظفي الدعم؛

(هـ) تنظيم الخدمات المكتبية والإدارية.

١١- تتولى اللجنة الاضطلاع بجملة مهام، منها المهام التالية المتعلقة بمسائل المنظمة والتي تستدعي الاهتمام فور دخول المعاهدة حيّز النفاذ:

(أ) إعداد برنامج العمل والميزانية للسنة الأولى من أنشطة المنظمة؛

(ب) إعداد بنود مفصلة لاعتمادات ميزانية المنظمة؛

(ج) إعداد جدول الاشتراكات المالية المقررة للمنظمة؛

(د) إعداد لوائح إدارية ومالية للمنظمة تنص، في جملة أمور أخرى، على

ما يلي:

'١' قيام المنظمة بالرقابة المالية وأعمال المحاسبة على النحو المناسب؛

'٢' قيام المنظمة بإعداد بيانات مالية دورية وإقرار هذه البيانات؛

٣' قيام جهة مستقلة بمراجعة البيانات المالية للمنظمة ؛

٤' عرض البيانات المالية سنوياً، بعد مراجعتها، على دورة عادية لمؤتمر الدول الأطراف لقبولها رسمياً.

(هـ) وضع ترتيبات لتيسير تعيين وانتخاب أول مجلس تنفيذي وفقاً للفقرة ٢٩ من المادة الثانية من المعاهدة.

١٢- تتولى اللجنة، في جملة أمور أخرى، وضع مشاريع الاتفاقات والترتيبات والمبادئ التوجيهية التالية :

(أ) اتفاقات أو ترتيبات نموذجية موحدة، حيثما كان ذلك مناسباً، لتقوم المنظمة المقبلة بإبرامها مع الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية ؛

(ب) اتفاقات أو ترتيبات يتم التفاوض بشأنها وفقاً للنماذج الواردة أعلاه، من جانب الأمانة الفنية المؤقتة مع الدول المختصة، لا سيما الدول التي يمكن أن تستضيف مرافق نظام الرصد الدولي أو أن تتولى خلاف ذلك مسؤولية هذه المرافق ؛

(ج) اتفاق المقرر مع البلد المضيف عملاً بالفقرة ٥٦ من المادة الثانية من المعاهدة.

١٣- تضطلع اللجنة بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة التي تكفل تشغيل نظام التحقق من المعاهدة عند بدء نفاذها، عملاً بالفقرة ١ من المادة الرابعة وتقوم بوضع إجراءات ملائمة لتشغيله بتقديم تقرير عن استعداد تشغيل النظام، إلى جانب أية توصيات ذات صلة، إلى الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف.

١٤- تقوم اللجنة، عند استيفائها الشروط المنصوص عليها في المعاهدة وفي البروتوكول الملحق بها، بالإشراف على عمليات استحداث وتجهيز واختبار مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي اختباراً تقنياً وتشغيلهما مؤقتاً، حسب الضرورة، إلى حين يتم التفويض بتشغيلهما رسمياً، وتنسيق هذه العمليات إلى جانب دعم النظام دعماً ملائماً بمختبرات معتمدة وبوسائل اتصال خاصة بكل منهما. وتتولى اللجنة القيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) في دورتها العامة الثانية، مع مراعاة جميع التقارير ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يتم إعدادها في مجرى التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومن جانب فريق الخبراء العلميين التابع لمؤتمر نزع السلاح:

١' وضع خطة أولية للتفويض تدريجياً بتشغيل مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي، وتنفيذ المسؤوليات ذات الصلة بهما؛

٢' تحمل مسؤولية الاختبارات التقنية ذات الصلة، بما في ذلك العمل الذي بدأ إنجازه في إطار الاختبار التقني ٣ لفريق الخبراء العلميين، ووضع وإدارة أية ترتيبات يقتضيها الأمر لانتقال هذه الاختبارات التقنية دون توقف إلى نظام الرصد الدولي المقبل؛

٣' وتشكيل هيكل ملائمة لتزويد اللجنة بانتظام بمشورة الخبراء وبالمشورة التقنية المتكاملة فيما يتعلق بالرصد ونقل البيانات وبقضايا التحليل، وللإشراف تقنياً على تنفيذ نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي؛

(ب) القيام وفقاً للمعاهدة والبروتوكول بوضع كتيبات تشغيل تتناول الأمور التالية، وتجهيزها لتعتمدها الدورة الاستهلاكية لمؤتمر الدول الأطراف :

'١' الرصد الاهتزازي؛

'٢' رصد النويدات المشعة؛

'٣' الرصد الصوتي المائي؛

'٤' الرصد دون الصوتي؛

'٥' مركز البيانات الدولي.

١٥- تظطلع اللجنة بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة، لدى استيفائها الشروط المنصوص عليها في المعاهدة والبروتوكول الملحق بها، لدعم عمليات التفتيش الموقعي من تاريخ بدء نفاذ المعاهدة. وتتولى القيام، في جملة أمور، بما يلي :

(أ) وضع وتجهيز لموافقة الدورة الاستهلاكية لمؤتمر الدول الأطراف :

'١' كتيب تشغيل يتضمن جميع الإجراءات القانونية والتقنية والإدارية الملائمة؛

'٢' وقائمة بالمعدات التي ستستخدم أثناء عمليات التفتيش الموقعية؛

(ب) وضع برنامج لتدريب المفتشين؛

(ج) حيازة معدات التفتيش الملائمة بما في ذلك معدات الاتصالات، وإجراء الاختبارات التقنية عليها كلما كان ذلك ضرورياً، أو اتخاذ خلاف ذلك ترتيبات لتوفيرها.

١٦- تقوم اللجنة بوضع مبادئ توجيهية وصيغ لتقديم التقارير في سبيل تنفيذ تدابير بناء الثقة .

١٧- ترفق قائمة إرشادية بمهام التحقق التي ستضطلع بها اللجنة التحضيرية ، كما هو مبين في الفقرات من ١٢ إلى ١٦ ، وذلك بوصفها تذييلاً لهذا النص .

١٨- تتولى اللجنة ما يلي :

(أ) تيسير تبادل المعلومات الموقّعة فيما يتعلق بالتدابير القانونية والإدارية لتنفيذ المعاهدة ، والقيام ، إن طلبت الدولة الموقّعة ذلك ، بتقديم المشورة والمساعدة إليها بشأن هذه المسائل ؛

(ب) متابعة عملية التصديق ، وموافاة الدول الموقّعة ، إن طلبت إليها ذلك ، بمعلومات قانونية وفنية وإسداء المشورة إليها بشأن المعاهدة بغية تيسير عملية تصديقها ؛

(ج) وإعداد ما تراه ضرورياً من الدراسات والتقارير والسجلات .

١٩- تتولى اللجنة إعداد تقرير نهائي بشأن جميع المسائل التي تدرج في نطاق ولايتها للدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف .

٢٠- تُحال حقوق وأصول اللجنة والتزاماتها المالية والتزاماتها الأخرى ووظائفها إلى المنظمة في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف . وتقدم اللجنة توصياتها إلى مؤتمر الدول الأطراف بشأن هذه المسألة ، بما في ذلك التنفيذ السليم لعملية الانتقال .

٢١- تظل اللجنة قائمة حتى اختتام الدولة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف .

٢٢- يُمنح البلد المضيف اللجنة، بصفتها منظمة دولية، وموظفيها ومندوبي الدول الموقعة الوضع القانوني والامتيازات والحصانات الضرورية لممارستهم المستقلة لوظائفهم المتعلقة باللجنة ووفائها بهدفها ومقصدها.

التذييل

قائمة إرشادية بمهام اللجنة التحضيرية في مجال التحقق

تبين القائمة الإرشادية التالية المهام المتصلة بالتحقق التي قد تحتاج اللجنة التحضيرية إلى الاضطلاع بها في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من المعاهدة ومن القرار المنشأة به اللجنة .

الفقرة ١٢ من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية : مشاريع الاتفاقات والترتيبات والمبادئ التوجيهية

بالإضافة إلى البنود المذكورة في القائمة التوضيحية وغير الكاملة الواردة في الفقرة ١٢ ، قد تكون المهام التالية ضرورية أيضاً :

الإجراءات المتعلقة بالقيام بعملية التشاور والتوضيح ، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام البيانات من المرافق الوطنية المتعاونة إذا تمت الموافقة عليها (الفقرتان ٢٧ و ٢٨ والفقرات ٢٩ إلى ٣٣ من المادة الرابعة من المعاهدة) :

الإجراءات المتعلقة برصد الأمانة الفنية الأداء العام لنظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي وتقييمه وتقديم التقارير عنه (الفقرة ١٤ (١) من المادة الرابعة من المعاهدة) :

المبادئ التوجيهية المتعلقة بتمويل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظام الرصد الدولي وأنشطة التفتيش الموقعي ، بما في ذلك تمويل تكاليف تشغيل وصيانة نظام الرصد الدولي ، وإقرار الائتمان مقابل الاشتراكات المالية المقررة إذا تمت الموافقة على ذلك (الفقرات ١٩ إلى ٢٢ من المادة الرابعة من المعاهدة) :

الإجراءات المتعلقة بالسرية (الفقرة ٧ من المادة الثانية والفقرة ٨ من المادة الرابعة من المعاهدة).

وفيما يتعلق بالبنود السالف ذكرها على وجه التحديد في الفقرة ١٢، يتوخى أن تشمل اتفاقات أو ترتيبات التحقق (سواء الاتفاقات أو الترتيبات النموذجية العامة أو مشاريع الاتفاقات أو الترتيبات المتفاوض عليها مع الدول وفقاً لهذه النماذج)، عملاً بالفرع ألف من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة، ما يلي:

الإجراءات المتعلقة بتحديد قبول دولة معينة، وفقاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تولي مسؤولية مرافق رصد معينة؛

المسؤوليات المتعلقة بالتشغيل والصيانة وتحسين المستوى وفقاً لكتيبات التشغيل؛

الإجراءات الواجب اتباعها في إنشاء مرافق جديدة أو تحسين مستوى المرافق القائمة، أو بشأن إجراء المزيد من التغييرات الجوهرية في مرافق نظام الرصد الدولي؛

الإجراءات المتعلقة بما قد ينطبق من ترتيبات مؤقتة (الفقرة ٢٦ من المادة الرابعة من المعاهدة)؛

الأحكام المتعلقة بتمويل أنشطة نظام الرصد الدولي ونقل البيانات (الفقرة ٢٢ من المادة الرابعة من المعاهدة)؛

تقديم المساعدة إلى المنظمة في تفتيش منطقة لا تخضع لولاية أو سيطرة أية دولة (الفقرة ١٠٧ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛ أو،

إتاحة معدات التفتيش الموقعي من دولة طرف ما، وصيانة هذه المعدات ومعايرتها (الفقرة ٤٠ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة).

الفقرة ١٣ من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية: مسؤوليات اللجنة التحضيرية المتعلقة بنظام التحقق

إن التقرير المشار إليه في هذه الفقرة يعكس تفاهما تفاوضياً مفاده أن مهمة إعداد مثل هذا التقرير -الضمنية في الفقرة ٢٦ (ح) من المادة الثانية من المعاهدة- سوف يشار إليها صراحة في قرار إنشاء اللجنة التحضيرية. وسيكون تقديم اللجنة للتقرير والتوصيات المقترنة به شرطاً أساسياً هاماً لتمكين المؤتمر الاستهلاكي للدول الأطراف من اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء نظام الرصد الدولي، وغيره من عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، بشكل رسمي. وستحتاج اللجنة التحضيرية، نتيجة لذلك، إلى القيام، في جملة أمور، بما يلي:

وضع توصيات بشأن ما قد تقتضيه تجربة اللجنة التحضيرية من عرض إجراء أية تغييرات في قوائم مرفق نظام الرصد الدولي على المؤتمر الاستهلاكي للدول الأطراف؛

الاتفاق على التوصيات ذات الصلة، بما فيها، حيثما كان ذلك مناسباً، التوصيات المتعلقة بنشر تكنولوجيات معينة وبجوانبها، مثل الغازات الخاملة (الفقرة ١٠ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة).

الفقرة ١٤ من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية : مسؤوليات اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بالإعداد لنظام الرصد الدولي

تتضمن هذه المقدمة، في جملة أمور، إشارات إلى مسؤولية اللجنة التحضيرية عن مجموعات مهام تتصل بما يلي :

إنشاء قنوات دولية لنقل واستلام بيانات نظام الرصد الدولي ونواتج الإبلاغ (الفقرة ١٤ أ) من المادة الرابعة من المعاهدة)؛

استحداث إجراءات وأساس رسمي لتشغيل نظام الرصد الدولي المؤقت تشغيلاً مؤقتاً وتمويله .

الفقرة ١٤ (ب) من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية : وضع كتيبات التشغيل

يلزم أن يعتمد المؤتمر الاستهلاكي للدول الأطراف مسودات جميع كتيبات التشغيل التي تقرها اللجنة التحضيرية (الفقرة ٢٦ ح) من المادة الثانية من المعاهدة). وإعداد كتيب تشغيل لكل من تكنولوجيات الرصد سيتطلب من اللجنة التحضيرية أن تضع وتبين وتقر جميع التفاصيل التقنية والتشغيلية اللازمة لضمان تشغيل مرفق الرصد الدولي تشغيلاً فعالاً، وهي تشمل، في جملة أمور، ما يلي :

المواصفات الفنية والمتطلبات التشغيلية الخاصة بالمرافق ذات الصلة في كل من شبكات الرصد العالمية (الفقرات ٢ و٧ و٨ و١٠ و١١ و١٣ و١٥ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

الإجراءات المتعلقة بتقديم البيانات إلى مركز البيانات الدولي، بما في ذلك أشكال وطرائق النقل (الفقرات ٦ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٤ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

الإجراءات المتعلقة بأمن المرافق وبتوثيق البيانات (الفقرة ٤ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

الإجراءات المتعلقة بفحص الأمانة الفنية لمعدات ووصلات اتصالات مرافق الرصد وبالتصديق على صحة المرافق (بما في ذلك ما يتعلق بالمرافق الوطنية المتعاونة وبتمسيتها بهذه الصفة) (الفقرتان ٢٧ و ٢٨ من المادة الرابعة من المعاهدة، والفقرة ٤ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة).

الفقرة ١٤ (ب) "٢" من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية: وضع كتيب تشغيل لرصد النويدات المشعة

بالإضافة على النقاط العامة التي أوردت أعلاه، سيتطلب إعداد كتيب تشغيل لرصد النويدات المشعة من اللجنة التحضيرية أن تضع ما يلي:

إجراءات بشأن تجهيز ومناولة العينات والبيانات المرتبطة بها المتدفقة من مرافق الرصد (الفقرة ١١ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

مواصفات وإجراءات بشأن اعتماد المختبرات التي تستخدمها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دعماً لشبكة رصد النويدات المشعة، وبشأن معايرة هذه المختبرات بشكل مستمر (الفقرة ١١ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات خاصة بشأن نقل العينات إلى المختبرات المعتمدة لإجراء تحليل إضافي وبشأن تخزينها أو حفظها في الأرشيف حسب الاقتضاء (الفقرة ١١ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن دمج بيانات الأرصاد ذات الصلة إذا كان ذلك مناسباً (الفقرة ٩ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

مبادئ توجيهية بشأن إبرام عقود مع مختبرات معتمدة محددة من أجل القيام، على أساس الخدمة لقاء مقابل، بتحليل العينات (الفقرة ١١ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة).

الفقرة ١٤ (ب) "٣" من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية: وضع كتيب تشغيل للرصد الصوتي المائي

بالإضافة إلى النقاط العامة التي أوردت أعلاه، سوف تحتاج اللجان التحضيرية، من أجل إعداد كتيب التشغيل للرصد الصوتي المائي، إلى:

وضع مختلف المواصفات الفنية والمتطلبات التشغيلية للنوعين المختلفين من المرافق المتوخاة (محطات المساميع ومحطات طور T) (الفقرة ١٣ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

وضع إجراءات بشأن تخزين أو حفظ بيانات نظام الرصد الدولي في محطة الرصد إذا تقرر ذلك.

الفقرة ١٤ (ب) "٥" من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية: وضع كتيب تشغيل لمركز البيانات الدولي

سوف تحتاج اللجنة التحضيرية، لدى وضع كتيب التشغيل لمركز البيانات الدولي وإنتاج محتوياته، إلى ما يلي:

وضع الإجراءات التي يجب أن يستخدمها مركز البيانات الدولي في تلقي البيانات من نظام الرصد الدولي وجمعها وتجهيزها وتحليلها وتبليغها وحفظها في الأرشيف، وبشأن اضطلاع بوظائفه المتفق عليها، وخاصة بشأن إنتاج منتجات إبلاغ موحدة وبشأن أداء المجموعة الموحدة من الخدمات التي ستقدم إلى الدول الأطراف (الفقرتان ١٦ و ١٧ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة ومواضع أخرى كثيرة)؛

وفي هذا السياق، سوف يتعين أو توجه اهتماماً خاصاً إلى ما يلي:

وضع معايير موحدة متفق عليها لغرلة الظواهر وما يتصل بها من إجراءات وصيغ تشغيل وفقاً لأحكام البروتوكول (الفقرتان ١٧ و ١٨ (ب) من الجزء الأول، والمرفق ٢ من بروتوكول المعاهدة)؛

وضع صيغ وإجراءات متفق عليها لمساعدة الدول الأطراف على القيام بالتحليل التقني الذي يجريه خبراء (الفقرة ٢٠ ج) من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

تحديد أحجام وأشكال خدمات البيانات التي سيقدمها مركز البيانات الدولي إلى الدول الأطراف بدون تكلفة (الفقرة ٢٠ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)، ووضع إجراءات لاسترداد التكاليف من الدول الأطراف التي تطلب منتجات أو خدمات زيادة عن تلك المواصفات؛

إعداد مبادئ توجيهية بشأن وضع إجراءات وطنية لغرلة الظواهر (الفقرة ٢١ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

وضع إجراءات بشأن تقديم مساعدة تقنية إلى أحاد الدول الأطراف
(الفقرة ٢٢ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة)؛

وضع إجراءات لرصد حالة تشغيل نظام الرصد الدولي وتقديم التقارير عن
ذلك (الفقرة ٢٣ من الجزء الأول من بروتوكول المعاهدة).

الفقرة ١٥ من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية: التفتيش الموقعي

ينص كل من المعاهدة والبروتوكول صراحة على وجوب أن يوافق مؤتمر
الدول الأطراف في دورته الاستهلالية على كتيب التشغيل المتعلق بالتفتيش
الموقعي وعلى قائمة معدات التفتيش المعتمدة (الفقرة ١٣ من الجزء الثاني من
بروتوكول المعاهدة، والفقرة ٢٦ (ح) من المادة الثانية من المعاهدة، والفقرة ٣٦
من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة).

ومن أجل وضع كتيب التشغيل الخاص بالتفتيش الموقعي، سوف تحتاج
اللجنة التحضيرية، على وجه الاحتمال، إلى القيام، في جملة أمور، بوضع أو
بحث ما يلي:

إجراءات وصيغ لترشيح المفتشين ومساعدتي التفتيش وتسميتهم (الفقرات
١٤ إلى ٢٥ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن تدريب المفتشين وتأهيلهم؛

إجراءات وصيغ بشأن تسمية نقاط الدخول وتسجيلها والتشاور بشأنها
(الفقرات ٣٢ إلى ٣٤ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن استخدام طائرة غير محددة المواعيد والاتفاق على الطرق
الجوية (الفقرة ٣٥ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

قائمة بمعدات التفتيش الأساسية والمساعدة ومواصفات مفصلة بشأنها؛ وإجراءات بشأن التوثيق ووضع الأختام لإثبات صحة شهادة معدات التفتيش؛ وإجراءات بشأن معايرة معدات التفتيش المعتمدة وصيانتها وحمايتها والاحتفاظ بها (الفقرات ٣٦ إلى ٤٠ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

صيغ وإجراءات اتصالات بشأن طلبات التفتيش الموقعي وولاياته والإخطارات المتعلقة به، وإجراءات بشأن وضع ولاية التفتيش (الفقرات ٣٥ و ٤١ إلى ٤٣ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن تسديد تكاليف الدولة الطرف موضوع التفتيش فيما يرتبط بالتفتيش الموقعي (بما في ذلك وضع قائمة تفصيلية بالنفقات وبالمدفوعات) وبشأن الترتيبات الإدارية الأخرى (الفقرات ١١ إلى ١٣ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن فحص معدات التفتيش عند نقطة الدخول، وإذا لزم الأمر، تخزينها (الفقرة ٥١ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن سلامة فريق التفتيش الموقعي وصحته ومسائل السرية (الفقرة ٦٠ ح) من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن أعمال حقوق الدول الأطراف موضوع التفتيش أثناء التفتيش الموقعي (الفقرة ٦١ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن اتصالات فريق التفتيش ، بما في ذلك بشأن الموافقة حسب الأصول على معدات الاتصالات والتصديق عليها (الفقرة ٦٢ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن اشتراك المراقبين (الترشيح والقبول وعدم القبول والإخطارات) (الفقرة ٦١ من المادة الرابعة من المعاهدة، والفقرات ٦٣-٦٨ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن تنفيذ أنشطة التفتيش وتقنياته لدى القيام بالتفتيش الموقعي (الفقرتان ٦٩ و ٧٠ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن التطبيقات واستخدام معدات التفتيش أثناء التحقيقات (الفقرات ٧١ إلى ٨٥ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن جمع ومناولة وتحليل العينات حسب متطلبات المعاهدة، بما في ذلك المعايير العلمية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (الفقرات ٩٧-١٠٤ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن اعتماد المختبرات المسماة لأداء أنواع مختلفة من التحليل المتصل بالتفتيش الموقعي (الفقرة ١٠٢ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

إجراءات بشأن تفتيش المناطق التي لا تخضع لولاية أو سيطرة أية دولة (الفقرات ١٠٥ إلى ١٠٨ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة)؛

صيع بشأن التقرير عن النتائج الأولية لفريق التفتيش الموقعي (الفقرة ١٠٩ من الجزء الثاني من بروتوكول المعاهدة) وصيغ وإجراءات بشأن معالجة تقرير التفتيش (الفقرات ٦٢ إلى ٦٤ من المادة الرابعة من المعاهدة)؛
إجراءات بشأن تخزين ومناولة بيانات وعينات التفتيش الموقعي بعد إتمام التفتيش .

